المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة



آراء الصاوي في العقيدة والسلوك

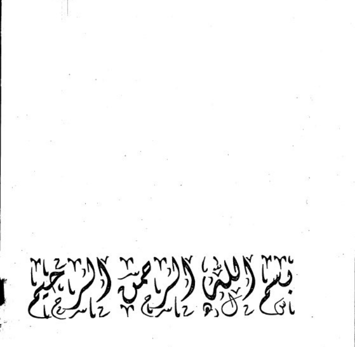
(عرض ونقد على ضوء منهج أهل السنة والجماعة)

"رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة"

إعداد الطالبة
أسماء بنت محمد توفيق بن بركات ملا حسين

إشراف
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور
محمود بن محمد بن محمود مزروعة

الفصل الثاني: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آلـه وصـحبه أجمعين وعلـى مـن اقـتفى أثـرهم إلـى يـوم الديـن. أما بعد

فهذا ملخص الرسالة العلمية ، المقدمة بعنوان : آراء الصاوي في العقيدة والسلوك : عرض ونقد في ضوء مذهب السلف الصالح ، لنيل درجة الماجستير ؛ مقدمة من الطالبة : أسماء محمد توفيق ملاحسين ، فالرسالة تعنى بنقد آراء علم من أعلام المذهب الأشعري ومن أبرز محققيهم ، من النواحي العقدية والسلوكية ، إذ يعد الصاوي من متأخري المذهب ، وهو أزهري ، له شهرة واسعة في أرجاء العالم العربي ، لـه مؤلفات منتشرة ؛ مثل حاشية الجلالين ، وجوهرة التوحيد ، وشرح الصلوات الدرديرية ، والخريدة البهية .

وقد اعتمدت في نقد آرائه على طريقة الاستقراء لكافة مؤلفاته ، ومن ثم المقارنة بين مذهبه ومذهب السلف الصالح في مسائل الاعتقاد والسلوك ، وقد حرصت أن تكون مناقشتي لآرائه مناقشة علمية منهجية موصلة بالدليل والبرهان ، يتبع فيها منهج البحث العلمي السديد ، وقد توصلت من خلالها إلى تحرير مذهب الصاوي وبيان ما وافق منه مذهب السلف وما خالفه ، كما ظهر لي أهمية دراسة آراء المخالفين لما فيها من تقوية الجانب العلمي عند الطالب ، وما يرجى منها لنشر العلم النافع والنصح لأئمة المسلمين وعامتهم .

وقد تمت الرسالة ، بحمد الله محتوية على إعطاء لمحة موجزة عن العصر الذي عاش فيه الصاوي ، وما يتعلق بشخصيته ومنهجه في دراسة العقيدة .

كما اشتملت على آرائه في أبواب العقيدة الرئيسة ، موصلة بآراء سابقيه من المتكلمين مع عرضها على منهج السلف الصالح ، وهي : المعرفة ، والاستدلال ، والإيمان ، والأسماء والصفات ، والملائكة ، والكتب ، واليوم الآخر ، والقدر ، والصحابة والإمامة .

إلى جانب اشتمالها على آرائه في باب التصوف حيث يمثل امتدادا لآرائه في التوحيد من وجهة سلوكية تربوية وجدانية .

ونتيجة لهذا البحث فقد توصلت على عدد من النتائج كان من أبرزها :

موافقة الصاوي لمذهب السلف في عدد من قضايا العقيدة كالإيمان بالملائكة والصحابة والإمامة ، وغالب مسائل النبوات واليوم الآخر .

وأيضا بيان ما وقع فيه من مخالفة وهذا في الكثير من مسائل التوحيد والصفات والإيمان والقدر ومسائل السلوك كالمقامات والأحوال .

إلى جانب إبراز التناقض الذي ظهر واضحا في منهجه ، وذلك لما عرف به من الاجتهاد ومحاولة التحرر ، في مثل قضية المعرفة ، ومسألة زيادة الإيمان ونقصانه ، وموقفه من الحكمة والتعليل ، ومحاولة تأويل آراء الصوفية الغلاة ؛ كابن عربي وابن الفارض وغيرهم .

BESM ALLAH AL RAHMAN AL RAHIM

The summary of the study

The Title of the study :

*- EL – Sway's Opinions in the Creed and Behaviors :

It's a demonstration and a criticism in the Light of virtuous predecessor's creed to have the Masters Degree. Produced , Its , From / Asma Mohammed Tawfeek Molla Husen . The study produced cares with criticism the opinions of one of the most famous distinguished personality in Al- Ash arya doctrine " from the ideology and behavior aspects .

I used the reading Technique to all of his writing criticism his opinions . And then compare his creed with the virtuous predecessors creed in the issue of belief and Behavior .

The study contains a brief survey about the age that El – sway Lived in , his character and his method in studying the creed .

It also includes his opinions in the main topics in creed and the opinions of his predecessors from the speakers .And review it with the virtuous predecessors creed and that is . the knowledge , the faith , the nouns and the adjectivers the angles , the books , the Day of Resurrection , the fate , The Companions of the Prophet and the imamate .

It also includes his opinions in the topic of Sufism as extend to his opinions in faith .from a behavioral , educational and consciences viewpoint .And as a result of this research , I found and get some conclusions . and they are ,

El – swyas agreement to the virtuous predecessors creed in some of the affairs of the creed such as the faith with angels , the companions of the Prophet , the Imamate , The affairs of prophecies and the Day of Resurrection .and showing the dissent which he fall in . And that in many issues of faith , qualities and fate , and the behaviors issues such as positions and conditions .

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون}
{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن كان عليكم رقيبا }
{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما}

أما بعد : فإن العلم بالله تعالى ومعرفة ما ينبني عليه الإيمان به عز وجل من توحيده بأفعاله وأسمائه وصفاته وما يستحقه من أنواع العبادة الخالصة لمن أجل العلوم والمعارف التي تتسامى الآمال للاستزادة منها ؛ لذا فقد حرص أهل العلم الشرعي في القديم والحديث على الاستزادة منه ، ومعرفة أركانه وقواعده ؛ ومن ثم كتابة المصنفات المتعددة فيه ، فلا تكاد ترى عالما مبرزا إلا وله في هذه الأصول مقالات وآراء .

ولظهور الانحراف في منهج التفكير عند علماء الأمة تأثرا بالتيارات المبتدعة والأهواء المضللة ؛ تباينت تلك المصنفات والاتجاهات أشد التباين ، واختلفت المفاهيم وتغايرت حول تلك الأصول والمبادئ ، التي كان العلم بها كما فهمها السلف الصالح محل اتفاق وإجماع في العصور المباركة .

وقد تعددت مظاهر ذلك الانحراف ما بين سلوك واعتقاد وفكر وطريقة في الفهم والاستنباط، كنتيجة حتمية وثمرة لازمة لانحرافهم في مصادر التلقي ومناهج الاستدلال .

فتأكد الدفاع عن الحق نتيجة لذلك ، إذ معرفته فقط لم تعد كافية ؛ حيث عمت البلوى بانتشار البدع العقدية في إرجاء البلاد الإسلامية ، وذلك تحت مسميات المذاهب المختلفة ؛ كالفرق التي استجدت في واقع الأمة المسلمة ، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصبح من الواجب التصدي لهؤلاء المبتدعة بما يحصل به إظهار الحق ورد الباطل ، وذلك بالعودة إلى منابع الصدق واليقين : الكتاب والسنة ، دون تعسف أو جور وإنما بتحري العدل والإنصاف تأسيا بمنهج الكتاب والسنة وهدي علماء السلف رضي الله عنهم ، فليس الهدف هو الانتصار للنفس وما تقرر فيها ، وإنما إحقاق الحق والعدل الذي قامت به السموات والأرض ، كل ذلك مقرونا بتحري الحكمة والجدال بالتي هي أحسن ، كما أمرنا المولى تبارك وتعالى ؛ تأسيا بهدي المصطفى في دعوته ، حيث قال آمرا نبيه صلى الله عليه وسلم في محكم التنزيل : { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن}.

ولما كان البحث في هذه القضايا العقدية بهذه الأهمية حيث أنيط بتحري العدل والانتصار للحق فيه : الدفاع عن عقيدة السلف الصالح ومنهجهم في تقريرها ؛ وجدت أنه من المفيد النافع اختيار شخصية أشعرية يكون لها بروز وأثر علمي في تقرير المسائل العقدية ؛ خصوصا وقد علم ما للمذهب الأشعري من هيمنة على كثير من المؤسسات العلمية في كثير من الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر .

إذ تأتي الأشعرية ؛ كأبرز مذهب فكري ينتسب إلى الإسلام على أنه من خالص التعاليم وحقيقة الدين ، مع ما فيه من المحدثات العقدية مقننة بشبه عقلية وفلسفية ، ومع ما فيه من بدع سلوكية ، روج لها المتصوفة الذين انتسبوا إلى ذلك المذهب ، تحت مصطلحات بدعية ، وأفكار مستوحاة من أديان وضعية ومحرفة ، أثرت كثيرا في أوساط عامة المسلمين بل وحتى علمائهم ؛ مما أدى إلى ضمور دائرة الوعي العقدي عند كثير من العلماء والمحدثين والمفسرين في تلك المجتمعات .

وهنا تظهر أهمية دراسة هذه الفرقة ، للأسباب التالية :

الأول : سعة انتشارها بين أفراد الأمة المسلمة .

ثانيا : وقوع الكثير في الالتباس بحقيقة أمرها ، إذ يعتقد فيها موافقة لحقيقة الدين الموحى به من عند الله جملة وتفصيلا .

ثالثا : تأثر الكثير من العلماء بأفكارها ومناهجها من مفسرين ومحدثين ، إذ لا يكاد طالب علم ينجو من مطالعة آرائها ، وتحقيقات علمائها في كتب التفسير ، وشروح الحديث والفقه والأصول ، مما يستدعي إلماما بردود السلف على مثل تلك الشبه المقننة بمناهج مفكري ذلك المذهب .

رابعا : انتساب الكثير من أكابر الصوفية المتأخرين للمذهب الأشعري ، حتى لا تكاد تقف على علم من أعلام الصوفية المتأخرين وإلا وهو يذهب مذهب الأشاعرة في أصول الاعتقاد ، فمن الملاحظ على علماء الأشاعرة خصوصا المتأخرين منهم ارتباط مذهبهم بالاتجاه الصوفي ، حيث يمثل المنحى الأخلاقي السلوكي المنظر لأصول العقائد في واقع المريد ، ودون أن يكون هناك أي تعارض بين أفكار الصوفية المغرقين في ركام الجهل بما يجب لله تعالى من تعظيم وإجلال ، وبين ما انبنى عليه المذهب الأشعري في مسائل المعرفة والتوحيد [1] .

هذا وقد وجدت أن في اختيار آراء الشيخ الصاوي رحمه الله محلا للدراسة والنقد ما يخدم ذلك الهدف المرجو ؛ خصوصا والدراسات العقدية حول آراء

[1] وسيأتي الحديث مفصلا في بيان أسباب هذا التناقض .

المتأخرين من علماء الأشاعرة قليلة ولا تزال محل اهتمام الباحثين ، مع العلم بأنها تمثل الواقع العلمي لأفكار كثير من المنتسبين للمذهب الأشعري في العصر الحديث.

ولإرادة الوقوف على أقوال السلف في مهمات العقائد المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة فقد وجدت من نفسي انشراحا وإقبالا لدراسة آراء هذا العلم البارز في الفكر الأشعري على جهة الاستقصاء والتحري ، فكانت هذه الأسباب الآنفة الذكر ، يسبقها ابتغاء ما عند الله والدار الآخرة ، والنصح لدين الله ، وإنصاف هذا العالم ؛ هي ما دعاني لاختيار موضوع هذا البحث سائلة المولى عز وجل أن يتقبله في موازين الحسنات ، وأن يتجاوز عن النقص والتقصير ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وقد اشتملت خطة البحث على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة :

أما المقدمة فقد اشتملت على بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياري له.

وأما الأبواب فتفصيلها كالتالي:

أما **الباب الأول فقد خصصته للحديث عن حياة الصاوي** ، فاشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عصر الصاوي ، وفيه:
أولا: الحياة السياسية.
ثانيا: الحياة الاجتماعية .
رابعا: الحياة الدينية.

الفصل الثاني : حياة الصاوي،وفيه :
المبحث الأول: سيرته الشخصية.
المبحث الثاني: مكانته العلمية ومؤلفاته.

الفصل الثالث : منهجه في تحرير مسائل العقيدة.
المبحث الأول : مصادر العقيدة عند الصاوي
المبحث الثاني: منهجه في الاستدلال.

أما الباب الثاني ؛ **فقد اشتمل على بيان آراء الصاوي الاعتقادية** عبر الفصول التالية:

الفصل الأول: آراؤه في معرفة الله والاستدلال على وجوده:
المبحث الأول: معرفة الله تعالى
المبحث الثاني: الاستدلال على وجود الله

المبحث الثاني : الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى .
المبحث الثالث : خلق أفعال العباد.

الفصل العاشر : الصحابة والإمامة

المبحث الأول : آراؤه في الصحابة الكرام .
المبحث الثاني :آراؤه في الإمامة

أما الباب الثالث فقد ضمنته بيان آرائه في التصوف ، حيث اشتمل على الفصول التالية:

الفصل الأول : التصوف وآدابه .
المبحث الأول : تعريف التصوف
المبحث الثاني : آداب التصوف.

الفصل الثاني : المقامات والأحوال
المبحث الأول : أقسام المقامات.
المبحث الثاني : التأصيل للمقامات
المبحث الثالث : المقامات ووحدة الوجود
المبحث الرابع : الطريق إلى المقامات

الفصل الثالث : الولاية والكرامة
المبحث الأول : حقيقة الولاية.
المبحث الثاني : حقيقة الكرامة

وأما الخاتمة ؛ فقد اشتملت على ملخص موجز لأهم النقاط التي تناولتها في هذا البحث ، وعلى أهم التوصيات التي توصلت إليها من خلاله.
أما عن منهجي المتبع في إعداد هذه الرسالة فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١ـ قمت بجمع المادة العلمية التي تتعلق بمباحث العقيدة من مؤلفات الصاوي بعد أن توفرت لدي بحمد الله مستعينة بالبطاقات المخصصة لذلك.
٢ـ بعد حصري للمسائل العقدية وفقا للخطة المتبعة في البحث قمت بعرض أقوال الصاوي في كل مسألة على جهة الاستقصاء من كافة مؤلفاته ، وقد استعين بالحواشي في تنصيص المواضع التي لم يكن بالممكن عرضها مفصلة في النص استبعادا للحشو والتكرار ، وقد انتهجت منهج الشرح والبيان آرائه بعيدا عن التعليق أثناء عرضي لها حتى تتسم بالوضوح والصراحة.
٣ـ قد يستدعي الأمر تكرار كلام الصاوي في عدد من المواضع نظرا لاشتماله على عدة جوانب تتعلق بمسائل عقدية مختلفة.

٤- وحتى يصح تقييم كلام الصاوي وربطه بالمذهب الأشعري فقد اعتمدت الابتداء أولا بإعطاء فكرة موجزة عن عقيدة السلف في المسألة المقررة ، ومن ثم عرض آراء بعض منظري المذهب الأشعري ، وقد يستدعي الأمر عرض آراء منظري مذهب الاعتزال لوجود العلاقة بين المذهبين ، كما لا يخفى.

٥- اعتمدت أسلوب التعليق أو المناقشة المستقلة بعد عرض آراء الصاوي في المسألة العقدية حتى لا يختلط الأمر على القارىء.

٦- اشتملت مناقشتي لآراء الصاوي على جانبين : جانب التقرير لأهم ما يقوم عليه منهج السلف الصالح في المسائل العقدية ، وجانب الرد والتفنيد للشبه الكلامية عند وجود المخالفة في رأي الصاوي ، معتمدة في ذلك على نصوص الكتاب العزيز والسنة الصحيحة ، مستعينة بأقوال السلف الصالح من العلماء المجتهدين رضي الله عنهم جميعا.

٧- عند عدم وجود المخالفة في تحرير المسائل العقدية من الصاوي فإني التزم جانب التقرير فقط ، مع الاستدلال للمسائل التي لم يتم الصاوي عرضها على جهة التأصيل.

٨ - قمت بضبط الآيات القرآنية وكتابتها بخط المصحف مستعينة ببرامج الحاسب الآلي المخصصة لذلك ، وبينت مواضعها من السور ورقمها في الحاشية.

٩- قمت بعزو الأحاديث وتخريجها من كتب الحديث المعتمدة بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث إن وجد ، وإذا كان الحديث في صحيح البخاري فإني اكتفي بتخريجه منه ، ومن ثم صحيح مسلم ، يليهما الكتب الأربعة ، يليهن المسانيد والمستدركات والسنن المعتمدة ، واكتفي لبيان درجة الحديث إذا لم يتم تخريجه من الصحيحين بأقوال المحدثين المعروفين.

١٠- التزمت عند النقل والاستفادة من أي مرجع أو مصدر ذكر الكتاب والمؤلف ورقم الصفحة والجزء ، أما باقي المعلومات فيمكن معرفتها عن طريق فهرس المراجع.

١١- قمت بترجمة الأعلام المنصوص على ذكرهم في الرسالة عدا المشهورين منهم كالصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وأصحاب كتب الحديث المشهورين لاستغنائهم عن التعريف بهم. وقد اكتفيت عند ترجمة الأعلام بما يفي بالغرض بعيدا عن الإسهاب ، وذلك عند أول ذكر للعلم المترجم له.

١٢- عرفت بالفرق والملل التي عرضت لي في الرسالة بإيجاز غير مخل.

١٣- قمت بإعداد فهارس علمية تعين القارىء على الاستفادة من البحث وهي كالتالي:

١- فهرس الآيات القرآنية مرتبة على حسب السور.
٢- فهرس الأحاديث النبوية مرتبة على حسب حروف الهجاء.
٣- فهرس الآثار مرتبة على حسب حروف الهجاء.
٤- فهرس الأعلام مرتب على حسب حروف الهجاء.
٥- فهرس الفرق والملل مرتب على حسب حروف الهجاء.
٦- فهرس المصادر والمراجع مرتب على حسب حروف الهجاء.
٧- فهرس الموضوعات العلمية .

وبعد: فإني أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه فيه ؛ حيث وفقني لاختيار هذا الموضوع وأعانني وأكرمني بإتمامه ؛ فقد استفدت منه الكثير من معرفة ما لم يكن معلوما من قبل واطلعت على الكثير من نصوص الشرع وأقوال أهل العلم في فهمها ، فله الحمد أولا وآخرا .
ولما كان الاعتراف لأهل الفضل بالفضل من شكره تعالى ، فإني أتوجه بالدعاء والترحم للوالدي ، كما قال تعالى:{إن اشكر لي ولوالديك إلي المصير}
وأسأل المولى تعالى أن يجعل هذا العمل في موازين حسناتهما إنه غفور ودود.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لشيخي الفاضل الوالد الكريم المشرف على هذه الرسالة : الدكتور/محمود مزروعة ، فقد استفدت منه الكثير حيث تشرفت وسعدت بتلقي العلم النافع عنه في مرحلتي البكالوريوس والماجستير في السنة المنهجية وإعداد الرسالة ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأجزل له المثوبة ، وجعل هذا العمل في موازين حسناته ، إنه سميع قريب.

ويسرني أن أثني بخالص التقدير للمناقشين الكريمين ، الذين تشرفت بقبولهما مناقشة رسالتي وتقييمها علميا :
الأستاذ الدكتور / محمد عمر محمد حسن ، حفظه الله ورفع قدره.
الأستاذ الدكتور/ عيسى عبد الله السعدي كتب سعيه وأجزل أجره.
وأسأل المولى تعالى أن يجزيهما خير الجزاء ويرفع منزلتهما في عليين.

ثم إني أتوجه بجزيل الشكر لزوجي الدكتور الفاضل/ علي باروم الذي وجهني لاختيار هذا الموضوع ، وشجعني على إكمال دراستي ، فجزاه الله خير الجزاء، وجعل هذا العمل في موازين حسنات ، إنه ولي حميد.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذتي وأستاذاتي ومشايخي الذين استفدت منهم الكثير في تحصيل المادة العلمية لهذا البحث ، وأخص منهم بالذكر شيخنا الفاضل الدكتور/ عبد الله القرني ، الذي تشرفت بدراسة مادة العقيدة على يديه طوال السنة المنهجية ؛ فقد كان لما بذله من جهد في تعميق منهج السلف في نفوس الدارسين ، والرد على شبهات المخالفين ؛ أكبر الأثر في تحرير مسائل هذه الرسالة ، فجزاه الله خير الجزاء ، وجعل هذا العمل في موازين حسناته إنه كريم مجيب.
وبعد هذا فإني أشكر القائمين على جامعة أم القرى ؛ لما أتاحوا لي فرصة الاستزادة من العلم الشرعي .
وأسأل المولى تبارك وتعالى أن يجزي عني خير الجزاء كل من قدم لي معونة أو أسهم في إخراج هذا البحث .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباب الأول

حياة الشيخ الصاوي

ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول:عصر الصاوي

الفصل الثاني:حياة الصاوي

الفصل الثالث:منهج الصاوي

الفصل الأول

عصر الصاوي

فيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الحالة السياسية

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية

المبحث الثالث : الحالة العلمية والدينية

(المبحث الأول)

الحالة السياسية

لقد كان مولد الشيخ الصاوي سنة : خمس وسبعين ومائة والألف من الهجرة النبوية ١١٧٥هـ ، وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين وألف من الهجرة: ١٢٤١ هـ ،الموافق سنة ١٨٢٥م . ويعني ذلك أنه عاصر نهاية الدولة العثمانية حيث عاش في ظل حكمها نيفا وخمسين عاما ، ونحو عشرين عاما في ولاية محمد علي باشا الذي تولى حكم مصر سنة : ١٨٠٥م إلى سنة : ١٨٤٩م.

ولما كان الصاوي من جملة الأفراد الذين لم يكن لهم أثر يذكر في الحياة السياسية ؛ فسأكتفي ببيان الخطوط العريضة التي يمكن من خلالها فهم الأوضاع في تلك الآونة.

ففي هذه الفترة كان العالم الإسلامي ممزقا إلى عدد من الدول ، ففي المشرق كانت تتزعمه ثلاث دول إسلامية ؛ الدولة العثمانية في تركيا والجزيرة العربيّة ، والدولة الصفوية في فارس ، والدولة المغولية في الهند .

وكانت الدولة العثمانية هي أضخم الولايات الإسلامية وأهمها من حيث الموقع الدولي ؛ حيث توسطت بين القارات الثلاث ، فهي المشرفة على أهم الممرات التي تصل بين أقطار العالم ، والمكانة الدينية ؛ لما نالته من شرف حماية الأماكن المقدسة ؛ مكة المكرمة ، والمدينة النبويّة ، والقدس .

كما كانت تحتل جزءاً كبيرا في شرق وجنوب شرق أوروبا ، إلى جانب ممتلكاتها في الشام وشمال إفريقيا والجزيرة العربية ، فكانت تحكم مقاطعات أوروبية مهمة كالمورة والبوسنة ومولوفا ، أي على الخريطة الحالية اليونان وبلغاريا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وبحر إيجه بالكامل ، وقد وصل حجم هذه الممتلكات إلى قرابة (٢٣٨٠٠٠) ميل مربع من الأراضي الأوروبية ، بينما يبلغ حجم رعاياها الأوروبيين ثمانية ملايين نسمة [1].

ولما كانت الحقبة الزمنية الأخيرة من الحكم العثماني هي محل الاهتمام والتحري في هذا البحث فسأقتصر عليها لتوضيح هذا المبحث .

لقد كان في سيطرة العثمانيين ، ومد زعامتهم على الأقطار الإسلامية توحيد لها بعد أن كانت كيانات متنافرة منذ أن سقطت الوحدة الإسلامية بسقوط الخلافة

---

[1] المواجهة المصرية الأوروبية، محمد عبد الستار بدوي: ٣٠.

العباسية ، وبصفة خاصة بعد أن تعرضت بغداد للتدمير المغولي الشامل في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي الموافق منتصف القرن السابع الهجري [(١)].

وهذه الوحدة الإسلامية التي حظيت بها الدول المسلمة تحت سيطرة الخلافة العثمانية كانت سببا في حمايتها من أطماع الكثير ، فقد حالت دون الصفويين الشيعة ودون السيطرة على العالم العربي ، عندما اتجهت أطماعهم لضم العراق - أعادها الله لحوزة الإسلام والمسلمين - بحجة ضم مزارات الشيعة في النجف وكربلاء.

كما استطاع العثمانيون إيقاف توغل الاستعمار البرتغالي في البحار الإسلامية من البحر الأحمر والخليج العربي بعد أن عجز المماليك وحلفاؤهم العرب من المغاربة وغيرهم من الوقوف أمام تهديدات البرتغال للأقطار المسلمة، حتى أنها أصدرت أمرا بمنع المراكب المسيحية من دخول البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة وقد كان لهذا العمل الجليل أهميته حيث حال دون الغزاة وتحقيق أطماعهم من الدولة المسلمة دهرا من الزمن ، إلى غير ذلك من الأعمال التي تمكنت بها الدولة العثمانية من فرض حمايتها على سائر الأقطار الإسلامية ، وبقي الأمر على هذا إلى أن دب الضعف في كيان الدولة [(٢)] .

فمنذ أوائل القرن الثاني عشر الهجري صارت الدولة العثمانية رهينة للزوال والانهيار وذلك بعد أن بلغت ذروة مجدها في القرن العاشر الذي بلغت فيه أقصى فتوحاتها في دولة أوروبا ، ولكن بعد أن تمكنت منها عوامل الضعف منها ونخرت فيها مقتضيات الإنهزام حيث انهمك غالب الأمراء والأجناد في جمع الأموال والإنغماس في الشهوات وضعف التمسك بهدي الإسلام وتعاليمه الوضاءة ، طمع الأوروبيون المستعمرون بإزالتها واتفقوا على اقتسام ثرواتها ، وأطلقوا عليها مسمى : الرجل المريض .[(٣)]

وفي تلك الأثناء وقبل أن يتحقق حلم المستعمرين استبد كثير من الولاة والأمراء وبعض الوجهاء بالحكم في مناطق نفوذهم ، وذلك نتيجة لانشغال الدولة العثمانية بالحروب التي انهكتها ضد أعدائها من الروس ، وعلى صعيد مصر ظهر **علي بك الكبير** كصاحب السلطان الأكبر ، وقد استطاع الإنفراد بالسلطة في ظل تلك الأجواء التي كانت تعيشها الدولة العثمانية ، وقد كان علي بك أحد المماليك ، ولكنه تفوق على جميع منافسيه بما أوتي من شجاعة وقوة وطموح وقسوة ، حتى تقلد عددا من الإمارات إلى أن عين أميرا للحجيج وكبيرا للمماليك عام : ١١٧٧هـ .

---

(١) في تاريخ العرب الحديث ، الدكتور/ رأفت الشيخ: ٣٤.
(٢) انظر الدولة العثمانية والشرق العربي ، د. محمد أنيس:١٢٨، نقلا عن المصدر السابق.
(٣) انظر حاضر العالم الإسلامي، لوثروب :(٢٢/١).

ولما أرد علي بك أن يصطفي مصر لنفسه قتل منافسيه من الرؤساء والأقران ، وباقي الأعيان ، وفرق جمعهم في القرى والبلدان ، وتتبعهم خنقا وقتلا ، وأبادهم فرعا وأصلا وأفنى باقيهم بالتشريد وجلوا عن أوطانهم إلى كل مكان بعيد واستأصل كبار خشداشينة وقبيلته وأقصى صغارهم عن ساحته ومدنه واخرب البيوت القديمة واخرم القوانين الجسيمة والعوائد المرتبة والرواتب التي من سالف الدهر كانت منظمة وقتل الرجال واستصفى الأموال وحارب كبار العربان والبوادي وعرب الجزيرة والهنادي وأعاظم الشجعان ومقادم البلدان وشتت شملهم وفرق جمعهم واستكثر من شراء المماليك وجمع العسكر من سائر الأجناس واستخلص بلاد الصعيد وقهر رجالها الصناديد ولم يزل يمهد لنفسه حتى خلص له ولأتباعه الإقليم من الاسكندرية إلى أسوان [١].

ولما علمت الدولة العثمانية بهذا الاستقلال أزعجها ذلك فأرسلت إلى رجالها بمصر أمرا بقتل علي بك ، إلا أن علي بك كان مترقبا لتحركات الدولة حيث علم بما تكنه من عداء لشخصه الطموح ، لذلك فقد علم بحال الرسول وما أرسل به ، فكلف رجاله بقتله ، وأعلن أمام المماليك أن الدولة تأمر بقتلهم جميعا، ولما تمتع به من فصاحة وقدرة على التأثير فقد استطاع أن يجلب المماليك لصفه ، حينها أعلن استقلال مصر عن الدولة العثمانية وكان هذا أول انفراد حكمي يحظى به حاكم في مصر. [٢]

وعاشت مصر في ذلك الوقت في شبه استقلال من سيطرة العثمانيين ،ولكن طموحات علي بك لم تتوقف عند هذا الحد ، فقد حملته أطماعه في احتلال عدد أكبر من الولايات على خوض عدد من المعارك والحروب كان لها أثر سيئ في إرهاق اقتصاد البلد ، ولدفع هذه الاحتياجات عمد إلى فرض الضرائب الباهظة على قرى مصر فوق ما كانت تنوء به من نفقات الخراج ، ولكل هذا فقد كان من الطبيعي أن تتصاعد صيحات الجماهير وتكثر شكاواها من ظلم النظام الحاكم. [٣]

وفي سبيل تحقيق أطماعه التوسعية " فقد تخابر علي بك مع قائد الدونانمة الروسية بالبحر المتوسط ليمده بالذخائر والأسلحة حتى يتم له استقلال مصر فساعده القائد الروسي رغبة في وجود الحروب الداخلية في الدولة ، وبذلك أمكن علي بك فتح مدائن غزة ونابلس وأورشليم ويافا ودمشق [٤].

ولكن تلك الأطماع لم تتوقف عند هذا القدر بل أخذ بالاستعداد للسير إلى حدود بلاد الأناضول وهناك أفل نجمه ، إذ ثار عليه أحد بيكاوات المماليك وهو محمد بيك الشهير بأبي الذهب ، فعاد علي بك إلى مصر لمحاربته فانهزم ، حيث وقع في الأسر

[١] عجائب الآثار : (٤٣٢/١).
[٢] انظر في تاريخ العرب الحديث : ١٦٨.
[٣] انظر موسوعة تاريخ مصر، أحمد حسين : (٨٦٠/٣).
[٤] تاريخ الدولة العلية العثمانية ، محمد فريد بك : ١٥٩.

مع أربعة من ضباط الروس ، ثم لقي حتفه إثر ما أصابه من الجراح ، وقطع رأسه وسلم مع الأربعة الضباط إلى الوالي العثماني : خليل باشا .[1]

وبعد سقوط علي بك الكبير تولى مكانه محمد أبو الدهب زمام السلطة ، وقد عم الأمن والرخاء بلاد مصر في حكمه ، وعاش الناس في هدوء واستقرار ، وذلك بالرغم من قصر مدة حكمه ، وقد بنى مسجده ومدرسته أمام الجامع الأزهر ، ورتب لها وقفا كبيراً ، كما وقع اختياره على الشيخ الدردير ليكون فقيه المالكية في تلك الأونة .

وبعد وفاة محمد أبو الدهب سنة : ١١٨٩هـ صارت قبضة الحكم في مصر **لإبراهيم ومراد** بالتساوي بينهما ، وكانا من مماليك أبي الدهب ، وقد استمر حكمهما لمصر أكثر من عشرين عاما ، قاست في خلاله أشد أنواع الظلم والجهل والعدوان ، فقد كانت حياة المصريين في تلك الآونة سلسلة من مآسي الظلم والفقر والنكبات ، حيث فرضت الضرائب الفظيعة التي لم يعهد لها الناس مثيلا من قبل .

كما انعدم الأمن في البلاد ، فكان المسافر يستأجر الأعراب لحراسته كي ينتقل من بلد إلى بلد ، وهاجر الفلاحون إلى القاهرة بنسائهم وأولادهم يضجون من الجوع ويأكلون قشر البطيخ وأوراق الشجر ، حتى استباحوا أكل الميتة من شدة ما حل بالناس من الفقر المدقع .[2]

ولكل هذا مع ما كان من إهمال الولاة والعثمانيين أمر الري وتوزيع المياه ، فقد وصلت الحالة الاقتصادية في مصر لأسوء ما يمكن الوصول إليه حيث أصيبت الأرض بالتلف وتعرضت الترع للجفاف ، وتعطلت من أجل ذلك الزراعة .

وقد أدى هذا التدهور في شتى مجالات الحياة إلى ضعف الناحية العسكرية ، فقد أهملوا في تحصين البلاد التي تسلموا زمامها ، واضمحلت في عهدهم الاسكندرية حتى اشرأبت إليها أعناق الطامعين من الغزاة الأوروبيين [3] .

الاضطرابات والقلاقل السياسية :

لقد شهد العصر الذي عاش فيه الصاوي عددا من الاضطرابات السياسية ، فعندما استبان الأوربيون ضعف الدولة الإسلامية وعدم قدرتها على الصمود أمام الحملات الشرسة التي كانت تشنها على عدد من أطرافها تجدد طمعهم في شن حملات صليبية ، فكانت رحلات المكتشفين إرهاصات كشفت عن تلك النوايا الخبيثة ، ومن تلك الرحلات التي أمت بلاد المسلمين : رحلة فولني الذي أرسل إليها من قبل فرنسا ، فقد مكث أربع سنوات في مصر والشام ، لاستكشاف الأوضاع هناك ثم عاد

---

[1] انظر المرجع السابق : ١٥٩.

[2] انظر : مصر في القرن الثامن عشر : (٨٢/٢).

[3] في تاريخ العرب الحديث :١٨٩ .

إلى وطنه مقدما لها تقارير عن حال بلاد الإسلام ، وما أصيبت بـه من ضعف واضطراب ، مما يؤكد عمالة هذا الرجل أنه في أثناء الحملة الفرنسية عين عضوا في المجمع الفرنسي و كان قبل ذلك أستاذا للتاريخ في مدرسة المعلمين بباريس .

انتهزت حكومة الإدارة تلك الفرصة وعجلت بتنفيذ **الحملة الفرنسية** موجهة إياها إلى مصر ، في يوليه : سنة ١٧٩٨م وقد ظنت لسوء أحوال الشعب هناك وما ذاقوه من ظلم المماليك أنهم سيقفون في صفها ويلقونها بالتهليل والترحيب إلا أنه وقع ما لم يكن بالحسبان ، فالشعب المصري المسلم لم يتقبل هذا النوع من الانقلاب العسكري لأنه كان على علم بأنه لا يخرج عن الاحتلال الصليبي الذي يأنفه المسلم الأبي ويبذل من أجل رفعه النفس والنفيس ، فكرهوا أمر هذه الحملة ومقتوها مقتا شديدا .

وفي أثناء بقاء هذه الحملة في مصر حدث في أوروبا ما أضر بفرنسا وذلك أن نابليون تسلل خفية إلى فرنسا في سنة ١٧٩٩م، وبقي الجيش الفرنسي في مصر دون أن يبلغ أطماعه بعد ، إلى أن تم انسحابه منها في نهاية المطاف بالاتفاق مع بريطانيا.[١]

ومع عدم تحقق أحلام الطامعين في الانتصار إلا أن هذه الحملة قد مثلت طورا انتقاليا في خطوط التدافع بين الدولة العثمانية والعالم الغربي ، فقد شكلت الحملة الفرنسية نقلة نوعية في مسار الصراع بين قوى الغرب الصاعد وبين دورة الاجتماع العثماني . وتتمثل الخاصية الأساسية لهذه النقلة فيما انطوت عليه هذه الحملة من إرساء لخطوط صراع جديدة تستجيب لاحتياجات أهداف استراتيجية ، الغرض منها تفكيك توازنات الدولة العثمانية [٢].

وهذا التحول في السياسة الخارجية الأوروبية قد أدى بدوره إلى انقلاب وضعي خطير تحولت به الدولة العثمانية من خط الهجوم إلى الخط الدفاع كما انتقل العالم الأوروبي إلى موقع الهجوم . وقد حدثت أثناء الدفاع تحولات كبيرة في الواقع المصري كان من أهمها :

ولاية محمد علي : فعلى أثر تلك الحملة الفرنسية التي استهدفت تقويض أمن البلاد حضرت قوة ألبانية تم تجميعها في إطار الجيش العثماني لمعاونة الجيش المقاوم ، وقد كان في مقدمتها الشاب الألباني محمد علي الذي استطاع في خلال فترة زمنية قصيرة أن يحوز على إعجاب قائده والذي قام بترقيته إلى أن صار الرجل الثاني في هذه القوة ، ولما كان يتمتع به من طموح وقوة وشجاعة ودراية فقد دخل في سلسلة من التحالفات والحروب مع العثمانيين والمماليك .

فقد أظهر محمد علي منذ بداية حضوره على مسرح السياسة في مصر قدرة عالية على استيعاب وإدارة الصراع مع كافة القوى التي تحتل خارطة السلطة ،

---

(١) انظر الشرق الإسلامي في العصر الحديث للأستاذ / حسين مؤنس :٧٣-٧٦.
(٢) دولة محمد علي و الغرب ، حسن الضيقة : ١٠٥.

مظهرا بذلك ما يمتلكه من خبرة كبيرة في استخدام أساليب وتقنيات العمل السياسي السلطوي.

ولكن هذه الميزة الأساسية في شخصية محمد علي لم تكن كافية في تمكينه من السيطرة على الحكم لولا توفر مقتضيات أساسية ساهمت مساهمة كبيرة في تمكينه من ذلك - بعد مشيئة الله - وقد تمثلت في الكتلة الشعبية التي كان يقودها السيد عمر مكرم ، وإليها يعود الفضل - بعد الله - في توفير الشروط الأساسية التي أمنت لمحمد علي مصادر القوة السياسية والشرعية التي مكنته من التغلب على كافة القوى المناوئة له بحلول عام : ١٨٠٨م [١].

ويحكي الجبرتي [٢] قصة توليه الحكم وكيف أنه كان بتأهيل الرعية له وركب الجميع - الأهالي - وذهبوا إلى محمد علي وقالوا له : إنا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا ،ولابد من عزله من الولاية ، فقال :ومن تريدونه يكون واليا ؟ قالوا له :لا نرضى إلا بك وتكون واليا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير فامتنع أولا ثم رضي ، وأحضروا له كركا وعليه قفطان ، وقام إليه السيد عمر ، والشيخ الشرقاوي فألبساه له ، وذلك وقت العصر ، ونادوا بذلك في تلك الليلة في المدينة [٣] .

هذا وقد قادت تلك الحملة الفرنسية حملة أخرى من بلد أوروبي آخر ، فكانت : **الحملة الإنجليزية** على مصر في فبراير سنة :١٨٠٧ م ، فقد توجهت حملة شرسة من قبل انجلترا بقيادة الجنرال " فريزر" ، وتعود أسباب هذه الحملة إلى انتقاض المعاهدات السياسية بين انجلترا وتركيا ، فقد أستاءت أشد الاستياء لانحياز تركيا إلى جانب فرنسا ، فساءت العلاقات بين الدولتين حتى انتهت بإعلان الحرب بينهما .

وصلت مصر أنباء هذه الحملة الإنجليزية قبل مقدمها إليها ، وذلك عبر الرسائل الواردة من الأستانة ، فأخذ الشعب المصري بالاستعداد لمقاومتها ، وتولى القيام بشؤون هذه المقاومة السيد عمر مكرم ، فكان نعم الزعيم الشجاع الحازم .

ومن جهة أخرى فقد أخذ محمد علي يعد العدة للزحف على الاسكندرية وتخليصها من الانجليز ؛ حتى مقدم رسول الجنرال الانجليزي الذي حمل له رسالة من أميره يطلب فيها المفاوضة في الصلح على أن يجلو الجيش عن الاسكندرية ، وأبرمت على أثر ذلك معاهدة تقضي بخروج الجنود الانجليز عن الاسكندرية في مقابل إعادة أسراهم وجرحاهم ، وذلك بعد عدد من المعارك والحروب الضارية التي

---

[١] دولة محمد علي : ١٤٢.

[٢] هو عبد الرحمن بن الحسن بن إبراهيم بن حسين بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبرتي الزيلعي العقيلي المصري الحنفي المؤرخ ولد بالقاهرة وتعلم بالجامع الأزهر ، كان من كتبة الديوان في عهد نابليون ، توفي مخنوقا في رمضان :١٢٣٧هـ.

[٣] عجائب الآثار : (٦٣/٣) .

دارت بين المقاتلين الانجليز وبين المصريين المجاهدين في رشيد ، وحماد . وكانت هذه نهاية الاحتلال البريطاني الذي استمرت مدته ستة أشهر . [1]

وكان لهذه المعاهدة أثر واضح في بقاء محمد علي حاكما على البلاد ، فقد حولت هذه الاتفاقية الانتباه الأوروبي والعثماني بعيدا عن مصر لفترة زمنية لا بأس بها ، وهو ما مهد الطريق أمام محمد علي لتثبيت سلطانه ، وإدارة شؤون البلاد بلا أية تدخلات عثمانية ، أو أوروبية تذكر ، فلقد غيرت المعاهدة الأبعاد الجغرافيّة المهمّة للعبة الأوروبية ، فوضعت مصر في أولوية متأخرة ، على عكس الحملة الفرنسية ، فبات من الواضح أن المعركة الكبرى كانت ستدور في القارة الأوروبية وليس خارجها ، وهو ما أبعد عن مصر بلاء لا يعلم مساوئه إلا الله [2].

- **مذبحة المماليك بالقلعة** سنة ١٨١١م :

لقد عزم محمد علي على تجريد حملة لمحاربة دعاة التوحيد في نجد ؛ وذلك تلبية لأوامر الأستانة ، ولكنه خشي من انقلاب عسكري يقوم به أعداؤه من المماليك إذا غادر مصر مما قد يؤدي إلى نزع السلطة من يده ، فرأى أن السبيل الأمثل للاحتفاظ بسلطانه وإبقاء حكمه هو التخلص ممن تبقى من المماليك ، فأعد خطة لتحقيق هذه الفكرة الخطيرة ، حيث دعا وجهاء الناس لحضور مهرجان فخم بالقلعة في أول مارس ١٨١١م ، وذلك للاحتفال بإلباس ابنه طوسون خلعة قيادة الجيش المزمع بعثه إلى الأراضي الحجازية ، فحضر جميع الأمراء ، والباشوات ، والمماليك وأتباعهم .

وبعد خروج موكب الاحتفال وعلى رأسه ابنه طوسون باشا وكبار الموظفين بالدولة أقفل باب القلعة من الخارج إقفالا محكما في وجه المماليك ، وانهال الرصاص عليهم دفعة واحدة وقد استمر الفتك فيهم من ضحى ذلك النهار إلى هزيع من الليل حتى امتلأ فناء القلعة بالجثث الممزقة .

لقد أفنت تلك المذبحة أربعمائة وسبعين من المماليك وأتباعهم في يوم واحد ، وفي الوقت نفسه نهبت جنود محمد علي باشا منازلهم بالمدينة ، وقتلت من تخلف منهم عن الحضور ، ثم أرسل إلى عماله في الأقاليم بقتل جميع المماليك القاطنين خارج العاصمة ، فقتلوهم وصاروا يتنافسون في إرسال رؤوسهم إليه [3].

---

(1) انظر عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي: ٧٢.
(2) المواجهة المصرية الأوروبية، محمد البدري : ٥٧.
(3) تاريخ الدولة العلية، محمد فريد : ٢٠٤.

وكان لهذه المذبحة أثر سيء على حالة الشعب النفسية ، فقد أدخل الرعب على قلوبهم، وفقد الشعب بالتالي روح الشجاعة التي كان يتمتع بها ، مما أدى إلى تدهور الحياة القومية في مصر إلى أمد طويل[1].

محاربة الدعوة السلفية :

لقد قام الإمام محمد بن عبد الوهاب بدعوة إصلاحية تهدف إلى التمسك بما كان عليه سلف الأمة من إقامة الوحي بتطبيق تعاليم الكتاب والسنة ، بعيدا عن البدع والخرافات التي عمت البلاد في تلك الآونة ؛ مما أثار ضده الكثير من المغرضين الذين لم يطب لهم مخالفة معهودهم من البدع والمخالفات التي كانوا عليها في الكثير من شؤون حياتهم وعباداتهم ، إلا أن العثمانيين لم يلتفتوا لهذه الدعوة ، ولا لمن حمل لواءها ، حتى عم خبرها أرجاء البلاد ، وتعدى إلى مصر والشام ، وذلك حين منع الأمير سعود - رحمه الله - مواكب الحجاج من إظهار بدعهم من المزامير والطبول ؛ أثناء مجيئهم لأداء مناسك الحج ، حيث قام أولئك الحجيج بدورهم بإشاعة الأكاذيب والفتن واتهموا الوهابيين بمنعهم من أداء الحج ، فقد أثار هذا الأمر حفيظة العثمانيين ، حيث خافوا على سمعتهم لما وجه إليهم من اتهامات بعدم قدرتهم على حماية مواكب الحجيج ، مما يؤدي بدوره إلى زعزعة الثقة بسيادتهم على الحجاز ، أضف إلى ذلك ما أدركته الدولة العثمانية من أن الدعوة الوهابية تؤذن بقيام دولة عربية تناوئ الخلافة التركية .

ولكل هذه الأسباب ؛ فقد عزمت الدولة العثمانية على محاربة هذه الدعوة بالقضاء على الحكم السعودي ، حيث انتهز السلطان العثماني فرصة الغضب الذي حل بالمسلمين ، وثورة أهل تركيا ومصر والشام والعراق ؛ بسبب تلك الشائعات المغرضة ، فوضعت الخطط ، وعبأت علماء الدين الذين هبوا بأقلامهم وألسنتهم يرمون أتباع هذه الدعوة بالزندقة والكفر والخروج عن الإسلام ؛ وذلك تمهيدا لإعلان محاربتها ، وإعداد العدة للقضاء عليها .

ولتحقيق هذه المرامي السياسية ؛ فقد عهد الخليفة العثماني إلى محمد علي بمحاربة هذه الدعوة ، ولتنفيذ هذه المهمة فقد أرسل محمد علي حملة بقيادة ابنه طوسون إلى الحجاز عام : ١٢٢٦هـ - ١٨١١م ، واستطاعت الجيوش العثمانية التوغل في أراضي الحجاز حتى تم لها الاستيلاء على مكة والمدينة .

وقد قامت عدد من المعارك بين الطرفين ، وكانت الحرب فيها سجالاً ، إلى أن غادر طوسون البلاد ، وقد ضم الحجاز إلى أملاك الدولة العثمانية ، وقام بالانسحاب من باقي المناطق .[2]

---

[1] انظر عصر محمد علي لعبد الرحمن الرافعي :١١١- ١٢١.
[2] انظر تاريخ الدولة العلية : ٢٠٤.

وتحكي المصادر التاريخية أنه بعد رجوعه إلى مصر أصيب بألم شديد في رأسه وحمى لم يعش بعدها إلا قليلا ، واختلفت الروايات في أسباب موته وكيفيته ومكانه ، ولكنهم اتفقوا أن موته كان شديد الوطأة على أبيه ، ولكن ذلك الحزن الذي أذهله وألمه لم يثنه عن المضي في استكمال هذه المهمة الظالمة [1].

ولتعزيز هذه الأعمال الحربية ؛ فقد أرسل محمد علي حملة أخرى بقيادة ابنه إبراهيم ، استهدفت القضاء على الحكم السعودي في نجد ، حيث حاصر الدرعية طويلا حتى سقطت في يده ، وقبض على أميرها ، وأرسله إلى مصر ، وبقي مع من تبقى من جيشه في نجد حتى صيف : ١٧١٩م فسلم البلاد خربة إلى بعض قوات الجيش العثماني التي وصلت إلى شبه الجزيرة العربية ، وقد شهد هذا الدور نهاية الدولة السعودية الأولى وانهيارها على يد إبراهيم باشا [2].

****

- القضاء على الزعامة الشعبية والدينية بنفي عمر مكرم :

على الرغم من أن الزعامة الشعبية هي التي مدت يد المساعدة لمحمد علي حتى تم له الاستقرار في الحكم ، إلا أن أول ما فكر به بعد استقلاله بالسلطة هو التخلص من تلك الجهة وذلك لطمعه بالاستبداد التام بشؤون الحكم ، بحيث يمتنع على أي أحد كائن من كان أن يتدخل في شأن من شؤونه.

ولم يكن لهذا أن يتم لولا تسبب الزعامة في ذلك - بعد مشيئة الله - ، فقد دب الحسد والبغضاء في قلوب الكثيرين منهم ؛ لما ناله السيد عمر مكرم من المنزلة العلية والرياسة ، فقد جمعت شخصية نقيب الأشراف عمر مكرم بين ثلاث محطات تاريخية هامة ، ولكل منها خصائصها المميزة ، وهي ما تمتع به من حضور سياسي إلى حد غدا فيه صاحب الموقع الأساسي في إعادة توازنات السلطة السياسية في مصر بعد رحيل المحتل .

ودور اجتماعي خطير أسهم في الخروج على السلطة القائمة ، وذلك بهدف تعديل وتقويم سياستها المتصلة بحقوق الجمهور .

ودور ديني تمثل القيام به في مواجهة الإصلاح الداخلي والخارجي فقد تمثل القدرة على الربط بين ضرورة صلاح السلطة ، كشرط أساس من شروط قيام الدولة ، وحفظ كيانها السياسي ، وبين ضرورة التصدي لغزو الخارج باعتباره ثابتة لما يترتب عليه من ضياع شروط أساسية تتعلق بحفظ كيان الدولة الحاضنة لمصالح الأمة [3] .

---

(1) انظر تاريخ مصر الحديث ، جرجي زيدان :١٦٤.
(2) في تاريخ العرب الحديث : ٢٤٠ .
(3) دولة محمد علي : ١٢٢.

ولكل هذه المقومات الأساسية في تكوين الشخصية الفعالة على الصعيد السياسي والاجتماعي ، والتي تم لها الاجتماع في شخصية مكرم فقد أخذ أعداؤه بالكيد ودس الدسائس له من أجل إضعاف مركزه ، وتشويه سمعته ، فأخذوا بالتزلف لمحمد علي من أجل تحقيق هذا الغرض ، وكان لهم ذلك حيث تمت لهم الوقيعة بين محمد علي وبين عمر مكرم ، ولما كان يضمره محمد علي في نفسه لهذا الرجل الذي ضاق به ذرعا وبتدخلاته الكثيرة في شؤون الدولة ؛ فقد عزم على عزله من نقابة الأشراف ، ونفيه في أغسطس سنة ١٨٠٩ إلى دمياط ؛ ليبعده عن القاهرة وأهلها الذين هم مكمن قوته ورهن إشارته .

وكان هذا عقاباً متفقاً في رأي محمد علي مع الأوضاع الشرعية المألوفة في ذلك الوقت .

وبهذه المؤامرة التي دبرت لعمر مكرم ؛ قضي على هيبة الزعامة الشعبية ، فسقطت بأيدي أصحابها ، ولم يعد لها تلك المكانة العظمى التي استقرت لها زمناً ، وكل ذلك كان بسبب داء التحاسد والتخاذل الذي دب بينهم.[١]

*****

[١] عصر محمد علي :٨٠. وانظر : دولة محمد علي ، حسن الضيقة :١٢١.

(المبحث الثاني)

الحالة الاجتماعية

إن الفصل بين الحالة السياسية والحالة الاجتماعية لعصر ما ؛ مما يعسر على الباحث تصوره ؛ وذلك لأن الحالة الاجتماعية ما هي إلا صورة تنعكس عليها آليات سياسة الحكم في تلك الآونة ، فإذا صلحت السياسة وسارت في نهج موفق في تلبية احتياجات الرعية ، وإقامة العدل بينهم ؛ فإن الحالة الاجتماعية تكون خير بينة تشهد بحسن السياسة ، ومن هنا فقد كانت للمثالب السياسية في هذه الآونة نتائج مزرية في الحياة الاجتماعية في شتى مجالاتها .

لقد خلف استبداد الحكام من قبل العثمانين المتأخرين بجمع الأموال وتحصيل الضرائب على تنوعها ثم توزيعها على وجهها المختلفة ، دون مراعاة لميزان العدل ، ودون مراقبة لما كان يصدر عن الكثير من العمال القائمين بهذه المهمة صورا من الظلم المؤلم ، أنت به الرعايا وأوجعت فالفقر والجوع والعري أحد مظاهر ذلك الظلم.

ومن صور ذلك الظلم ما كان يعانيه الفلاح الذي يرتدي الملابس الخشنة والرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتا من الطين بالاشتراك مع البهائم ، وكان يعيش على حد الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع بمجرد جمعه ودرسه تحت تصرف الصراف وشيخ البلد ، ممثلي سلطة الكاشف أو سلطة الملتزم على المنطقة ، فلم يكن في وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة التي كانت تستولي على المال الميري نقدا وعينا[1].

ولهذا مع غيره من ألوان الطغيان قاسى الناس كثيرا من ظلم الحكام وفسادهم ، خصوصا في الأرياف حيث أخذ الناس يهربون من قراهم ويلتجئون إلى المدن فتضاءل عدد السكان الريفيين وتقهقرت الزراعة ، ورافق التدهور الاقتصادي وسوء الحكم إهمال طرق المواصلات ؛ فأدت هذه الأسباب مجتمعة إلى انعدام الأمن والاستقرار[2].

ويحكي الجبرتي المعاصر ما كانت تقوم به بعض القبائل في أحداث سنة : ١٢١٤هـ، فيقول : " ومنها وقوف العرب وقطاع الطريق بجميع الجهات القبلية والبحرية والشرقية والغربية والمنوفية والدقهلية وسائر النواحي ، فمنعوا السبيل لو بالخفارة ، وقطعوا طريق السفار ، ونهبوا المارين من أبناء السبيل والتجار ، وتسلطوا على القرى والفلاحين وأهل البلاد بالعري والخطف للمتاع والمواشي من

---

(١) انظر : مصر الحديثة :جلال يحي:١٨٤.

(٢) العالم العربي ، نجلاء عز الدين : ٩٣.

البقر والغنم والجمال والحمير ، وإفساد المزارع ورعيها ؛ حتى كان أهل البلاد لا يمكنهم الخروج بمواشيهم إلى المزارع للرعي أو للسقي ، لترصد العرب لذلك "[١].

كما كان للسياسة المتجهة نحو الحفاظ على الحكم دون الالتفات إلى متطلبات الشعوب كالتعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية ، التي هي من أهم دعائم الحياة الاجتماعية السليمة ؛ أثر سيئ في تلك المجالات ، فقد أدى ذلك إلى حدوث انهيار اقتصادي وفوضوي وتأخر اجتماعي ملموس .

ومن جهة أخرى فإن العناية التي وجهتها الدولة للمدن والبلدان ، التي تقع على سواحل البحار والطرق الرئيسية من أجل الحفاظ على سيادتها ؛ قد شغلتها عن الكثير من المناطق التي ليس لها تلك الأهمية ، فقد تركتها في يد رؤساء القبائل والعائلات ، يدبرون أمرها وفق ما تعودوه من وسائل الحرب ؛ مما أدى إلى ظهور نوع عنيف من التخلف الاجتماعي في تلك المناطق .

ولم تكن الأوضاع إلا إلى الأسوأ ، وذلك عند استقلال بعض البلاد عن الدولة الأم ، فقد لاقى الشعب المصري في عهد محمد علي ألوانا من الاضطهاد والظلم ما فاق العصور التي قبله ؛ فقد فرض على الفلاحين السخرة أو دفع الضريبة ، وحرم عليهم أن يأكلوا شيئا من كد أيديهم ، كما أبطل التجارة ، ورفع أسعار المعيشة أضعافا مضاعفة ، وهيمن على جميع الأنشطة الاقتصادية ، فزاول بذلك أشد أنواع الاشتراكية ضراوة وتحكما ؛ حتى يصف الجبرتي المعاصر ما آل إليه الوضع عندما كلف محمد علي سكان القاهرة بتعميرها بقوله : فاجتمع على الناس عشرة أشياء من الرذالة وهي : السخرة ، والمعونة ، وأجرة الفعلة ، والذل ، ومهنة العمل ، وتقطيع الثياب ، ودفع الدراهم ، وشماتة الأعداء من النصارى ، وتعطيل معاشهم ، وعاشرها أجرة الحمام [٢].

ولم يكن هذا الطور الإنشائي ليغفر لمحمد علي ما لاقاه الشعب في ذلك الأوان من أنواع المذلة والمهانة ؛ وذلك لأنه ما كادت تنتهي هذه المرحلة التعميرية إلا وقد فتحت مصر أبوابها للتجار الأوروبيين ، حتى صار اعتماد الطبقة الناشئة في مصر اعتمادا كليا على الأسواق الأجنبية ، إلى جانب ما واكب هذا الاتجاه الاستعماري الاقتصادي من السيطرة على الحياة الفكرية بعد أن شل دعاة الاتجاه الإسلامي ، وأوقف مناهج التعليم القائمة على الدين ؛ تنفيذا لسياسة نابليون الماسونية، وهو أمر أكده المؤرخ الانجليزي أرنولد توينبي في قوله : وكان محمد علي ديكتاتورا أمكنه تحويل الآراء النابليونية إلى حقائق فعالة في مصر [٣].

---

[١] مظهر التقديس : ٦٢.
[٢] عجائب الآثار ، للجبرتي: (٥٣٧/٢) ، وانظر في تاريخ العثمانيين ، الدكتور/ زكريا بيومي :١٨٠.
[٣] في تاريخ العثمانيين :١٨٢ .

هذا وقد أفرز البعد عن تعاليم الدين وضعف أصرته في قلوب المسلمين ظهور النزعات العصبية ؛ فقد آل الأمر بالمجتمع المسلم إلى تقسيمه بالتمايز الطبقي ، فالطبقة الحاكمة تعيش حياة استقراطية منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع ؛ بحكم وظيفتها وتقييمها لذاتيتها ، وقد أحدث هذا التمايز الطبقي آثاراً سلبية على المجتمعات ، فقد حالت دون الشعور بالولاء للطبقة الحاكمة ؛ مما أدى إلى اشتداد النقمة عليها.

ومع استماتة الحكام في الحفاظ على قبضة الحكم ضد المستعمرين الأجانب ، إلا أن في تقديم الكثير من الامتيازات الاقتصادية والثقافية والدينية للأوربيين ، أثراً بالغ الخطر ، فقد أدى بدوره في النهاية إلى تحقيق المطامع الاستعمارية الأوروبية ، عندما سنحت الفرصة بضعف الدولة العثمانية[1].

ومع ذلك فقد كان المجتمع المسلم في تلك الآونة يتمتع بنوع من الاندماج لم يحظ به منذ غياب الدولة العباسية ، فقد كانت حرية الانتقال والسفر أمامهم مكفولة ومحترمة في جميع الأوقات ، وكانت فرص العمل متاحة لهم كذلك ، وكان في مقدور العربي في دمشق أن ينتقل إلى بغداد أو مكة المكرمة أو المدينة المنورة أو القاهرة أو القيروان أو غيرها من المدن الإسلامية ، ويعيش فيها ويمارس ألواناً من النشاط الاقتصادي أو الثقافي ، دون أن يحصل على إذن بالخروج أو إقامة [2].

كما كان المجتمع آنذاك تشده أصرة الدين بالرغم من وجود الطبقية المخالفة لهذا المبدأ فقد كانت هذه الوشيجة من أقوى الأواصر التي ربطت الجماهير العربية بالدولة العثمانية ، حيث أخلصوا في مشاركتها الحروب والمعارك ضد الحملات الصليبية التي استهدفتها في تلك الآونة ، ولعل من أبرز الدلائل على ذلك الترابط الديني ما حدث في مصر عندما هاجمت الحملة الفرنسية أرض مصر بقيادة نابليون ، حيث أعلن السلطان العثماني الجهاد الديني ضد المعتدين الفرنسيين ، فاستجاب لهذه الدعوة بعض سكان الحجاز والشام فهبوا لنجدة إخوانهم في أرض الكنانة ، وبكل عزم وصدق استطاعوا أن يهزموا ذلك الكيد الخائن، وقد سبقت الإشارة إليه[3].

إن ذلك التآخي الذي عاشته المجتمعات الإسلامية في تلك الآونة إنما يظهر نقاؤه إذا ما قورن بالتفتت السياسي الذي أحدثته الدول لصناعية إبان غزوها الاستعماري للدول المسلمة فقد عملت تلك الدول على تفرقة الشعوب المسلمة، حيث بقي ذلك التفرق قامعا على جثمانها إلى يومنا هذا.

هذا وقد كان لعلماء الدين دور كبير في حفظ الأمن واستقرار الحياة الاجتماعية ، ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعاظ هو الشيخ الحفني ، الذي كان يعاصر علي بك

---

(1) انظر : في تاريخ العرب الحديث، رأفت الشيخ: ٤٤.
(2) الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث،الدكتور/ أسامة ياغي:٢٣٨.
(3) انظر المبحث السابق : ١٥ .

الكبير ، حتى قيل عنه : إن الشيخ الحفني سقف على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاء ، وقد وصفه الجبرتي بأنه : قطب رحى الديار المصرية ، ولا يتم أمر من أمور الدولة وغيرها إلا باطلاعه وإذنه [1].

ومن ذلك ما حكاه الجبرتي عن الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية في تأييده للثورة الشعبية التي قادها سكان القاهرة رداً على عدوان أحد المماليك من اليهود ، حين قام بالاعتداء على بيت من بيوت أكابر البلد ، فقد اجتمع لذلك جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية ، وبأيديهم نبابيت ومساوق ، وذهبوا إلى الشيخ الدردير فوافقهم وساعدهم بالكلام ، وقال لهم : إنا معكم فخرجوا من نواحي الجامع وقفلوا أبوابه ، وطلع منهم طائفة على أعلى المنارات ، يصيحون ويضربون بالطبول ، وانتشروا بالأسواق في حالة منكرة ، وأغلقوا الحوانيت ، وقال لهم الشيخ الدردير: في غد نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم، وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء ، أو ينصرنا الله عليهم ، فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ، ومحمد كتخدا أرنؤد الجلفي كتخدا إبراهيم بك ، وجلسوا في الغورية ، ثم ذهبوا إلى الشيخ الدردير ، وتكلموا معه وخافوا من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ : اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ، ونأتي بها من محل ما تكون ، واتفقوا على ذلك ، وقرءوا الفاتحة وانصرفوا [2].

*****

هذا ومن أبرز المواضيع التي يتجه إليها الحديث عند تناول الحياة الاجتماعية هي الأسرة وما يتعلق بها من أنظمة ومتطلبات ؛ فالأسرة هي نواة المجتمع ، فقد كانت الأسرة في الدولة العثمانية بطبيعة الأمر متدينة بالإسلام ، ولكن الجهل الذي عم أرجاء البلاد كان له أسوء الأثر في ظهور بعض العادات السيئة ، التي برزت في المجتمع .

فالمرأة في ذلك العهد غالباً لم تكن تحظى بأي اهتمام لتقويم سلوكها سوى ما كان يملى عليها من بعض التوجيهات التربوية ، والتي مع مرور الوقت لم تعد تملك مواجهة التحديات السافرة ؛ لأنها أضحت من جملة العادات والتقاليد ، فهي بذلك رهينة لأي تعديل يمكن أي تتعرض له إذا تهيأت له الظروف المواتية من الداخل أو الخارج ، لذا فإن المتأمل في حال المرأة التي هي من أهم العناصر الفعالة في التأثير على الأسرة ، يجد أنها كانت تعيش في حالة من الظلم الاجتماعي المؤلم - خصوصاً في المجتمعات الريفية - حيث تحيط بها الخرافات والأوهام من كل جانب وحيث

---

[1] ولا شك أن هذا غلو ، وكان من آثار التلف العقدي الذي عانت منه الأمة الإسلامية في تلك الآونة : عجائب الآثار: (٣٥٤/١). وانظر تاريخ مصر الحديث ، الدكتور/ عمر عبد العزيز عمر : ١٥٩.
[2] عجائب الآثار : (٦١٠/١).

تتملكها الاضطرابات والقلاقل النفسية ، فلا تلبث أن تلقي بنفسها أمام ما يمليه عليها الساحر الذي حظي بجمهرة كبيرة من النساء السذج والذي كثيرا ما يلبس عليهن باسم السيد أو الولي ، لقاء ما تجود به أيديهن المرتبكة ، كما كانت زيارة القبور والتعلق بأصحابها والاستغاثة بهم من أجل حصول المراد ودفع المخاوف والبلايا مما يكثر فعله من النساء ربات البيوت.

يقول الشيخ محمد قطب في وصف حالة النساء آنذاك : إن المرأة كانت مظلومة بالفعل ، وكانت تعامل معاملة سيئة بالفعل ، وكانت تعير بأنها جاهلة ، وبأن مهمتها هي أن تحمل وتلد ولا شأن لها بشيء آخر ، وكانت هذه نظرة جاهلية تسربت إلى المجتمع المسلم حين تخلف عقديا ، وفسد كثير من مفاهيمه الإسلامية ، والجاهليات تجنح غالبا إلى تحقير المرأة وازدرائها ، إلا أن تجنح كالجاهلية الإغريقية الرومانية ووريثتها الجاهلية المعاصرة إلى تذليل المرأة وإفسادها خلقيا لتصبح مسرحا لشهوة الرجل .

وكان وضع المرأة في مصر وفي العالم الإسلامي كله في حاجة إلى تصحيح لرد الكرامة الإنسانية إليها ، ووضعها في المكانة اللائقة بها بوصفها إنسانة كرمها الله حين قرر الكرامة لكل بني آدم : {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ}(الإسراء:٧٠)، وساواها في الإنسانية بالرجل حين قرر أنه : { بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ }(آل عمران:١٩٥) " [٣].

لقد كان في غياب العمل التوعوي والتوجيه البناء أسوء الأثر في انطماس أبرز معالم المعتقد السليم على أفراد الأسرة .

****

[٣] واقعنا المعاصر : ٢٨٢.

(المبحث الثالث)

الحالة العلمية والدينية

إن المطلع على السجل التاريخي للأمة الإسلامية في عصورها الأخيرة ، ليرمق بعين الأسى أحداثًا جساماً نخرت في عضدها وأوهنت من قوتها ، فجعلت منها أشلاء ممزقة صارت بها عرضة للتيارات الفكرية الوافدة بالإلحاد وألوان الكفر والفساد من شرق الدنيا وغربها .

وعند البحث عن أسباب ذلك الوهن والتفتت الذي حل بالأمة يجد أن له أسباباً عديدة ؛ كان من أعظمها خطراً وأشدها ضرراً ضعف العقيدة الإسلامية في قلوب كثير من المسلمين، وقد كان لذلك الضعف مظاهر عدة ، فبروز الأضرحة ،والتوسل بالصالحين، كل ذلك كان من أهم أسباب انطماس معالم التوحيد الحق الذي جاء به الرسل والأنبياء .

ولم يكن ذلك هو المظهر الأوحد لضعف العقيدة ، فانحلال عرى الولاء والبراء مما عمت به البلوى وإن كان في حقيقته فرع استمد بقاءه من الغبش الذي سيطر على نفوس المسلمين ؛ بسبب انطماس حقيقة التوحيد في ذلك الوقت .

لقد كانت دعوة الرسل والأنبياء هي عبادة الله وحده لا شريك له بكل ما تعنيه كلمة العبادة من شمولية في المنهج المستمد من الوحي المطهر ، والذي يحمل العبد على إفراد الله تعالى بأفعال العباد ، كما يحمله على إفراده بأفعال الربوبية التي لا تنبغي إلا لجلاله وعظيم سلطانه ، فيجعل من أعماله دليلا على صدق توجهه لربه ، وعليه فأي خلل في الأفعال ينم عن اضطراب في المعتقد التوحيد يعد من ألوان الشرك التي يخرج بها العبد من الملة .

وسأعرض لكل من هذه المظاهر صورا عمت بها البلوى في تلك الآونة ، مبتدئة بتفريط الحكام في هذا الباب ، ففي عهد إبراهيم بك أحد زعماء المماليك وشيخ البلد في عصره كان أحد المسؤولين الكبار رجل نصراني يدعى إبراهيم الجوهري ، فإنه لما ترأس إبراهيم بك قلده جميع الأمور ، فكان هو المشار إليه في الكليات والجزئيات حتى دفاتر الروزنامة والميري وجميع الإيراد والمنصرف وجميع الكتبة من تحت يده .

ولا يخفى ما في هذا الفعل من إعلاء لشأن الكفرة ومخالفة لأمر الله تعالى في البراء منهم وعدم اتخاذهم بطانة من دون المؤمنين، يصدق هذا ما أحدثه هذا النصراني لبني عقيدته ، حيث : عمرت في أيامه الكنائس وديور النصارى ،

وأوقفت عليها الأوقاف الجلية والأطيان ، ورتب لها المرتبات العظيمة والأرزاق والأغلال [1].

ومن صور ذلك الولاء لمثل أولئك الكفرة ما تمتع به المعلم نقولا النصراني الأرمني ، فقد كان رئيسا لمراكب مراد بك الحربية ، وقد نال من الحفاوة والاهتمام ما مكنه من ركوب الخيل ولبس الملابس الفاخرة والمشي في الأسواق على هيئة المتبختر ، فالجنود يوسعون له الطريق ، ويحتفون به كما يحتفى بالأمراء [2].

ومع كل هذا الاهتمام الذي ناله أولئك الكفرة من أمراء المسلمين ، إلا أنه لم يكن دافعاً لهم لحفظ عهدهم وقت محنتهم أيام الاحتلال الأجنبي ، فقد تقدم الحديث عن الحملة الفرنسية التي وجهت إلى مصر طمعاً في خيراتها ، لقد كشفت هذه الحملة عن عداء متأصل امتلأت به نفوس أولئك الكفرة ، يقول الجبرتي في ذلك عند وصفه أحداث تلك السنة : ومنها ترفع أسافل النصارى من القبط والشوام والاروام واليهود وركوبهم الخيول وتقلدهم بالسيوف ؛ بسبب خدمتهم للفرنسيس ومشيهم الخيلاء وتجاهرهم بفاحش القول واستذلالهم المسلمين ، كل ذلك بما كسبت أيديهم وما ربك بظلام للعبيد والحال والمركوز في الطبع ما زال [3].

أما في زمن سلطة محمد علي باشا ، فقد حصل لأولئك الكفرة من التمكن ما آلم الكثير من المسلمين ، لقد نالوا في عهده أرفع المناصب وأرقى الدرجات حتى تسلطوا على شرفاء المسلمين وضعافهم ، يقول الجبرتي: " واشتد في هذا التاريخ أمر المساكن بالمدينة ، وضاقت بأهلها لشمول الخراب وكثرة الأغراب ، وخصوصاً المخالفين للملة فهم الآن أعيان الناس ، يتقلدون المناصب ، ويلبسون ثياب الأكابر ، ويركبون البغال والخيول المسومة ، والرهوانات وأمامهم ، وخلفهم العبيد والخدم ، وبأيديهم العصي ، يطردون الناس ، ويفرجون لهم الطرق ، ويتسررون بالجواري بيضاء وحبوشاً ، ويسكنون المساكن العالية الجليلة ، يشترونها بأغلى الأثمان ، ومنهم من له دار بالمدينة ودار مطلة على البحر للنزاهة ، ومنهم من عمر له دارا وصرف عليها الوفا من الأكياس ، وكذلك أكابر الدولة لاستيلاء كل من كان في خطه على جميع دورها أخذها من أربابها بأي وجه ، وتوصلوا بتقليدهم مناصب البدع إلى إذلال المسلمين أنهم يحتاجون إلى كتبة وخدم وأعوان والتحكم في أهل الحرفة بالضرب والشتم والحبس من غير إنكار ، ويقف الشريف والعامي بين يدي الكافر ذليلا " [4].

وقد سبق الحديث عن المنيحة التي جازى بها محمد علي المماليك في مصر ونفيه لنقيب الأشراف عمر مكرم ؛ من أجل القضاء على الزعامة الدينية والشعبية ، إن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد استعان محمد علي بهؤلاء الكفرة الذين نالوا

---

(1) عجائب الآثار:(١٧٣/٢).
(2) المصدر السابق:(٢٧٠/٢).
(3) المصدر السابق:(٢٥٠/٢).وانظر مظهر التقديس ، للجبرتي:٨١.
(4) المرجع السابق:(٦٢٣/٣).

أعلى المناصب من أجل القضاء على عموم المشيخة ، أو الاستحواذ عليها على الأقل ، حيث كان أهم عمل قام به في سبيل ضرب الاتجاه الإسلامي الممثل في الزعامة الدينية هو ضمه للأوقاف التي كانت موقوفة على الأزهر ؛ لينفق منها على التعليم والمشايخ إلى ملكية الدولة ، فقد مكنه هذا من تحقيق هدفه في تقويض دور التعليم الديني ، وإحكام السيطرة على المشايخ والقائمين على التعليم من رجال الأزهر ، بعد أن فقدوا قدرتهم على معارضته [١].

أما عن موقف الشعب من عقيدة الولاء والبراء ، فإن الحديث عن الحالة الدينية وما أصاب المسلمين من وهن عقدي ، والتفات نحو الغرب ، لا يصح عزله أبدا عن المؤثرات والعوامل التي ساعدت في اتساع زاوية الانحراف ، ذلك أن الضرر لم يقتصر على سوء تصرف الحكام فقط ، أو على أولئك النفر الذين ارتادوا أماكن الرياسة من المخالفين للملة ، لقد كان الخطر في حقيقة الأمر أشد تفاقما من هذا كله، إن مواجهة المسلم بالعداء في الغالب يحدث رد فعل عكسي يقضي بمواجهة ذلك الظلم بكره الظالم والحنق عليه ، إن لم يكن له سبيل آخر يواجه فيه ذلك الضيم بالفعل ، ومن هنا فقد تفطن الأعداء لذلك المنزلق الخطير ، وراموا هدم بلاد المسلمين بدسائس الغزو الفكري ، فاتجهوا إلى سياسة المكر والخديعة ، مع محاولاتهم المتتالية في مد سيطرتهم بالقوة على أرجاء البلاد الإسلامية ، فلم يكن من السهل تفتيت قوة المجتمع الإسلامي ، إلا بهذا النوع من التآمر المحكم الذي كاد به أعداء الإسلام لبلاد المسلمين .

بيان ذلك أن الحملة الفرنسية التي قادها نابليون على مصر ، والتي استهدفت القضاء على الشريعة الإسلامية واحتلال بلاد المسلمين لنهب خيراتها لصالح الكتلة الغربية ، قد صاحبها مستشرقون ومنصرون كأصرح صورة من الأطماع الأوروبية في العصر الحديث في الشرق ، حيث استعان الفرنسيون بعدد كبير من المستشرقين الذين تخصصوا في كثير من فروع العلم والمعرفة ، كالطب ، والهندسة ، والترجمة ، وذلك من أجل تحقيق أطماعهم الاستعمارية ، وليس بخفي ما تبع فتح مطبعة بولاق الشهيرة من ترجمة علوم الغرب وآدابه ، كما حرصت هذه البعثة أشد الحرص على نبش الأرض الإسلامية لاستخراج حضارات ما قبل التاريخ ؛ لذبذبة ولاء المسلمين بين الإسلام وبين تلك الحضارات ، تمهيداً لاقتلاعهم نهائيا من الولاء الإسلامي ، يؤكد هذا ما قاله أحد المستشرقين الصرحاء : إننا في كل بلد إسلامي دخلناه نبشنا الأرض لنستخرج حضارات ما قبل الإسلام ، ولسنا نطمع بطبيعة الحال أن يرتد المسلم إلى عقائد ما قبل الإسلام ، ولكن يكفينا تذبذب ولائه بين الإسلام وبين تلك الحضارات [٢].

---

(١) في تاريخ العثمانيين، الدكتور/زكريا بيومي:١٧٩.
(٢) واقعنا المعاصر ، محمد قطب:٢٠٢.

إن نابليون لم يأت إلى البلاد المسلمة كاشحا عن أنيابه ، مظهرا أطماعه الاستعمارية ، لقد ظهر نابليون أمام المصريين بصورة المستشرق ، فتظاهر بالإسلام وشارك المصريين في احتفالاتهم الدينية ، وارتدى العمامة والجبة ، وزار علماء الأزهر في بيوتهم ، كما أنشأ مجمعا علميا ، وأصدر ثلاث صحف واحدة منها باللغة العربية ، وأنشأ متحفا وكتبة ومصنعا ومختبرا ومسرحا ، وفتح أبوابها أمام المصريين ؛ كل ذلك من أجل أن يخدع الناس ، ولكن سرعان ما انكشف أمره لمشايخ الأزهر ، حتى اضطر أحدهم لمواجهته بذلك قائلا : لو كنت تدعي الإسلام حقا ، فلماذا لا تطبق الشريعة في بلادك ؟ بدلا من تبديل الشريعة هنا بالقوانين الوضعية!(1).

ولعل المنشور الأول الذي قام نابليون بتوزيعه إبان الحملة الفرنسية ، ليعد من أكبر الدلائل على ما يحاول الوصول إليه من تشويش العقيدة ، وضرب المبادئ والأصول الإسلامية ، وهذا نصه: " بسم الله الرحمن الرحيم لا اله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه . من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابارته يعرف أهالي مصر جميعهم أنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى ، واحترم نبيه والقرآن العظيم وقولوا أيضا لهم : إن جميع الناس متساوون عند الله ، وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط" (2).

وليس يخفي ما تضمنه هذا النص من الدعوة إلى أسس المذهب الماسوني ، الذي صرح نابليون بالولاء له عندما وضع طيلسانة موشاة بعلم الثورة الفرنسية المثلث (حرية،إخاء ، مساواة) على كتف الشيخ الشرقاوي ، ولكنه ألقى بها على الأرض رافضا ارتداءها .

وقد وقع بعض المشايخ في فخاخ هذه الدعوة الملحدة ، حيث نجح الفرنسيون في ضم بعض المصريين من المشايخ والعلماء من بينهم حسن العطار إلى المحفل الماسوني الذي أسسه كليبر سنة ١٨٠٠م (3).

ومع هذه الجهود المستميتة في تدمير عقيدة الشعب ، إلا أن عقيدة الولاء والبراء مازالت قائمة في قلوب كثير من المسلمين ، فقد سجل التاريخ لجماعة مسلمة في أرض الحجاز نصرتهم لإخوانهم في مصر في أثناء تلك الحملة الصليبية ، التي شنتها فرنسا ، يقول الجبرتي : " تواتر الأخبار من ابتداء شهر رجب ، بأن رجلا مغربيا يقال له : الشيخ الكيلاني ، كان مجاورا بمكة والمدينة والطائف ، فلما وردت أخبار الفرنسيس إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية، انزعج أهل الحجاز ، فأخذ يدعوهم إلى الجهاد ، ويحرضهم على نصرة الحق والدين ، وقرأ بالحرم كتابا مؤلفا في معنى ذلك ، فاتعظ جملة من الناس وبذلوا أموالهم وأنفسهم ، واجتمع نحو

(1) انظر الدولة العثمانية والغزو الفكري ، الدكتور/خلف الوذيناني : ١٨٤.
(2) عجائب الآثار : (١٨٣/١).
(3) انظر في تاريخ العثمانيين،الدكتور/زكريا بيومي :١٦٨.

المستماتة من المجاهدين ، وركبوا البحر إلى القصير مع ما انضم إليهم من أهل ينبع وخلافه ، فورد الخبر في أواخره أنه انضم إليهم جملة من أهل الصعيد وبعض أتراك ومغاربة ممن كان خرج معهم مع غز مصر عند وقعة أنبابة ، وركب الغز معهم أيضاً وحاربوا الفرنسيس ، فلم تثبت الغز كعادتهم ، وانهزموا وتبعهم هوارة الصعيد والمتجمعة من القرى ، وثبت الحجازيون ثم انكفوا لقلتهم ، وذلك بناحية جرجا وهرب الغز والمماليك إلى ناحية أسنا " [1] .

*****

أما عن الانحرافات العقدية الأخرى ، فقد كانت الطرق الصوفية المنتشرة في ذلك الوقت من أعظم مظاهر انتشارها في البلاد الإسلامية ، وقد ساعد على ذلك ارتباط هذه الطرق بأسماء بعض الأولياء الذين يعتقدون فيهم وفي صلاحهم ، فيقودهم ذلك إلى التوسل والاستغاثة بهم وقت الشدائد.

وهنا يحسن الحديث عن أشهر تلك الطرق وأوسعها انتشارا في البلاد الإسلامية ، أولا الطريقة القادرية :

مؤسس هذه الطريقة هو الشيخ عبد القادر الجيلاني :٤٧٠-٥٦١هـ المتوفي في بغداد ، صاحب قبر مشهود فيها ، يزوره الكثير من الاتباع والمريدين كل عام من سائر بلاد المسلمين ، ويعود سبب انتشار هذه الفرقة لاجتهاد أبناء الشيخ في نشر تعاليمها بين مختلف الأقطار والدول المسلمة.

ثانيا : الرفاعية ، وتنسب هذه الطريقة إلى أحمد الرفاعي ، المتوفي سنة : ٥٨٠ هـ من بني رفاعة قبيلة من العرب ، وقد اشتهر عنهم حديث الكرامات بادعاء خوارق العادات من ضرب بالسيوف والحراب إلى استخدام الأفاعي والحيات وغير ذلك ، وكان لطريقته انتشار في غرب آسيا.

ثالثا : الأحمدية : وتنسب إلى أحمد البدوي من أشهر أولياء مصر :٥٩٦ - ٦٣٤هـ ولد بفاس ، حج ورحل إلى العراق ، واستقر في طنطا حتى وفاته ، له ضريح مقصود فيها ، انتشر أتباعه في جميع أنحاء مصر ، حتى صارت لهم فروع متعددة ، كالبيومية والشناوية وأولاد نوح والشعبية .

رابعا : الدسوقية : تنسب إلى إبراهيم الدسوقي :٦٣٣- ٦٧٦هـ ، أهم ما يميزها التآلف والمحبة بين أتباعها ، كما أنها تحرم الخلوة إلا بإذن الشيخ

خامسا : الشاذلية : نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي :٥٩٣-٦٥٦هـ من المغرب العربي ولد بقرية قرب مرسية ، وانتقل إلى تونس وحج عدة مرات ثم دخل العراق ومات أخيرا في صحراء عيذاب في طريقه إلى الحج ، انتشرت طريقته لما اتسمت به من سهولة وحبة للعلم في الكثير من أقطار الدول الإسلامية

سادسا : النقشبندية : تنسب إلى بهاء الدين البخاري الملقب بشاه نقشبند :٦١٨-٧٩١هـ وهي طريقة سهلة كالشاذلية ، انتشرت في فارس وبلاد الهند وآسيا الغربية .

سابعا : الملامتية : مؤسسها أبو صالح حمدون المعروف بالقصار :٢٧١هـ أباح بعضهم مخالفة النفس بغية جهادها ومحاربة نقائصها ، وقد ظهر الغلاة منهم في

---

[1] عجائب الآثار:(٢/٢٥٠).

تركيا وغيرها بمظهر الإباحية والاستهتار ، وفعل كل أمر دون مراعاة للأوامر والنواهي الشرعية .
ثامنا : البكداشية ؛ وهذه طريقة انتشرت بين الأتراك العثمانيين ، ولا تزال منتشرة في ألبانيا ، وهي أقرب إلى التصوف الشيعي منها إلى التصوف السني .
تاسعا : **الخلوتية** ـ وهي الطريقة التي ينتمي إليه الصاوي ـ نسبة إلى شيخها محمد الخلوتي ، حيث اشتهرت الطريقة بهذا الاسم بعده ، وهي طريقة تركية ازدهرت بمصر إبان القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري ، وقد انتشرت في مصر على يد الشيخ مصطفى كمال الدين البكري المتوفي سنة: ١١٦٢
واشتهرت الطريقة قبل الشيخ محمد الخلوتي بأسماء شتى مثل الزاهدية ، نسبة إلى الشيخ إبراهيم الزاهد الكيلاني ، والأبهرية نسبة إلى الشيخ قطب الدين الأبهري ، والسهروردية نسبة إلى الشيخ أبي النجيب السهروردي ، فالطريقة إذن قديمة قدم رجالها عبر العصور المختلفة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الخلوة من لوازم هذه الطريقة ، وهي الخلوة السرية للمنفرد بالله في الذكر بمكان طاهر ، والأفضل أن يكون مسجد الجامعة ، وأن ينوي الفرد الاعتكاف والصوم ، والأولى أن يتجرد عن كثرة الأكل والشرب .
وللطريقة الخلوتية مقدم يساعد شيخها في إقامة الأذكار وتسليك المريدين .
أما عن آداب الطريقة الخلوتية فلم تكن بمغايرة لما اشتهر من الطرق الأخرى الصوفية ، وكانت في معظمها شكلية تتعلق بمجاهدة النفس وقهر الجسد وتحديد نوع من الطعام وكمية ماء الشرب ، ثم الانقطاع عن الأهل والولد والزوجة وسائر الناس وكانت لهم طريقة في الأذكار يرددون في خلوتهم كلمة لا إله إلا الله آلاف المرات ، فلا تخرج تلك العبارة بعد كثرة الترديد إلا على شكل :هو هو ، وينشدون كلام السادة الصوفية ، ويرددون ذلك سويا في مجالسهم ، ويكثرون من الاستغفار والتسبيح والصلاة على النبي صلى اله عليه وسلم
وكانت لهم عادت مميزة في الخلوة ، فلا تزيد خلوة الجماعة على ثلاثة أيام ، أما الفرد الواحد فيخلو لنفسه حسبما شاء من ثلاثة أو سبعة أو خمسة عشر أو ثلاثين يوما أو سبعين يوما في العام ، أو العمر كله ، وهي الخلوة الكلية بالسر المطلق ، ويرى بعضهم أن الإنسان لا يتخلص من أحكام نفسه إلا إذا توالت مجاهدته لها وتتابعت خلوته حولا كاملا ، بحيث يسيطر على نفسه كليا ولا تعود لتستولي عليه [1] .

وبهذا الذي سبق مع غيره مما لا مجال لحصره الآن أصبحت الطرق الصوفية مرتعا نشأت فيه الأفكار الخرافية ، ومن أهم الأسباب التي ساعدت على ذلك : التخلف والجهل الذي خيم آنذاك على الناس ، ولقد استغل كثير من الدجالين والمشعوذين تلك الأوضاع لصالحهم ، بعد أ أضفوا عليها الصبغة الدينية ، واتخذوا منها وسيلة للتحايل على عقول الفلاحين [2] .

---

[1] انظر الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية ، للدكتورة : فاطمة محجوب : (١٦/٢٨٥ـ٢٨٦ـ٢٨٧) ، طبعة دار الغد ـ القاهرة . وانظر الموسوعة الميسرة في الأديان : ٣٤٨

[2] صعيد مصر ، نبيل الطوخي:٧٦.

ولم يقتصر ظهور ذلك التخلف العقدي على السذج من أهل القرى بل أصبح أمراً مألوفاً تشهده أكبر الأماكن الدينية المعروفة ، وهذا الجبرتي يصف ما كان يحدث في مشهد الحسين من ألوان البدع في يوم المولد وغيره مبيناً مبدأ الابتداع فيه : " وكان السبب في ذلك والأصل فيه ، أن هذا المولد ابتدعه السيد بدوي بن فتيح ، مباشر وقف المشهد ، فكان قد اعتراه مرض الحب الإفرنجي ، فنذر على نفسه هذا المولد إن شفاه الله تعالى ، فحصلت له بعض إفاقة ، فابتدأ به وأوقد في المسجد والقبة قناديل وبعض شموع ، ورتب فقهاء يقرءون القرآن بالنهار مدارسة ، وآخرون بالمسجد يقرءون بالليل دلائل الخيرات للجزولي، ثم زاد الحال وانضم إليهم كثير من أهل البدع ، كجماعة العفيفي ، والسمان ، والعربي ، والعيسوية ، فمنهم من يتحلق ويذكر الجلالة ويحرفها وينشد له المنشدون القصائد والموالات، ومنهم من يقول أبياتاً من بردة المديح للبوصيري ، ويجاوبهم آخرون مقابلون لهم بصيغة صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما والعيسوية فهم جماعة من المغاربة وما دخل فيهم من أهل الأهواء ينسبون إلى شيخ من أهل المغرب يقال له : سيدي محمد بن عيسى ، وطريقتهم أنهم يجلسون قبالة بعضهم صفين ، ويقولون كلاماً معوجاً بلغتهم بنغم وطريقة مشوا عليها ، وبين أيديهم طبول ودفوف يضربون عليها [(1)].

وما هذا إلا غيض من فيض تلك الصور البدعية التي عمت بها أرجاء البلاد جملة وتفصيلاً .

ويذكر أنه قد تجاوز عدد الأضرحة التي يقصدها عامة الناس على الألف من أشهرها ما يسمى بضريح السيد البدوي في طنطا ، وضريح السيدة سكينة ، وضريح السيدة نفيسة ، وضريح السيدة زينب ، وضريح الإمام الشافعي ، وكل هذه الأضرحة قد بني عليها جوامع ومساجد .

هذا وقد شهدت تلك الأونة إقبالاً كبيراً من الملوك والأمراء على عمارة تلك المشاهد والمزارات ، فقد كان الكثير منهم يسارع في القيام بهذه الأعمال لما فيه من إرضاء مشاعر الناس واكتساب مودتهم وولائهم ، حيث صار التوسل بها من آكد العقائد في قلوب الشعب، ومن هنا فإن في تشييدها ما يضفي على سيطرتهم صبغة دينية تعزز مشروعية قيامهم بأعباء الحكم والولاية ، حتى صار هذا الفعل علامة لا يكاد يشك في صدق دلالتها على صلاح وعدل فاعله .

ومع أن حماية البلاد الإسلامية من المد الشيعي كان من أبرز إيجابيات الدولة العثمانية ومواقفها المحمودة ، إلا أن ذلك لم يكن مانعاً لها من الإبقاء على مودة الشيعة بتعمير مناطق العتبات المقدسة في النجف وكربلاء في العراق ، وتيسير زيارتها أمام شيعة العراق وفارس والهند وأفغانستان[(2)].

---

(1) عجائب الآثار : (٢٤٢/٢). وانظر : الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، الدكتور : علي الزهراني(٢٩٨/١).

(2) انظر الدولة العثمانية في التاريخ الحديث ، الدكتور إسماعيل ياغي : ٢٤٦.

ولم يقتصر بناء الأضرحة والمساجد على من عرف بالصلاح أو الشهرة ، بل تعدى ذلك إلى عامة الناس حتى صار من قبيل السنن المعهودة ، وقد صرح بذلك الجبرتي حين وصف ما قام به أحدهم عند وفاة قريبه ، يقول : " وبنى لأخيه ضريحاً بداخل ذلك المسجد ونقله إليه وذلك سنة " [1].

كما نجد في سجلات المحاكم الشرعية الكثير من الوثائق المتعلقة بالوقف على الأضرحة الأخرى ، مثل ضريح "جلال الدين" وضريح الشيخ إبراهيم ، كما كانت وظيفة النظر والتحدث على المساجد والأضرحة تنتقل من الآباء إلى الأبناء ، كما تذكر المصادر المعاصرة [2].

أما عن الاستغاثة بأصحاب الأضرحة والتوسل بهم ، فهذا أشهر من أن تقيده النصوص التاريخية ، فلم يزل الأمر باعتقاد الضر والنفع بأولئك الموتى ؛ حتى صار التوسل بهم مما تعج به تلك المساجد ، التي أقيم صرحها فوق رفاتهم ؛ مؤكدا حقيقة التأله الذي قام في أفئدة الناس وضمائرهم نحوهم ، فلا تكاد تخلو قرية من إله صغير يقدم الناس له ولأتباعه الذبائح ، ويقسم به الأطفال ، وتقام له الموالد ، وهناك آلهة أكبر يمكن أن تعتبر آلهة مناطق ، ومقرها المدن ، وتلك يهرع لها إذا تعذر على الإله الصغير أن يحقق الآمال ، ويمضي الزمن ولا يحقق هذا ولا ذاك أملاً ، ولكن الناس في غيهم سادرون [3]

وهذا الجبرتي يحكي قصة أحد الموالد ، الذي سمح الفرنسيس بإقامته بعد انشغال الناس عنه بسبب الحملة ، يقول : " وقد تقدم ذكر بعض خبر هذا السيد وأنه كان رجلاً من البله ، وكان يمشي بالأسواق عرياناً مكشوف الرأس والسوءتين غالباً ، وله أخ صاحب دهاء ومكر ، لا يلتئم به ، واستمر على ذلك مدة سنين ، ثم بدا لأخيه في أمر لما رأى من ميل الناس لأخيه ، واعتقادهم فيه ، كما هي عادة أهل مصر في أمثاله ، فحجر عليه ومنعه من الخروج من البيت ، وألبسه ثياباً وأظهر للناس أنه أذن له بذلك ، وأنه تولى القطبانية ونحو ذلك ، فأقبلت الرجال والنساء على زيارته والتبرك به وسماع ألفاظه ، والإنصات إلى تخليطاته ، وتأويلها بما في نفوسهم ، وطفق أخوه المذكور يرغبهم ويبث لهم في كراماته ، وأنه يطلع على خطرات القلوب والمغيبات ، وينطق بما في النفوس، فانهمكوا على التردد إليه، وقلد بعضهم بعضاً ، وأقبلوا عليه بالهدايا والنذور والإمدادات الواسعة من كل شيء ، وخصوصاً من نساء الأمراء والأكابر، وراج حال أخيه ، واتسعت أمواله ، ونفقت سلعته ، وصادت شبكته، وسمن الشيخ من كثرة الأكل والدسومة والفراغ والراحة، حتى صار مثل البو العظيم ، فلم يزل على ذلك إلى أن مات في سنة : سبع بعد المائتين ، فدفنوه بمعرفة أخيه في قطعة حجر عليها من هذا المسجد من غير مبالاة

(1) عجائب الآثار : (٤٢٠/١).
(2) سجلات محكمة منفلوط : سجل:١، وثيقة رقم :٣٢،ص ٢٥ نقلا عن صعيد مصر ، نبيل الطوخي :٧٨.
(3) المجتمع الإسلامي ، الدكتور/ أحمد شلبي : ٢٣٨.

ولا مـانع ، وعمـل عليه مقصورة ومقاماً ، وواظب عنده بالمقرئين والمداحين والمنشدين بذكر كراماته وأوصافه في قصائدهم ومدحهم ، ونحو ذلك ، ويتواجدون ويتصارخون ويمرغون وجوههم على شباكه وأعتابه ، ويغرفون بأيديهم من الهواء المحيط به ويضعونه في أعبابهم ، وصار ذلك المسجد مجمعاً وموعداً". [1]

وقد تعددت مظاهر الضعف الديني في تلك الآونة ، كنوع امتداد للتحلل العقدي الذي أصيب به المسلمون ، فضعف عقيدة الولاء والبراء وغياب الدافع العقدي للقيام بالشعائر التعبدية والتي أصبحت عند الكثير بمثابة العادات والتقاليد الموروثة ؛ قد أنتج صوراً مؤسفة من الخروج عن التعاليم والشعائر التعبدية كالحجاب مثلاً ، وكما أشرت سابقاً عن حياة المرأة في تلك الآونة ، وما كانت تعيشه من إهمال كان له أكبر الأثر في تخليها عن هذه الأحكام وسرعة انجرافها وراء تيار الغرب السافر.

يقول الجبرتي في وصف نساء المسلمين أيام الحملة الفرنسية : " لما حضر الفرنسيس إلى مصر ومع البعض منهم نساؤهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات الفستانات والمناديل الحرير الملونة ..فمالت إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل ، فتداخلن مع الفرنسيس لخضوعهم للنساء ، وبذل الأموال لهن .. حتى كثرت الفواحش من النساء لما حل بالمسلمين من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع خيرات الدنيا في حوز الفرنسيس ، وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن " حتى آل الأمر بهن أن قبلن الزواج بالفرنسيس لمجرد نطقه بالشهادتين ، وهنا يظهر التأثر بالفكر الإرجائي الذي عم البلاد ، يقول : " وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن ، رغبة في سلطانهم ونوالهم ، فيظهر حالة العقد الإسلام وينطق بالشهادتين ، لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها " [2].

***

وقد أفرز هذا الضعف الذي مس الحالة الدينية للبلاد ضعفاً آخر ، يعد امتداداً لذلك الانحراف العقدي ، وهو التقصير في جانب العلوم النافعة ، وذلك في عدد من المجالات الحيوية المهمة ، فإن ضيق الأفق الذي أحدثه سيطرة الفكر الصوفي على البلاد الإسلامية ؛ جعل الاهتمام بإصلاح الحياة وعمارة الأرض محل إهمال من الحكام والمحكومين ، مما أدى بدوره إلى ضعف الإنتاج وتهالك القوة العسكرية التي هي حصان للأمة من أطماع المستعمرين .

إن الدين الإسلامي الذي جاء ليحقق الهدف من إيجاد الله تعالى للثقلين بتطبيق مفهوم العبادة بالمعنى الذي أنزلت له الكتب ، وبعثت من أجله الرسل ، ليدعو إلى

---

(1) عجائب الآثار : (٣٠٥/٢). وانظر الحملة الفرنسية ، محمد فؤاد شكري : ٥٦٤.
(2) مظهر التقديس ، للجبرتي : (١٢٩/٢).

إعمال العقل ، تلك الغريزة التي ميز الله بها المكلفين عن غيرهم في كل ما هو نافع ومفيد ، يتأتى بتحصيله أسباب عمارة الداريين .

إذ المفهوم الشامل لحقيقة العبادة بكونها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال الظاهرة والباطنة ، ليقضي بأن كل علم يتعلمه الإنسان يتحصل به مرضاة الرب من نفع العباد وتكميل مصالحهم هو من العبادات التي تقصد لذاتها .

ومن هنا فإن غياب هذه الحقيقة الخالدة عن المسلمين آنذاك ، وانحصار مفهوم العبادة في الشعائر الظاهرة ، بل وانتشار مذهب الإرجاء الذي يحكم على كل من صدق بالإيمان المنجي ؛ كان سبباً أساسيا في كل أنواع التخلف الفكري والعلمي .

يقول الشيخ محمد قطب في بيان حقيقة ذلك التدهور الفكري الذي عاشته الأمة المسلمة في تلك الآونة : " لقد قاد ذلك التخلف العقدي التدريجي ، والذي حصر العبادة في الشعائر التعبدية وحدها ، وأخرج منها بقية التكاليف ، إلى حدوث ضمور تدريجي في جميع التكاليف التي كانت من قبل مرتبطة بالعقيدة ، ومرتبطة بالمعنى الشامل للعبادة ، وأصبحت أمورا كمالية إن شاء الإنسان قام بها ، وإن شاء تركها بلا ضير . وكان طلب العلم والقراءة والتفكير من بين هذه التكاليف التي خرجت من حيز العبادة فأصابها الضمور ، ثم جاء الفكر الإرجائي فربت على هذا التخلف ومنحه الشرعية القائمة على أنه لا يضر مع الإيمان شيء ، وجاءت الصوفية فحصرت عمل العقل كله في أضيق نطاق ممكن ، لتفسح المجال - في وهمها - لعمل الروح ، وساعد الاستبداد السياسي على إحداث جمود شامل في جميع المجالات "[1].

ومن جهة أخرى ، فإن الإهمال الذي لاقته الشعوب من الدولة العثمانية اتجاه النواحي التعليمية أيضا ؛ مما أسهم في تدهور الحياة العلمية في تلك الآونة ، فقد قامت السياسة العثمانية على عدم التدخل في شؤون خدمات المرافق مثل الصحة والتعليم والمواصلات ، فكانت تتركها للجهود الفردية ، والتي تمحور اهتمامها بدورها في تعليم الناس العلوم الدينية على ما آلت إليه من تفريط واضطراب في المناحي العقدية ، كما كان للاقتصار على التعليم الديني - تلك النظرة القاصرة التي أفرزها التخلف العقدي - دون التعليم الدنيوي الذي ينفع الناس في أمور معيشتهم كالطب والفيزياء والحساب ، أسوء الأثر في تخلف الحياة العلمية عن موكب الترقي الذي آل إليه الأوربيون في تلك المناحي[2].

ودون إغفال للفضل الكبير الذي أسداه الأزهر الشريف لطلاب العلم في تلك الآونة ، فقد كان الأزهر هو المعهد الوحيد الذي تدرس فيه العلوم ، ولولاه بعد فضل الله تعالى لانطفأت آخر شعلة للعلم في مصر ومن بعدها العالم العربي ...

---

(1) واقعنا المعاصر : ١٨٦.

(2) انظر صعيد مصر ، نبيل الطوخي : ٩٠.

فقد استطاع الأزهر بفضل الأوقاف العديدة التي وقفها عليه أغنياء المسلمين خلال عصره الطويل ، وبفضل ما كان يتمتع به علماؤه من هيبة ومكانة ، أن يحمي العلوم الإسلامية والعربية بعيدة عن أن تمتد إليها يد الملوك والحكام بالتغيير والتبديل فقد كان فيه رجال يلتهبون غيرة على الإسلام ويجابهون أعداءه في الداخل والخارج بكل جرأة [1].

إذ يرى المؤرخون أن الأزهر أسدى للعالم الإسلامي في تلك الحقبة أجل الخدمات ، إذ لولاه لانهار الفكر الإسلامي انهيارا كان يمكن أن يهدد بالخطر ، يقول أحد الباحثين مصورا فضل الأزهر في تلك الحقبة : " استطاع الأزهر في تلك الأحقاب المظلمة أن يسدي إلى اللغة العربية والعلوم الإسلامية أجل الخدمات ، وإذا كانت مصر قد لبثت خلال العصر التركي ملاذا لطالب العلوم الإسلامية واللغة العربية ، فأكبر الفضل في ذلك عائدا إلى الأزهر .

وقد استطاعت مصر لحسن الطالع بفضل أزهرها أن تحمي هذا التراث نحو ثلاثة قرون حتى انتهى العصر التركي بمحنه وظلماته ، وربما كانت هذه المهمة السامية التي ألقي زمامها إلى الجامع الأزهر في تلك الأوقات العصيبة من حياة الأمة العربية والعالم الإسلامي بأسره ، هي أعظم ما أدى الأزهر من رسالة وأعظم ما وفق لإسدائه لعلوم الدين واللغة خلال تاريخه الطويل الحافل " [2].

وعلى الرغم من تضاؤل نفوذ الأزهر والعلماء في عصر محمد علي بسبب اهتمام الحاكم والحكومة بالعلوم الحديثة التي ينشأ عنها الإصلاح والتقدم المادي في المجتمع ، وما لاقاه الأزهريون بعد سقوط زعيمهم الكبير عمر مكرم كما تقدم بيانه وما وجه إليه من ضربات حاقدة من المستعمر بدءً بالمحاولات الجادة في استمالة علمائه ومشايخه ؛ وانتهاء بضربه بالقنابل من القلعة واتخاذ بعض أروقته اصطبلا للخيل ؛ فقد ظل للأزهر بنوابغ رجاله دور هام في الحياة التعليمية والاجتماعية ، فقد أفادت الحكومة من الأزهر بعمل نوابغ رجاله في المدارس الحكومية ، وإرسال بعضهم في البعثات التعليمية ، وبمساهمة بعضهم في حركة الترجمة والإشراف على تصحيح المطبوعات .

والحق أن الأزهر في ذلك العصر المليء بالاضطرابات والقلاقل السياسية ظل شامخا بنوابغ أبنائه ، فكان يدرس فيه الشيخ الدردير والشيخ الأمير والشيخ علي الصعيدي وغيرهم من جهابذة علماء الأزهر الذين تتلمذ وتخرج عليهم الشيخ أحمد الصاوي وغيره من علماء المسلمين [3].

****

---

[1] حاضر العالم الإسلامي ، نجيل المصري:١٨٣.

[2] تاريخ الجامع الأزهر ، محمد عبد الله عنان :١٤٦-١٤٧.

[3] انظر عصر محمد علي ، تأليف / عبد الرحمن الرافعي :٤٢٣-٤٦٤ وما بعدها : ٥٧٢- ٦٠٦-٦٤٤.

الفصل الثاني

حياة الصاوي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : سيرته الذاتية

المبحث الثاني : مكانته العلمية ومؤلفاته

(المبحث الأول)

سيرته الذاتية

١- اسمه ونشأته

اسمه : أحمد بن محمد الصاوي ، يتصل نسبه بمحمد ابن الحنفية بن الإمام علي رضي الله عنه ، وهو من قبيلة بني حنيفة ، يسكنون بذي الحليفة : الميقات المشهور ، بأرض الحجاز .

وقد انتقل جده محمد الحنفي إلى مصر ، ونزل بقرية من قرى النيل تسمى: صالحجر ، وذلك في سنة ثمانمائة وخمس من هجرته صلى الله عليه وسلم .

مولده ونشأته :

ولد الشيخ أحمد الصاوي سنة خمس وسبعين بعد المائة والألف (١١٧٥هـ) بصالحجر ، البلدة التي عاشت فيها أسرته بضعة قرون ، وهي من أقاليم المنطقة الغربية المشتهرة في مصر .

كان والده من أهل العلم والزهد ، وممن يشهد له بالمحافظة على الصلاة في المسجد مع الجماعة ، وقد توفي رحمه الله وابنه أحمد يحفظ القرآن الكريم .

واستمر الصاوي بعد وفاة أبيه في حفظه للقرآن الكريم حتى أتمه قبل أن يتم العاشرة من عمره ، وكان الشيخ ممن يحرص على تحصيل العلم أشد الحرص ، فعزم وهو في سن مبكرة على الذهاب إلى الجامع الأزهر في القاهرة حتى يتم له ما يقصده من التعلم والاستفادة ، فحال دون رغبته تلك أخوته ، حيث منعوه من ذلك إلا أنه أصر وسافر خفية عنهم ، ولكنهم عندما علموا بسفره وعزمه على تحصيل العلم بعد خوفهم الشديد عليهم بعد فقدهم إياه ، ساعدوه وأرسلوا له ما يكفيه من المؤونة والزاد طوال رحلته في سبيل العلم .

وقد التحق بالأزهر في عام (١١٨٧هـ) وأقام فيه لطلب العلم ، وسنه إذ ذاك سن المراهقة ، وبعد أن تم له ما يريد اشتغل بالتدريس والتأليف ، وبعد رحلة طويلة مع العلم والتعليم توفي سنة :١٢٤١هـ توفي بالمدينة المنورة ، وعمره (٥٤) سنة ، وذلك في رحلته إلى الحج حيث بقي فيها مريضا بضعة من الأيام ، رحمه الله تعالى.[1]

---

[1] انظر معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة:(١١١/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي :(٨٤/١)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد مخلوف :٣٦٤. والأعلام للزركلي:(٢٤٦/١). وانظر في ترجمته الرسائل المقدمة لنيل درجة الدكتوراة والصادرة من جامعة الأزهر في دراسة الحاشية على الجلالين ، وهذه الرسائل هي : الأولى : الإمام الصاوي وحاشيته على تفسير الجلالين ، دراسة وتعليق من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة المائدة لـ : الدكتور: محمد محمد السيد عوض ، الثانية : الإمام الصاوي وحاشيته على تفسير الجلالين ، دراسة وتعليق ، من أول الجزء الثامن ، يبدأ من سورة الأنعام إلى آخر سورة الإسراء عطية

٢- صفاته وأخلاقه

يصف أحد تلاميذ الصاوي شيخه ، بأنه كان على خلق رفيع ، حسن المعاملة ، عطوفاً على عباد الله ، رفيقاً بمن يربيهم من التلاميذ والأتباع ، شديد الرأفة بهم ، حتى كثر طلابه ، وعلا ذكره على سائر أقرانه

ومع هذا فقد كان مجداً في العلم والعبادة يحمل نفسه دائماً على المثابرة والاجتهاد، كما يربي تلاميذه على ذلك ، يحدث بهذا تلميذه الكتبي ، حيث يقول:" اعلم أن الذي حصل لأستاذنا من اشتهار ذكره ، وجذب القلوب إليه ، وهيبته في قلوب الخلق ، وتعلق الأتباع بأذياله ، والتمامهم في ذكر الله ، وكثرتهم ولهجهم بذكره في غيبته وحضوره ، والثناء عليه بين يديه ، لم يقع لغيره في عصره لأحد من إخوانه ، بل ولا لأشياخه الذين شاهدناهم ، مع أنه ليس له مجلس مؤانسة وحديث دنيوي مما يستدعي جذب القلوب ، بل كان في غاية الكد والطاعة ، شاهدته مرة في خلوة يقول : اللهم إن كان فيَّ بقية لغيرك ، فانزعها ، إلى آخر ما ذكر " [1].

*****

٣- شيوخه وتلاميذه

شيوخه :

تتلمذ الصاوي على عدد من كبار المشايخ وعلماء الأزهر آنذاك ، فنهل منهم مختلف العلوم والفنون ، ومن أشهرهم :

١- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الأزهري الشهير بالدردير ، ولد في صعيد مصر ببني عدي ، وحفظ كامل القرآن الكريم ، دخل الجامع الأزهر حباً في العلم وطلبه ، حضر دروس العلماء ، وقد أخذ التصوف على الطريقة الخلوتية بواسطة الشيخ الحفني ، وصار من أكبر مريديه .

كما نال حظاً وفيراً من الفقه ، على يد الشيخ علي الصعيدي ، حيث تعين الدردير بعد شيخه في منصب الإفتاء على المذهب المالكي .

طه الزلمة ، والثالثة : الإمام الصاوي وحاشيته على الجلالين دراسة وتعليق على الجزء الثالث من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الزمر للدكتور: عبد النبي الشمندي عبد الله العواري .

[1] مناقب الصاوي مخطوطة :(١٢/ب) نقلا عن كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد ، تحقيق الدكتور:عبد الفتاح البزم :١٥.

هذا وقد حاز عدداً من المناصب في وقته ، فقد عين ناظراً على وقف الصعايدة ، وشيخاً على طائفة الورّاق ، حتى غدت منزلته في المشيخة عالية على سائر مشايخ وقته .

اتصف بالزهد والورع والقيام بشأن الحسبة ، فقد كان آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر .

كان مولده في عام ١١٢٧هـ ، وتوفي عام :١٧١٥هـ رحمه الله .

من مؤلفاته :

- أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك .
- تحفة الأخوان في علم البيان.
- الصلوات الدرديرية .
- الخريدة البهية في العقائد التوحيدية.[1]

٢- **الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهري المصري ، المعروف بالجمل** ، ولد بمنية عجيل ، إحدى قرى الغربية ، وورد مصر ولازم الشيخ الحفني ، وأخذ عنه الطريقة الخلوتية ، وتفقه عليه وعلى غيره من فقهاء العصر ، مثل الشيخ عطية الأجهوري .

اشتهر بالصلاح وعفة النفس ، ونوه الشيخ الحفني بشأنه ، وجعله إماما وخطيبا بالمسجد الملاصق لمنزله على الخليج ، ودرس بالأشرفية والمشهد الحسيني في الفقه والحديث والتفسير ، وكثرت عليه الطلبة ، وقرأ المواهب والشمائل وصحيح البخاري وتفسير الجلالين بالمشهد الحسيني، بين المغرب والعشاء ، وحضره كثير من الطلبة .

توفي سنة : ١٢٠٤ هـ .

من مؤلفاته :

- تقريرات للشيخ الجمل.
- الفتوحات الأحمدية على الهمزية.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين. [2]

٣- **الشيخ أبو عبد الله محمد عبادة بن بري** ، قدم مصر ، وتلقى ألوان العلوم على كثير من الأعلام في ذلك الزمن ، كالطحلاوي ، والدرديري ، والصعيدي ، حتى صار من أكبر تلامذته فقد درس الكتب المهمة في الفقه وغيرها.

من مؤلفاته :- حاشية على جذور الذهب .

- وحاشية على مولده صلى الله عليه وسلم للغيطي ،وللهدهدي .

توفي آخر جمادى الثانية :١١٩٣هـ [3]

(1) انظر ترجمته في شجرة النور الذكية :٣٥٩، ومعجم المؤلفين:(٦٧/٢)،والأعلام:(٢٤٤/١).

(2) هداية العارفين للبغدادي :(٤٠٦/٥)،تاريخ الجبرتي :(١٨٣/٢)،ومعجم المؤلفين:(٢٧١/٤).

(3) انظر ترجمته : شجرة النور الذكية ، للشيخ محمد مخلوف :٣٤٢.

٤- الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأزهري ، ولد بدسوق ، وكان رحمه الله ملما بجل العلوم وشتاتها ، حضر مصر ، وحفظ القرآن الكريم وأتقن تجويده على يد الشيخ محمد المنير ، وقد لازم أجلة العلماء في عصره كالصعيدي والدردير ي ، وغيرهم .

من مؤلفاته :

- حاشية على مختصر السعد .
- حاشية على الدردير على المختصر .

اشتغل بالتدريس والإفتاء حتى وافته المنية في ربيع الثاني سنة :١٢٣٠هـ .[١]

٥ - الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السنباوي الأزهري الشهير بالأمير ، وهو لقب جده الأدنى : أحمد ، وسببه أن أحمد وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصعيد وأصلهم من المغرب ، نزلوا بمصر ثم بناحية سنبو ، فهو عالم فاضل صاحب تحقيقات واضحة ، تفقه في العلوم وحاز قصب السبق في ميادينها المختلفة ، فقد انتهت إليه الرياسة فيها .

أخذ عنه الكثير من طلاب العلم ، منهم الصاوي ، والدسوقي ، وصالح عبد الجبار والعقباوي وغيرهم .

مؤلفاته :

له مؤلفات غاية في الإتقان ، منها : المجموع وشرحه وحاشيته عليه ، وكان شيخه الصعيدي إذا توقف في موضع يقول : هاتوا مختصر الأمير ، وهي منقبة شريفة له .

وله حاشية على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني على المختصر ، إلى غير ذلك من المؤلفات العديدة .

اتصف بالسماحة والرقة وفصاحة اللسان ، وكان ينظم الشعر ، ولد رحمه الله تعالى سنة : ١١٥٤هـ ، وتوفي في ذي القعدة سنة : ١٢٣٢هـ [٢] .

٦- الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الأزهري الشهير بالشرقاوي، ولد ببلدة تسمى الطويلة بشرقية بلبيس ، ونشأ على حفظ القرآن وبعد أن أتمه قدم إلى الجامع الأزهر ، وسمع من الملوي والجوهري والدمنهوري ، ومن الشيخ يوسف الحفني ، وغيرهم.

من ؤلفاته:

له تآليف كثيرة في مختلف العلوم، منها:

- تحفة الناظرين فيما ولي مصر من الولاة والسلاطين.

ولد سنة :١١٥٠هـ ، وتوفي سنة : ١٢٢٧هـ. [٣]

---

(1) تاريخ الجبرتي:(٣٢٢/٧). وانظر شجرة النور الزكية:٣٦١..
(2) شجرة النور الزكية :٣٦٢، وانظر تاريخ الجبرتي:(٣٠٥/٤).
(3) هدية العارفين:(٤٨٨/٥).تاريخ الجبرتي:(١٧٠/٤).

٧- الشيخ أحمد بن شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهري ، ولد بمصر ونشأ بها ، وقرأ على والده وعلى الكثير من مشايخ الوقت ، وتصدر للتدريس في حياة أبيه وبعد موته ، وصار من أعيان العلماء .
من مؤلفاته :
- بلوغ الإرب بشرح قصيدة من كلام العرب .
- الجواهر المنتظمات في عقود المقولات .
- حاشية السجاعي شرح القطر لابن هشام.[1]

توفي بالقاهرة سنة : ١١٩٧هـ .

****

تلاميذه :

أخذ عن الشيخ الصاوي الكثيرون من طلاب العلم ، منهم :

١- السيد أحمد الششتي المتوفي سنة : ١٢٣٥هـ ، وقد ألف كتابا في مناقب شيخه الصاوي ، ومات في حياة شيخه قبل أن يتمه ، حيث ارتحل لأداء الحج ، وكان أن توفي في المدينة ودفن في البقيع .

٢- الشيخ الهاشمي الرتبي المتوفي سنة :١٢٤٠هـ ، أجاز له الصاوي بجميع ما له من المرويات .

٣- الشيخ يوسف بن محمد بن يحيى البطاح الأهدل الزبيدي ، توفي سنة : ١٢٤٦هـ .

٤- الشيخ أبو حامد العربي ابن محمد الدفتي الفاسي المتوفي سنة : ١٢٥٣هـ .

٥- الشيخ محمد بن علي السنوسي الخطابي المتوفي سنة : ١٢٧٦هـ .

٦- محمد بن حسين الكتبي الحنفي الذي أتم كتاب صاحبه الششتي في مناقب شيخهما الصاوي .

وكان من تلاميذه أيضاً : السيد محمد الكفراوي ، وأحمد محمد نصير ، والسيد محمد البنا الحنفي مفتي السادة الحنفية ، وسليمان أفندي البلانـي ، والسيد قاسم الششتي ، والشيخ علي مطر الغرياني. [2]

---

(1) هداية العارفين:(١٧٩/٥)،تاريخ الجبرتي:(٧٩/٢).
(2) انظر مناقب الصاوي نقلا عن كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد:١٥.

(المبحث الثاني)

مكانته العلمية ومؤلفاته

الشيخ أحمد الصاوي فقيه مالكي معروف ، تتلمذ على يد الشيخ أحمد الدردير ، وهو إمام المالكية في عصره ، ألف الصاوي شروحاً وحواشي على بعض الكتب الشهيرة في المذهب المالكي، والتي قرر تدريسها في الأزهر الشريف ، وكانت لها الصدارة بين كتب المالكية عند كل طلاب الشريعة في البلاد الإسلامية.

وكما تمت له الإمامة في الفقه ؛ فقد برز في مجال التفسير ، حيث أثرت في موهبته العلمية تلك الدروس التي كان يحضرها لمشايخه وعلى رئسهم شيخه الجمل ، حتى تم له وضع حاشية على تفسر الجلالين ، اتسمت بالعبارة المختصرة والتركيز في توضيح معنى الآية .

ومع تمكنه من تلك العلوم فقد كانت له مكانة معروفة في جانب العقائد ، حيث عمل بعض الحواشي والشروح على كتب المتأخرين من الأشاعرة ، كالدردير واللقاني ، وقد اعتمد فيها أصول المذهب الأشعري ، إلا أنه قد يخرج بعض الشيء عن تقارير المتكلمين تبعاً لشخصيته المتميزة في الفقه ، والتي جعلت منه مجتهداً متمكناً لا يأبه لكلام من سبقه ، إذا لم يكن له اقتناع كامل به ، ونتيجة لهذا فقد يقع في نوع من التناقض والذي كثيراً ما يحمله على عدم الترجيح البين ، وهذا ما سيتضح في المبحث الثاني ، بإذن الله .

أما عن موقفه من الحديث الشريف ، فقد كان له اهتمام واضح به ، يصدق هذا كثرة الأدلة التي يوردها في الاستدلال على المسائل الفقهية أو العقدية ، إلا أن التدقيق من جهة السند يتسم عنده بالضعف ، إذ يقتصر في الغالب على ذكر المتن ، ولا يذكر المرجع الحديثي له إلا فيما ندر ، كما أنه لا يشترط الصحة لما يستدل به ، فقد يذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ولما كان طريق التصوف باتباع الشيخ هو المسلك المعروف لترقيق القلوب في ذلك الوقت ، فقد سار الصاوي على نهج شيخه الدردير في انتهاج طريقة الصوفية ، وقد تعمق بها الصاوي حتى تم له وضع شرح على كتاب الدردير ، هو أشبه ما يكون بخلاصة مركزة لعلوم التصوف ؛ حيث وضح فيه المقامات والآداب ، وعمد إلى تأصيلها من جهة العلوم الشرعية ، وقد نقل في ذلك الكثير من أقوال أئمة التصوف ، حتى الغلاة منهم ، مما يشير إلى سعة اطلاعه في كتب القوم ، ولكنه كان ينهج منهج المتأخرين من الأشاعرة في تأويل كلام أولئك الغلاة وحمله على محمل معتدل .

ولميله الشديد نحو المتصوفة ومحبته لهم ؛ حيث يبعد ذكر واحد من كبارهم دون أن يعقبه بالترضي عنهم ، فقد يقع في نوع من الغموض والتحيير ، كما هو حال من وقع في الابتداع والخروج عن منهج السلف رضوان الله عليهم . وللحديث تتمة في المبحث القادم بإذن الله .

وكما تم له التمكن في العلوم الشرعية ، كان له ذلك أيضاً في علوم الآلة ، فقد برع في علم النحو ، وعلم البلاغة والبيان ، وتعد حاشيته على التفسير برهاناً يشهد له بهذه البراعة والتمكن ، فالمتأمل لشروحاته على الآيات يلحظ هذا بوضوح ، ولعلي أنقل بعض تلك النصوص في حديثي عن هذه الحاشية مفصلة القول ، وذلك لأهميتها العلمية بين طلبة العلم .

وكان له في علم اللغة حواشي وضعها على بعض كتب الدردير .

وحتى يتم الحديث في حياة الصاوي العلمية ؛ يحسن تناول أشهر مؤلفاته العلمية، بنوع من العرض والتحليل ، كي يتسنى لنا الإحاطة الكافية لإدراك المكانة العلمية التي حازها الصاوي من جهة ما قدم من المؤلفات.

****

مؤلفاته :

تعددت مؤلفات الصاوي ، كما تعددت الفنون التي برع فيها ، فقد فاق أقرانه بسعة علمه وحدة ذكائه ، حيث ألف في التفسير و الفقه وعلم الكلام والنحو والصرف والبلاغة وغيرها.

ولما كان هذا البحث مستنداً في بيان آراء الصاوي إلى الكتب التي اشتملت على المسائل العقدية دون غيرها ، فقد عمدت عند عرضي لها إلى إعطاء صورة موجزة للقارئ عن أهم ما تتميز به ويدور عليه محور مواضيعها ، مبرزة من ذلك الجانب العقدي ؛ لأهميته المتعينة.

١- **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين** ، وقبل أن أتحدث عن ما حوته هذه الحاشية من المعارف والعلوم المتعددة ، يحسن بي أن أعرف بهذا المؤلف العلمي ذي المكانة المتميزة بين كتب التفسير .

فتفسير الجلالين هو التفسير الذي قام بتأليفه عالمان جليلان هما : جلال الدين السيوطي [1] ، وجلال الدين المحلي [2] ، حيث ابتدأ التفسير جلال الدين المحلي من سورة الكهف إلى آخر سورة الناس ، ثم ابتدأ بسورة الفاتحة ، فوافته المنية ولما يكمل التفسير بعد ، فقام الحافظ السيوطي بإكمال ما شرع به المحلي ، فكان تفسيره من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء .

وهذا التفسير من المؤلفات العلمية ، التي حازت شهرة واسعة في البلاد الإسلامية ، فقد تميزت عباراته بالدقة والاختصار غير المخل ، كما اشتمل على أهم العلوم التي يستعان بها في فهم كلام الله تعالى ، من أسباب النزول والإعراب ، وأيضا التنبيه على بعض القراءات المختلفة المشهورة .

ومع دقة عباراته وقوتها العلمية ؛ فقد استخدم في تأليفه الأسلوب الدمجي ، وهذا النوع من الشروح يعد في الحقيقة من أصعب المناهج المتبعة في توضيح النصوص وتفسير ما أغلق منها ، لذلك فقد حاز هذا التفسير إعجاب الكثير من أهل العلم فاشرأبت الأعناق إلى خدمته ، فقامت عليه الكثير من الحواشي العلمية ، وكان من أشهرها حاشية الشيخ الجمل وحاشية الشيخ الصاوي ، والتي نحن الآن بصدد الحديث عليها.
هذا وقد طبع الكتاب مرات عديدة ، وكان يطبع في هامش القرآن الكريم [3].

أما عن حاشية الصاوي فتقع هذه الحاشية في أربعة مجلدات من القطع الكبير ، وقد طبعت عدداً من المرات ، وكانت هذه الحاشية اختصاراً اختصره المؤلف لحاشية شيخه الجمل ، وقد ذكر سبب اختصاره لها في أول التفسير ، يقول : " لما كان علم التفسير أعظم العلوم مقداراً وأرفعها شأناً ومناراً ، إذ هو رئيس العلوم الدينية ، ورأسها ، ومبنى قواعد الشرع وأساسها ، وكان كتاب الجلالين من أجل كتب التفسير ، وقد أجمع على الاعتناء به الجم الغفير من أهل البصائر والتنوير ، جاءني الداعي الإلهي بقراءته ، فاشتغلت به على حسب عجزي ، ووضعت كتابة ملخصة من

---

(1) هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي ، المسند المحقق ، ولد في رجب سنة : ٨٤٩هـ ، وتوفي والده وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر ، وأسند وصايته إلى جماعة من أهل العلم ، ختم القرآن في الثامنة من عمره ، حفظ كثيرا من المتون ، وتلقى العلم على يد علماء كثر ، كما أخذ عنه الكثير من طلاب العلم ، برع في الكثير من العلوم والفنون خصوصا علم الحديث ، حتى صار أعلم أهل زمانه به ، له مؤلفات كثيرة نالت شهرة كبيرة بين المسلمين في شتى البلاد ، كان عابدا ورعا انقطع للعبادة عندما بلغ الأربعين من عمره ، توفي رحمه الله ليلة الجمعة في التاسع عشر من جمادى الأولى سنة: ٩١١هـ . انظر في ترجمته : شذرات الذهب : (٥١/٨).

(2) هو جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي الشافعي ، ولد بمصر سنة: ٧٩٧هـ ، برع في الفنون : فقها وكلاما وأصولا ، ونحوا ومنطقا ، وغيرها ، أخذ عن البدر محمود الأقصرائي ، والبرهان البيجوري ، والشمس البساطي ، وغيرهم بلغ مبلغا عظيما من الصلاح والورع ، ألف كتبا كثيرة هي في غاية الدقة والاختصار وسلامة العبارة ، منها: شرح جمع الجوامع في الأصول ، وشرح المنهاج في فقه الشافعية ، وشرح الورقات في الأصول ، ومنها هذا التفسير ، توفي رحمه الله سنة :٨٦٤هـ .انظر في ترجمته : شذرات الذهب :(٧/ ٣٠٣).

(3) انظر : كشف الظنون:(٤٤٥/١)، والتفسير والمفسرون ، للذهبي:(٢٣٣/١).

حاشية شيخنا العلامة المحقق المدقق الورع الشيخ سليمان الجمل ، مع زوائد فتح بها مولانا من نور كتابه .

وإنما اقتصرت على تلخيص تلك الحاشية ؛ لكوني وجدتها ملخصة من جميع كتب التفسير التي بأيدينا ، تنسب لنحو عشرين كتاباً منها البيضاوي وحواشيه ، ومنها الخازن والخطيب والسمين وأبو السعود والكواشي والبحر والنهر والساقية والقرطبي والكشاف وبن عطية والتحبير والإتقان ، ولم أنسب العبارات لأصحابها غالباً اكتفاءً بنسبة الأصل ، والله على ما أقول وكيل ، وهو حسبي وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى .

وقد تلقيت هذا الكتاب من أوله إلى آخره مرتين على العلامة الصوفي سيدي الشيخ سليمان الجمل ، وعن الإمام أبي البركات العارف بالله تعالى ، أستاذنا الشيخ أحمد الدرديري ، وعن أستاذنا العلامة الشيخ الأمير ، وكل من هؤلاء الأئمة تلقاه عن تاج العارفين شمس الدين سيدي محمد بن سالم الحفناوي ، وعن الإمام أبي الحسن سيدي الشيخ علي الصعيدي العدوي"[1]

ومع كون هذا النص يوحي بأن هذه الحاشية مجرد اختصار ، لم يخرج به المؤلف عن الأصل ،إلا أن الحقيقة العلمية تكشف عن تحرر الصاوي في الكثير من المواضع ، بذكر فوائد وتعليقات تفرد بها عن شيخه الجمل .

أما عن منهجه في التفسير فقد اعتمد في الغالب منهج التفسير بالمأثور ، يؤيد هذا كثرة الأحاديث التي يستدل بها في تفسيره الآية الكريمة ، مما يدل على اهتمامه بالحديث الشريف ، كما اهتم بذكر أسباب النزول وفضائل السور ، إلا أنه لم يكن يتحرى الصحة فيها ، ولم يعتمد المنهج الصحيح في الاستدلال بها ، وذلك من حيث العزو والتوثيق ، فمثلا قد يذكر الحديث دون أن يذكر مرجعه وهذا هو الغالب ، ثم كثيرا ما يذكره بصيغة لا تفرق بينه وبين الأثر ؛ فلا يدرى القارىء من أيهما يكون ، فيقول في بدايته : كما ورد ؛ ويذكر الحديث أو الأثر .

ولي أن أورد بعض الأمثلة لإبراز هذا الجانب ، فعند قوله تعالى : {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ} (البقرة:١٦)، يقول السيوطي شارحا الآية : أي استبدلوها به ، ويعلق الصاوي على ذلك ، فيقول: " أشار بذلك إلى أن المراد بالشراء مطلق الاستبدال ، والباء داخلة على الثمن ، والمراد بالضلالة الكفر ، وبالهدى الإيمان .

---

[1] حاشية الجلالين:(٢/١).

وكلامه يقتضي أن الهدى كان موجوداً عندهم ثم دفعوه وأخذوا الضلالة ، وهو كذلك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه ، كمثل البهيمة تنتج البهيمة ، هل ترى فيها جدعاء)[1]"[2]
وهذا نموذج يدل على استدلال الصاوي بالحديث الصحيح وابتدائه بما يدل على ذلك .

ومن أمثلة استدلاله بالحديث الضعيف ، ما ذكره في فضل سورة الإخلاص ، حيث يقول:" قال صلى الله عليه وسلم : (من أراد أن ينام على فراشه فنام على يمينه ثم قرأ : سورة الصمد مائة مرة ، فإذا كان يوم القيامة يقول له الرب عز وجل : يا عبدي أدخل بيمينك الجنة)[3]"[4].

وهذا الحديث ضعيف ؛ لأن في رجاله حاتم بن ميمون الكلابي ، فقد قال عنه ابن حجر :" ضعيف ، من الثامنة "[5].

كما يكثر استدلاله بالأخبار الإسرائيلية ، والآثار الغريبة دون أن يذكر لها مرجعاً ، ومن ذلك ما ذكره في أول سورة الأنعام بيانا لفضلها ، يقول : " ورد أنها فاتحة التوراة ، وخاتمتها قبل آخر هود ، وقبل آخر الإسراء "[6].

وكان هذا الأثر من جملة الآثار الضعيفة ، فقد أخرجه الطبري في تفسيره عن كعب بن الأحبار ، وفي سنده : سفيان بن وكيع بن الجراح : ذكر علماء الجرح في ترجمته أنه كان صدوقا ، إلا أنه ابتلي بوراقة فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه .[7]

مكانتها العلمية :

إن هذه الحاشية لتعد من أضخم مؤلفات الصاوي ، وأبرزها مكانة ، وذلك لاشتمالها على عدد من العلوم والفنون ؛ مما يدل على تمكنه منها ، وذلك في الكثير من الآيات التي قام بتفسيرها.

وسأبدأ بالحديث عن مجال الفقه على اعتبار ما تميز به الصاوي من تمكن في هذا الجانب .

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجنائز - باب ما قيل في أولاد المشركين ، رقم الحديث:١٣٨٥.
(2) حاشية الصاوي:(١/١١).
(3) أخرجه الترمذي : كتاب فضائل القرآن - باب ما جاء في سورة الإخلاص :(١٦٨/٥)، رقم الحديث:٢٨٩٨.
(4) الحاشية:(٣٤٦/٤).
(5) تقريب التهذيب:٢٠٨، ترجمة رقم:١٠٠٧.
(6) الحاشية:(٢/٢).
(7) تقريب التهذيب، لابن حجر:٣٩٥، ترجمة رقم:٢٤٦٩ وميزان الاعتدال :(٣٦٣/٢)، ترجمة رقم :٣٣٣٤.

فالصاوي مجتهد مشهود بإمامته في هذا الباب ؛ ولكنه غالبا لا يخرج عن أقوال الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المعروفة : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي حنيفة، وذلك لأنه يرى في الخروج عليهم مخالفة للجماعة ، وأضرب لذلك مثالاً ، ففي تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (الجمعة: ١١)

يقول الصاوي : عند تفسيره لها " قال جمهور العلماء : الخطبة فريضة في صلاة الجمعة ، وقال داوود الظاهري : هي مستحبة ، ويجب أن يخطب الإمام قائماً خطبتين يفصل بينهما بجلوس.

وقال أبو حنيفة، وأحمد : لا يشترط القيام ولا القعود ، ويشترط الطهارة في الخطبة عند الشافعي في أحد القولين ، وأقل ما يقع عليه اسم الخطبة أن يحمد الله تعالى ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويوصي بتقوى الله ، وهذه الثلاث شروط في الخطبتين جميعا ، ويجب أن يقرأ في الأولى آية من القرآن ، ويدعو للمؤمنين في الثانية ، ولو ترك واحدة من هذه الخمس لم تصح خطبته ، ولا جمعته عند الشافعي ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لو أتى بتسبيحة أو تحميدة أو تكبيرة أجزاه ، وذهب مالك إلى أن ما يقع عليه عند العرب اسم الخطبة هو كلام مسجع مشتمل على تحذير وتبشير " اهـ [1].

هذا و كثيراً ما تتوج تلك الأقوال برأي الإمام مالك ، كما هو واضح على اعتبار تمذهبه بمذهبه رضي الله عنه ، ولكن مما يؤخذ عليه في هذا الجانب ما يسلكه من مذهب التشديد في عدم الخروج عن الأئمة الأربعة ، ولو مع وجود الموجب الشرعي ، كالأدلة الصريحة من الكتاب والسنة .

وقد اعتنى الصاوي أيضاً بعلم القراءات في حاشيته على الجلالين ، فأي موضع ذكر فيه السيوطي أو المحلى قراءة ، فإنه يقوم ببيان نوعها ، سبعية أو عشرية أو شاذة ، كما يعتني بتوجيهها وذلك من حيث اللغة والإعراب ، وقد ينبه على أثر تلك القراءة في المعنى ، وإذا لم يكن قد استوعب ذكر جميع القراءات ، إلا أن اهتمامه بها واضح في حاشيته ، وقد يذكر بعض القراءات التي لم يذكرها الجمل في الأصل .

مثال ذلك : يفسر السيوطي قوله تعالى : ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ (البقرة:٥٨): أي تحط عنا خطايانا ، يقول الصاوي معلقا : " وفي قراءة شاذة بنصب حطة ، إما مفعول مطلق ، أي حط عنا الذنوب حطة ، أو مفعول لمحذوف أي نسألك حطة " [2].

---

[1] حاشية الصاوي:(١٩٦/٤).
[2] انظر حاشية الجمل:(٥٦/١)، وحاشية الصاوي:(٣٠/١).

كما تتسم حاشية الصاوي بالإكثار من المسائل اللغوية والنحوية والبلاغية ، مما يدل على تمكن صاحبها من هذه العلوم المهمة ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

ففي بيان معاني الكلمات القرآنية من جهة اللغة، يقول عند تفسير قوله تعالى : { أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا } (مريم: ٨٣).

: " أزاً : مفعول مطلق لتؤزهم ، والأز يطلق على الغليان ، وعلى الحركة الشديدة وعلى التهيج والإزعاج ، وهو المراد هنا " [(١)]

ويظهر اهتمامه بالمسائل البلاغية في كثير من المواضع ، يقول عند قوله تعالى : { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ } (الأنعام: ١٥٣)

: " صراطي مستقيما ، أي دين لا اعوجاج فيه ، فشبه الدين القويم بالصراط بمعنى الطريق ، بجامع أن كلا يوصل للمقصود ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية " [(٢)] .

أما عن المسائل النحوية ، فلا تكاد تخلو شروحه على أي آية منها ، وهو فيها بين اختصار لإفادة المعنى فقط ، وبين إسهاب وتفصيل يرى فيه زيادة في الوضوح والإفهام ، وأضرب لكل مثال ، يقول عند قوله تعالى : { اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ } (النمل: ٢٨)

: " انظر ، بمعنى انتظر ؛ فماذا بمعنى الذي ، ويرجعون صلته والعائد محذوف ، ويكون ما مفعول يرجعون ، والمعنى انتظر الذي يرجعونه " [(٣)] .

ويقول عند قوله تعالى : { قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ . مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ } (الأنعام: ١٥-١٦).

: " عذاب يوم عظيم : مفعول لأخاف ، وجملة إن عصيت ربي : شرطية ، وجوابها محذوف دل عليه أخاف ، وهي معترضة بين الفعل ، وهو أخاف ومعموله وهو عذاب .

قوله : من يصرف عنه ، من : اسم شرط ، ويصرف : فعل الشرط ، ونائب الفاعل : مستتر يعود على العذاب على القراءة الأولى .

والفاعل الله على القراءة الثانية ، وعنه جار ومجرور متعلق بيصرف.

وقوله : (فقد رحمه) ، جواب الشرط ، والمفعول محذوف تقديره العذاب ، والمعنى : من يصرف الله العذاب عنه يوم القيامة فقد رحمه ، وفي ذلك تعريض بأن الكفار لا يرحمون ، لأنه لا يصرف عنهم العذاب " [(٤)] .

---

(١) حاشية الصاوي:(٣/٤٤).
(٢) حاشية الصاوي:(٢/٥٣).
(٣) حاشية الجلالين:(٣/١٨٢).
(٤) المرجع السابق:(٢/٦).

واهتمامه باللغة لم يتقصر على الإعراب والنحو فقط ، بل ظهر أيضاً في حديثه عن مباني الكلمات من الناحية الصرفية ، مثال ذلك في قوله تعالى : { فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا} (مريم:٢٦).

يقول المحلي في هذه الآية : " قوله ترين : حذفت منه لام الفعل وعينه ، وألقيت حركتها على الراء ، وكسرت ياء الضمير لإلتقاء الساكنين " .

يقول الصاوي موضحاً : " قوله : (حذفت منه لام الفعل) أي ، وأصله : ترأيين ، بهمزة هي عين الكلمة ، وياء مكسورة ، هي لامها ، وأخرى ساكنة ، هي ياء الضمير ، والنون علامة الرفع ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، فسقطت الهمزة ، فتحركت الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان حذفت لإلتقائهما ، ثم أكد بالنون وحرك بالكسر ، ففيه ستة إعمالات نقل الحركة ، وسكون الهمزة ، وقلب الياء ألفا ، وحذفها ، وتأكيده بالنون ، وتحريكه بالكسر ، وإن نظرت لحذف نون الرفع للجازم ، كانت سبعة ، أفاد المفسر منها خمسا ، ولم يرتبها كما يعلم بالتأمل " [1]

هذا والمآخذ على هذه الحاشية كثيرة ، وليس في هذا منعاً من الاعتراف بمكانتها العلمية ، من حيث اشتمالها على كثير من العلوم الشرعية ، التي هي المستند الصحيح في تفسير القرآن الكريم [2]

وإذا كنت قد تناولت في هذا البحث - الذي أسأل الله الكريم أن ينفع به - جميع المآخذ العقدية التي احتواها التفسير ، وحرصت على مناقشتها في ضوء عقيدة السلف الصالح ، فقد أردت أن أنبه هنا على بعض تلك المآخذ ؛ حتى يتكون لدى القارئ تصور سليم ، وفكرة متكاملة ، عن هذا المؤلف المهم ، قبل الشروع في الدراسة التفصيلية لهذه المآخذ ، عبر مناقشة آرائه العقدية في جميع كتبه.

فإن ما يؤخذ على الصاوي في هذه الحاشية من المآخذ العقدية له جانبان أحدهما لا ينفك عن الآخر ، جانب يتعلق بالمنهج وجانب آخر يتعلق بالنتيجة المترتبة على سلوك هذا المنهج ،وهي المسائل الواردة فيه ، فمع أن الصاوي قد انتهج المنهج السديد في تفسير القرآن الكريم ، وهو التفسير بالمأثور في الغالب ، إلا أنه كان يخرج عنه بين الفينة والأخرى ، فنراه يعمد في بعض الأحيان إلى تفسير القرآن بالرأي المجرد متبعاً مسلك الصوفية في تفسير القرآن بالإشارة والمواجيد ، فمثلاً يفسر قوله تعالى : {وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا} (الجن:١٦).

قائلا:" وفي الآية معنى إشاري للصوفية ، وهو أن العباد لو حصلت منهم الاستقامة على الطريقة بالانهماك في مرضات الله تعالى لملأ الله قلوبهم بالأسرار والمعارف والمحبة الشبيهة بالماء في كونها حياة الأرواح كما أن الماء حياة الأجسام

---

[1] المرجع السابق:(٣٤/٣).
[2] سيأتي الحديث عن هذا في مبحث القرآن الكريم بإذن الله : ٢٧٥

، فيحصل لهم بذلك الفتنة فيه بأن يسكروا ويطربوا ويدهشوا ، ويخرجوا عن الأهل والأوطان ، فالاستقامة سبب للرزق ، الظاهري والباطني " [١]

كما لا يخفى أن عقيدة الصاوي الأشعرية كانت تحمله على تفسير آيات العقيدة وفق المنهج الأشعري ، فيقع بسبب ذلك في التأويل المذموم ، خصوصاً في الآيات المتعلقة بالصفات الإلهية ، وقد عمد من أجل ذلك إلى استخدام عبارات المتكلمين المبتدعة ، والتي كان لها أثر خطير على التنظير المنهجي لتلقي العقيدة من القرآن الكريم ، كالقول بأن:" الأخذ بظواهر الكتاب والسنة كفر " [٢] ، وعبارات أسلافه التي شنع عليها أئمة السلف من قبل [٣]

كما أنه أورد بعض الاتهامات الجائرة في أئمة فضلاء ، كانوا ممن حمى حمى التوحيد دهراً ، وكان لهم الفضل في الدعوة إليه أبداً ، رضي الله عنهم وأرضاهم وذلك مثل الإمام التقي الفاضل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، حيث وصمه بأنه ضال مضل[٤] ، ومثل دعاة التوحيد في أرض نجد ، والذين أطلق عليهم الاسم المعروف : بالوهابية.

هذا وقد اتهمهم بتهمة محاكاة الخوارج ، مما يوحي بانحراف منهجه عن المسلك القويم.

والحاشية مليئة بالترضي على كبار ملاحدة التصوف كابن عربي ، وابن الفارض.[٥]

ومليئة بنقل كلامهم الضال المبتدع ، ومليئة بالأوهام الصوفية المنافية للتوحيد من التشريع للتوسل بالصالحين بعد موتهم ، وغير ذلك ، ولعلي أذكر هنا طرفاً من تلك الانحرافات وسأترك مناقشتها إلى مكانها في هذا البحث ، ومن ذلك ما نقله عن ابن الفارض في معرض كلامه عن مقاصد عباد الله الصالحين ، يقول :" بل بعض العبيد من أهل المحبة في الله لا ينتظر بعمله الجنة ، بل يقول : عبدنك لذاتك لا لشيء آخر . قال العارف ابن الفارض حين كشف له عن الجنة وما أعد الله له فيها في مرض موته :

إن كان منزلتي في الحب عندكم   ما قد رأيت فقد ضيعت أيامي". [٦]

والكثير من مثل هذه الأقوال التي فيها مخالفة صريحة لمنهج الرسل عليهم السلام والسلف الصالح رضوان الله عليهم ، وقد أدى في مجموع هذه المواقف المبتدعة إلى وسم هذه الحاشية بسمة الابتداع والضلال ، ومما لا شك فيه أن تحذير النبي صلى الله عليه وسلم جاء مصرحا به في باب الابتداع ، فقد صح عنه في الحديث عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب

---

(١) حاشية الصاوي :(٤/٢٤٢).
(٢) حاشية الصاوي:(٥٣/١).
(٣) سيأتي الحديث في هذا مفصلا بإذن الله في المبحث الثاني.
(٤) حاشية الجلالين:(١٠٠/١).
(٥) حاشية الجلالين:(١٣٨/١).
(٦) المرجع السابق:(٢٣٢/١).

احمرت عيناه ، وعلا صوته ، حتى كأنه منذر جيش ، يقول : صبحكم ومساكم ، ويقول : بعثت أنا والساعة كهاتين . ويقرن بين أصبعيه : السبابة والوسطى ، ويقول : (أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة)[1]

وسيأتي الكلام عن هذا مفصلا في موضعه بإذن الله من هذا البحث .

****

الحواشي العقدية :

٢ـ **شرح جوهرة التوحيد للقاني**[2] وجوهرة التوحيد هي منظومة شعرية ، احتوت خلاصة مذهب الأشاعرة في علم التوحيد والعقائد ،عدد أبياتها :(١٤٤) بيتاً .

ولما اتسمت به هذه المنظومة من سهولة الألفاظ والبعد عن التعقيد الفلسفي ، فقد اعتنى بها جمع من علماء الأشاعرة ؛ فعملوا عليها الحواشي والشروح ، منها هذه الحاشية التي كتبها الصاوي .

ويحكى أنه قام بقراءتها في رمضان ، وألف عليها هذه الحاشية ، وقد تميزت عن غيرها من الحواشي في موافقة النظم من حيث اختيار العبارات السهلة ومحاولة البعد عن التعقيد الفلسفي ، وقد سار فيها الصاوي على النهج الأشعري في تحرير المسائل العقدية ، فلم يخرج عنه إلا في بعض المسائل اليسيرة .

وقد طبعت هذه الحاشية عدة مرات في مصر وخرجت الطبعة الثالثة منها محققة على يد الدكتور: عبد الفتاح البزم .

٣ـ **حاشية الصاوي على الخريدة البهية** ، للشيخ أحمد الدرديري ، وهو كتاب يبين العقيدة على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ويتسم باختصار العبارة ودقة الألفاظ ، يتناسب في أسلوبه مع متن الدردير ، له شهرة واسعة ، وقد طبع عدد من المرات ، كان آخرها طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٤ـ **الأسرار الربانية والفيوضات الرحمانية على الصلوات الدرديرية** ، وهذا الكتاب يشرح فيه الصاوي مجموعة من الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم ، التي

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الجمعة ـ باب رفع الصوت عند الخطبة، رقم الحديث:٢٠٠٢.

(2) هو الشيخ إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن هارون ، الملقب ببرهان الدين اللقاني المالكي ، كان له سعة إطلاع وتبحر في علم الكلام، وعلم الحديث ،والفقه ، أخذ العلم عن عدد من المشايخ منهم الشيخ محمد البكري الصديقي ، والشيخ علي بن غانم المقدسي ، كما أخذ عنه الكثير من طلاب العلم ، برز في علم الكلام وألف كتابه المسمى بجوهرة التوحيد والتي صارت عمدة الأشاعرة المتأخرين في العقيدة ، وألف عليها عدد من الشروح ، ولا تزال مخطوطة ، اعتنى بهذه المنظومة عدد من علماء الأشاعرة المتأخرين فعملوا عليها شروحا وحواشي ، ومن أشهرها : تحفة المريد على جوهرة التوحيد لإبراهيم البلجوري ، وغيرها وقد بلغ عددها حوالي خمس عشرة حاشية ما بين كبيرة الحجم ومتوسطة وصغيرة،و كان منها حاشية الصاوي التي نحن بصدد الحديث عنها ، توفي وهو راجع من الحج ، سنة إحدى وأربعين وألف للهجرة. انظر في ترجمته:شجرة النور الزكية في طبقات المالكية:٢٩١ ،وهداية العارفين للبغدادي:(٣٠/١)

جمعها الشيخ الدرديري ، ورتبها على حروف المعجم ، وقد قام بشرحها الصاوي وقد طبع عدة مرات في مصر .

والمتأمل في هذه الصلوات التي اعتنى بشأنها الصاوي ، يجد أنها مجموعة من الأوراد المبتدعة ؛ إذ ليس لها مستند من الشرع المطهر ، فليس ثمة صلاة منها صحيحة دل عليها الشارع الحكيم ؛ سوى الصلاة الإبراهيمية التي أوردها في بدء حديثه عنها ، ولم تقف هذه الصلوات عند حد الابتداع فقط ، فقد تجاوز الكثير منها هذه المرحلة ، ودخل في ما هو أعظم خطراً على الدين وأجل ضررا ، حيث الشرك الذي هو أعظم الذنوب وأشدها قدحا في جناب التوحيد .

ودون أن يكون كلامي في هذا المقام مجرد دعاوى تفتقر إلى الدليل ، فإني أعمد إلى إيراد بعض نصوص تلك الصلوات فأعرضه بحرفه ، حتى تتجلى الحقيقة لكل متجرد لا يلوي إلا على معرفتها ، فهذه صلاة عبد السلام بن بشيش ، التي يقول فيها : " اللهم صل على من منه انشقت الأسرار وانفلقت الأنوار ، وفيه ارتقت الحقائق ، وتنزلت علوم آدم ، فأعجز جميع الخلائق ، فلم يدركه منا سابق ولا لاحق ، فرياض الملكوت بزهر جماله موفقة ، وحياض الجبروت بفيض أنواره متدفقة ، ولا لشيء إلا وهو به منوط ، إذ لولا الواسطة لذهب كما قيل الموسوط ، صلاة تليق بك منك إليه كما هو أهله .

اللهم إنه سرك الجامع الدال عليك ، وحجابك الأعظم ، والقائم لك بين يديك .

اللهم ألحقني بنسبه وحققني بحسبه ، وعرفني إياه معرفة أسلم بها من موارد الجهل ، وأكرع بها من موارد الفضل ، واحملني على سبيله إلى حضرتك حملاً محفوفاً بنصرتك ، واقذف بي على الباطل فأدمغه ، وزج بي في بحار الأحدية ، وانشلني من أوحال التوحيد ، وأغرقني في عين بحر الوحدة ، حتى لا أرى ولا أسمع ولا أجد ولا أحس إلا بها "[1].

إن هذه الصلاة هي إحدى الصلوات التي امتلأ بها ذلك المؤلف الخطير ، والتي نالت حيزاً من اهتمام الصاوي فيه ، حيث قام بشرح ألفاظها كلمة كلمة .

ولعله من الواضح مخالفة هذا العبارات لحقيقة التوحيد الذي هو الغاية العظمى من خلق الثقلين وإرسال الرسل والأنبياء ، ومع ذلك فعند إرادة الحكم عليها فإنه يحسن بيان حقيقة التوحيد أولا ؛ حتى يفهم مدى مطابقة ما أراده ذلك المبتدع أم لا ، إن معنى التوحيد هو الإيمان بأن الله هو الخالق الرازق المستحق لكل صفات الكمال؛ وبالتالي فهو المستحق للعبادة دون من سواه ، ولا يمكن لهذا التصور أن يتجلى في قلب العبد ، إلا إذا استشعر الفرق بين الخالق والمخلوق ، فكلما ازداد يقين العبد بعظمة باريه وكمال صفاته ، واختلاف ذاته سبحانه تمام الاختلاف عن ذات عبده ؛ كلما تحققت عبوديته وصح توحيده ؛ فيؤمن بربوبيته المستغرقة لكل أوصاف الكمال،

---

(1) : ٣٢ .

وتتصرف إرادته له فلا يبقى في قلبه مراد للعبادة سواه ، والذي يؤكد حقيقة هذا المعنى ما كان يدعو إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كان يذكر أتباعه دوما بهذه الحقيقة ، وهي أن كل ما سوى الله فهو عبد لا يخرج عن دائرة عبوديته ولا بحال ، حتى ولو كان رسولاً من أشرف الرسل وأرفعهم منزلة عند الله ، فقد قال حرصاً على صفاء عقيدة أصحابه من الزيغ والضلال : (لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله)[1].

إن هذه الكلمات التي نطقت بها رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم ؛ لترد كل هذا البغي الذي سطرته أقلام هؤلاء المبتدعة ، في عقيدة وحدة الوجود والغلو في المصطفى صلى الله عليه وسلم ؛ مما يخرج به عن طور البشر ، والتي أعلنتها عبارات هذه الصلاة المبتدعة .

وإذا كان من الواجب بيان حكم هذا الكلام فليست تخرج كلماته عن دائرة الكفر بحال ، أما القائل فمن غير الممكن في هذا المجال أن أحكم على شخصه .

هذا وكل ما تقدم هو في الكشف عن حقيقة هذه الصلوات المبتدعة ، والتي هي موضوع الكتاب ، أما عن تعليقات الصاوي ، فقد تجلى لي بعد الفحص والتأمل والدعاء والتوكل أنها محاولات جادة في تأويل صريح ما أتت به هذه العبارات من الكفر الصراح ، وليس هذا هو مجال التوضيح والإسهاب ، وإنما أردت أن أعطي للقارئ نوع تصور عن هذا الكتاب الذي شغل حيزاً كبيراً من هذا البحث خصوصاً في مجال التصوف.

أما عن مكانة حاشية الصاوي على تلك الصلوات في كتب التصوف ، فمن المقرر عند تلك الطائفة أن هذا المؤلف له مكانة مهمة وذلك من جهتين ، الأولى : أن هذه الحاشية مع اختصار عباراتها قد اشتملت على زبدة ما يهم أهل التصوف ، حيث بين فيها الآداب والشروط ، وأوضح فيها المقامات على جهة التفصيل ، مؤيدا ذلك بكلام كبار المذهب ، كابن عربي وابن الفارض.

أما الثانية : فلما بذله الصاوي من جهد في تأويل عبارات غلاة الصوفية ، التي تدل على صراحة على مناقضة المعتقد السليم ، مع محاولة تأصيلها بالدليل الشرعي من الكتاب أو السنة ، فاستعمل في سبيل ذلك أسلوب الإشارة ليقوم بتأويل تلك النصوص وفق ما يريد تأصيله من تلك الأقوال المبتدعة .

ولكل ما تقدم مع ما يتمتع به أسلوب المؤلف من سلاسة التعبير ووضوح العبارة مع اختصاره ؛ فقد نال هذا المؤلف مكانة معروفة بين كتب الصوفية .

٣-شرح منظومة أسماء الله الحسنى : وهذا الكتاب يشرح فيه الصاوي قصيدة الدردير في شرح أسماء الله الحسنى ، المكونة من ثمان وستين بيتا ، حيث قام بنظمها على صورة دعاء يدعو الله به بكل اسم من أسمائه الحسنى ، وقد طبع عدة مرات في مصر.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء - باب قوله:(واذكر في الكتاب مريم) -رقم الحديث:٣٤٤٥.

ويشاكل هذا الشرح الحاشية التي قبله من حيث الموضوع ، فكلاهما يصب في مجرى واحد وهو الكشف عن المواجيد الصوفية ، المعبر عنها بمصطلحات محددة، ذات دلالة علمية عند أهل التصوف.

كما أنه يقرب منه كثيرا من جهة الأسلوب ، وطريقة تحليله للأبيات حتى لا يكاد يفرق بينه وبين الذي قبله ، لذا كثيرا ما يقرن به ويطبع في مجلد واحد بترقيم واحد.

وهو لا يقل عن الذي قبله ؛ من حيث اشتماله على أنواع البدع والضلالات ، التي ما أنزل الله بها من سلطان ، وعلى سبيل المثال فمن تلك المغالطات البدعية الخطيرة التي عج بها هذا المؤلف ، قوله في خواص الإكثار من ذكر المولى باسمه : الله مجرداً:" من داوم على ذكره في خلوة مجردا ، بأن يقول : الله الله حتى يغلب عليه منه حال ؛ شاهد عجائب الملكوت ، ويقول بإذن الله للشيء : كن فيكون ، وهو ذكر الأكابر من المولهين وأرباب المقامات وأهل الكشف التام ، قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : { قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ } (الأنعام:٩١)". [1]

٦ـ حاشية الصاوي على الشرح الصغير لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، للشيخ أحمد الدرديري ، ويقع في ست مجلدات من القطع المتوسط ، ويعد من المراجع المهمة في المذهب المالكي ، وقد اعتمد تدريس هذا الكتاب في الجامع الأزهر ، وقد طبع عدة طبعات في عدد من الدول العربية .

٧ـ بلغة السالك لأقرب المسالك ، ويقع في مجلدين كبيرين ، وهو من المراجع المهمة في الفقه المالكي ، وقد طبع عدد من المرات .

٨ ـ حاشية الصاوي على رسالة تحفة الإخوان في علم البيان للشيخ الدردير ، وتقع في كتيب واحد ، وقد طبع عدد من المرات.

كما تذكر المصادر التي اعتنت بترجمته أن له تآليف أخر لعلها بقيت مخطوطة لم يكتب لها الطبع والنشر منها :

ـ حاشية على مختصر البخاري .

ـ رسالة في الجهاد ، جمع فيها كل آية في القرآن تتعلق بالجهاد على الترتيب .

ـ رسالة في الرد على المعاند لوجود الأولياء وثبوت الكرامات ، وهي من أول تآليفه ، قرأها في مجلس شيخه الدردير.

ـ له شرح على دعاء سورة (يس) .

ـ حاشية على تفسير البيضاوي [2]

---

[1] صفحة:١١٠. وسيأتي الرد على هذا الكلام الخطير في عدد من فصول هذا البحث بإذن الله .

[2] انظر في مؤلفاته مصادر ترجمته السالفة الذكر : ٣٨ .

الفصل الثالث

منهجه في تحرير مسائل الاعتقاد

وفيه مبحثان :

الأول : مصادره في العقيدة

الثاني : منهجه في الاستدلال

(المبحث الأول)

مصادره في العقيدة

أولا : مكانة العقل في التلقي

الصاوي كأحد كبار متكلمي عصره ؛ المتبعين للمذهب الأشعري ، يرى موافقة الأشاعرة في أن للعقل دورا أساسيا في تلقي أصول العقيدة ، إلى جانب الكتاب والسنة ، مصدر الوحي المعصوم .

وكان ذلك بناء على التقسيم المشهور الذي عليه غالبهم ؛ حيث التمييز بين ما يدرك بالعقل عندهم ، وبين ما يمكن فيه الاعتماد على العقل والسمع ، وبين ما لا يمكن إلا بطريق السمع ، وتبقى دلالة العقل عليه بالإمكان ، فمعرفة الله تعالى والإيمان بصفاته عز وجل ، وتصديق الرسول بالمعجز مما لا يمكن إدراكه إلا بالعقل ، ويأتي النقل في ذلك تبعاً لما تقرر بدليل العقل .

أما ما يجوز فيه المسلكان ، فهو كل ما لا يتوقف التوحيد والنبوة على العلم به ، كرؤية الباري تعالى للمؤمنين ، وجواز المغفرة للمذنبين .

أمّا ما يستقل السمع بالدلالة عليه ، فهو كل ما جوز العقل وقوعه ، كاليوم الآخر وما يقع فيه ، ومجمل مسائل الشرع ، كقضايا التكليف ؛ من الوجوب والإباحة والحظر والمنع[1].

ويستند وجوب الاستدلال العقلي عند المتكلمين في إثبات ما يجب في حق الله تعالى من الوجود ، وغيره من مسائل الإلهيات ،إلى أصلين لا يكاد يخالف فيها أحد منهم :

الأول : أن أصول الاعتقاد يتوقف على معرفتها النقل ، وما توقف عليه النقل لا يمكن إثباته بدليل النقل ، لما يلزم من الدور الباطل ، يقول الإيجي[2] عند حصره لأقسام الدليل : " الثاني : ما يتوقف عليه النقل مثل وجود الصانع و نبوة محمد ، فهذا لا يثبت إلا بالعقل إذ لو أثبت بالنقل لزم الدور ".[3]

الثاني : أن إفادة الدليل العقلي قطعية ، وإفادة الدليل السمعي ظنية ، ولا يمكن أن يستدل على الأصول بدليل ظني ، لأنه لا يمنع وجود المعارض العقلي ، الذي يستحيل معه تقديم الدليل السمعي ، لأنه الأصل الذي دل على ثبوت الشرع ، وينكر

---

(1) انظر الإرشاد للجويني :٣٥٨.

(2) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو الفضل الإيجي ، من كبار الأشاعرة و محرري مذهبهم ، تأثر كثيرا بالفلسفة وعلم الكلام . توفي سنة: ٧٥٦ هـ . انظر : طبقات الشافعية للسبكي :(١٠٨/٦).

(3) المواقف : ٣٩. و الإرشاد للجو يني : ٣٥٩،٣٥٨ .

الرازي[1] ذلك من ضمن الشروط التي أوجب توفرها ؛ حتى تصبح إفادة الدليل يقينية ، فيقول : " وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح ، إذ ترجيح النقل على العقل ؛ يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل ؛ لافتقاره إليه ، وإذا كان المنتج ظنيا ؛ فما ظنك بالنتيجة "[2] .

فكانت القاعدة التي تأسست بناء على ما تقدم : أن الاستدلال للأصول لا يمكن إلا بطريق العقل ، لأنه أصل السمع ، فيجب استقلاله بالاستدلال عليها ، حتى ولو ترتب على ذلك لوازم فاسدة ، ونتائج يقطع الشرع ببطلانها .

****

ومتابعة لما عليه المتكلمون من اعتقاد استقلال العقل في الدلالة على توحيد الرب ، يقول الصاوي معللا مذهبه : " لأن ما توقفت المعجزة عليه وهي الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والقدرة والإرادة والعلم والحياة وكونه قادرا عالما وحيا دليلها عقلي ، والذي أوجبها هو الشرع ؛ بمعنى أنه إذا جاءنا رسول وقال لنا : أنا مرسل من عند الله ؛ وآية صدقي انشقاق القمر مثلا ، يحتاج إلى استفادة هذه الصفات من العقل أولا ، وإلا بأن استفيدت من الرسل لزم الدور ؛ لأن بهذه الصفات تثبت المعجزة ، وبالمعجزة تثبت هذه الصفات ، فصار كل متوقفا على الآخر "[3].

ومقصوده من هذا أن الرسول إذا جاء بدليل ، يصدق كونه مرسلا من عند الله ، فلابد أولا من الإيمان بوجود الرب تعالى ، والإيمان بكونه ربا خالقا قادرا أراد إرسال هذا الرسول ، أي أنه متصف بصفات الربوبية .

بمعنى أن الإيمان بصدق الرسول ؛ يستلزم الإيمان أولا بوجود الرب المرسل ، وهذا مما لا يمكن استفادته على حد رأيه من كلام الرسول ؛ لأنه يلزم أن يكون الدليل هو المدلول ، وهذا دور كما تقرر عنده .

*****

---

(1) هو محمد بن عمر بن الحسن البكري ، يعرف بابن الخطيب ، يلقب بفخر الدين الرازي ، من كبار الأشاعرة وقد خلط المذهب بالتقعيد الفلسفة حيث تأثر بها كثيرا توفي سنة : ٦٠٦هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٥٠١،٥٠٠/٢١).

(2) المحصل للرازي : ١٤٢. وانظر المواقف : ٤٠.

(3) حاشية جوهرة التوحيد : ١٢.وسيأتي تفصيل مراده في مبحث : الاستدلال على وجود الله تعالى .

ثانيا : حجية الإلهام .

لقد كان لهذا الانحراف الخطير ، الذي استقر عليه المنهج الأشعري ، في الاعتماد على العقل والإعلاء من شأنه؛ أثر معاكس يمكن تصنيفه في جملة ردود الأفعال ، التي تنتج عن عدم الاعتدال وانتهاج التوسط ، والتزام الحجة الواضحة ، فهؤلاء المتكلمون لما أغرقوا في اعتماد العقل ، وقصروا تقييم النصوص من حيث القبول أو الرد على ما تقرر بطريقه ؛ أدى بهم ذلك إلى إحداث مصدر آخر، يكون في مقابل العقل ، وبنفس الأهمية من حيث المرجعية في تقرير الحقائق الدينية ، دون أن تحكمه تلك القوانين أو الأصول الوضعية ، التي أعملوا دلالتها في المسلك العقلي ، فكان ذلك هو مصدر الإلهام ، الذي استلهم الصوفية تحكيمه في أجواء الهيمنة العقلية الجافة ، التي كان يعيشها المتكلمون ، ومن هنا نجد الغزالي يعد أن مر بالتجربة الصوفية ، يقول : " ولا تنكرن درجات الكشف ، فإن البصيرة الباطنة كالبصر الظاهر ، وفرق بين ما يتضح في وقت الإسفار ، وبين ما يتضح ضحوة النهار "[1].

وفي إعمال الإلهام والكشف ؛ لاستنباط أصول الاعتقاد من الأدلة الشرعية ، عند معارضتها للأصول الكلامية ، التي لا يتم التسليم بصحتها ، حيث خالفت صحيح الفطرة والشريعة ، يقول الغزالي[2] في تقرير مسألة زيادة الإيمان ونقصانه : " فإن قلت : فالإشكال قائم في أن التصديق كيف يزيد وينقص ، وهو خصلة واحدة ؟ فأقول : إذا تركنا المداهنة ، ولم نكترث بتشغيب من تشغب ، وكشفنا الغطاء ؛ ارتفع الإشكال ، .... فلذلك ترى علوم المكاشفة تتسلق كل ساعة على علوم المعاملة ، إلى أن تتكشف عنها بالتكليف ، فهذا وجه زيادة الإيمان بالطاعة " .[3]

****

- وسيراً على هذا المنوال الذي خطه الغزالي ، في الجمع بين مصدر العقل والإلهام في فهم نصوص الكتاب والسنة ، نجد **الصاوي** يقرر أصول الاعتقاد به، ولعلي أشير هنا إلى أبرز ما يلحظ فيه التأثر في الاستدلال لقضايا العقيدة بالمنهج الصوفي :

أولا : موقفه من معرفة الباري تعالى ، فالصاوي يرى أن معرفة الله تعالى قد تقع اضطراراً في قلب العبد ، بالإلهام أو الإشراق المعرفي ، وعليه فإنه يعد **الإلهام مصدراً من مصادر التلقي** في أصول العقائد ، وتأكيداً لهذا فإنه يرى أن حال العبد في هذه المعرفة الإلهامية الإشراقية ؛ أعظم قدراً من صاحب المعرفة العقلية المقتنة

(1) المقصد الأسنى:٨٧.

(2) هو محمد بن أحمد الطوسي المعروف بالغزالي ولد سنة : وقد تتلمذ على كبار أهل العلم في عصره منهم إمام الحرمين الجويني ٤٥٠فقيه أصولي متكلم صوفي، برع في هذه العلوم حتى صنف فيها عددا من المؤلفات ، من أشهرها كتاب إحياء علوم الدين ، توفي الغزالي سنة:٥٠٥.انظر وفيات الأعيان:(٢١٦/٤)، وشذرات الذهب:(١٠/٤).

(3) قواعد العقائد:٢٦٥.

بمناهج الاستدلال العقلي ، يقول : " فمعرفة العبد ربه نور من الله يقذفه في قلبه فيدرك أسرار ملكه ويشاهد غيب ملكوته ويلاحظ صفاته " [١].

ويقول : " واعلم أن المعرفة على قسمين خاصة وعامة ، فالعامة معرفة الله بالدليل ، والخاصة على ثلاثة أقسام : شهود أفعال وهي للأبرار ، وشهود أسماء وصفات ، وهي للأخيار ، وشهود ذات ، وهي لخيار الخيار [٢] ". [٣]

ولتشدد المذهب الأشعري في قصر معرفة الله تعالى على العقل ؛ فقد حاول الصاوي التوسط بين المسلكين ، حيث حكم على من ترك الاستدلال بالعقل مع القدرة عليه بالعصيان ، يقول : " والحق الذي عليه المعول ، أنه مؤمن عاص بترك النظر ، إن كان فيه أهلية "[٤] ، وقد يشعر هذا الموقف منه بالتناقض ؛ إذ كيف يعلي من شأن أهل المعرفة الإشراقية على غيرهم من أهل الدليل ، ويجعلهم من جملة الخواص ، ثم يحكم على من ترك الاستدلال بالمعصية ؟ وعلى كل فهذا هو حال كل من اعتمد العقل كمصدر يقدم على غيره من مصادر التلقي المعتبرة[٥].

ثانياً : يرى الصاوي أن حجية الاستدلال بالإلهام عنده لا تقتصر على اعتماده في مثل ما تقدم مما لا جدال في أحقيته ، بل إنه لينص على صحة الاستناد إليه في تفسير النصوص الشرعية ، بعيدا عن قواعد المفسرين المعتمدة عند سلف الأمة ، ومن هنا ظهر تفسيره لبعض الآيات الكريمة بطريقة التفسير الإشاري ، ولتقرير منهجه في ذلك ، يقول في تأويل النهي الوارد بخصوص من تصدى للتفسير دون علم، حيث رأى توجيهه للعوام دون الخواص في اصطلاح الصوفية : " فالمراد بالعوام علماء الظاهر ، ليس لهم خوض في القرآن إلا بالمنطوق ، وتكلمهم بالعلوم الإشارية ، التي هي للخواص فضول منهم ؛ فالتكلم في اللطائف لغير الأولياء فضول منهم "[٦].

****

المناقشة :

أولا : مصادر التلقي

وبعد هذا البيان المجمل لمصادر العقيدة عند الصاوي ؛ سأبدأ بالنقد الموجه لمسلك التلقي من العقل لتقديمه على النقل في معرفته تعالى بأسمائه وصفاته الحسنى ، إذ أساس هذا المسلك هو ما درج على الاحتجاج به المتكلمون ، من أن العقل هو

---

(١) المرجع السابق ٤٢،٤١/١ ،والحاشية على جوهرة التوحيد: ١٤.
(٢) انظر مناقشة آرائه في وحدة الشهود : ٥٣١ .
(٣) الحاشية على الصلوات الدرديرية : ٦٩ .
(٤) حاشية جوهرة التوحيد: ١١.
(٥) انظر مبحث المعرفة : ٨٩.
(٦) انظر : مبحث آرائه في القرآن: ٢٧٥ .

الوسيلة الأولى التي يدرك بها صدق الرسول بمعرفة المعجز ، وما كان بهذه المرتبة من الحجية فلا يمكن بحال تجاهله وإغفال مكانته ، وعليه فإن أي مخالفة لما تقرر بطريقه فإنه يتعين رده بالتأويل أو التفويض .

ومن هنا فليس يقتصر الأمر عند الصاوي ومن تقدمه من المتكلمين ، على عد العقل أحد مصادر التلقي الأساسية في العقيدة ، بل إن حجية الاستدلال به تقتضي بتقديمه على غيره من مسالك الاستدلال ، في المسائل التي يحجر الاستدلال به عليها.

وعليه فإن ثمة انحراف ظاهر في المذهب الأشعري؛ نتج عن هذا المعتقد الخطير ، يقطع بعدم اعتباره من المسالك الشرعية السنية ، ويوجب رد كثير مما تأكد بطريقه ؛ لكونه من البدع التي أحدثها المهتدون بغير هدي السلف الصالح ، من الصحابة والتابعين ، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين .

وفي بيان بطلان هذه الشبهة وردها ؛ تكفي الإشارة إلى كمال الدين ، وأنه كافٍ في الدلالة على أصوله وفروعه ، فإن اعتقاد عدم اشتمال الدين على أدلة هذه المسائل العظام ، يعد طعناً في كماله وتمام بيانه ، قال تعالى : {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً} (المائدة:٣).

ويرجع ذلك إلى أن الأصل في تلقي أصول الدين ، والاستدلال عليها الكتاب والسنة ، فيهما تحصل الهداية والكفاية .

وأدلة هذا الباب عظيمة وكثيرة ، كلها تؤكد وحدة مصدر التلقي ، وأنه العمدة في الأخذ والرد ، حيث تبنى الأصول ، وتقعد القواعد بناء عليه ، ويرد النزاع الحاصل والشبه العارضة إليه ، قال تعالى : {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً} (النساء: ٦٥).

وكان هذا هو هدي صحابة رسول الله صلى الله عليه ورضي عنهم فهم أصحاب الفرقة الناجية الذين" لا ينصبون مقالة و يجعلونها من أصول دينهم ، وجمل كلامهم ، إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل يجعلون ما بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة هو الأصل ، الذي يعتقدونه و يعتمدونه ، وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. يردونه إلى الله و رسوله ".[1]

وبهذا يظهر ضلال من اعتقد أن ثمة حق ورشاد لم يرد دليله في الكتاب والسنة ؛ لأن ذلك يلزم الطعن في مصدر الوحي ، والمبلغ عنه ، وفي حملة هذا الدين من بعده ، وبطلان اللازم دليل على بطلان ملزومه .

أما عن المصدر ، فقد قال المولى عز وجل : {الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ} (الحجر: ١).

واعتقاد بيانه يعني حصول أسباب الهدى والفلاح لمن تمسك به فلا يحتاج بعده أحداً .

---

[1] مجموع فتاوى شيخ الإسلام :(٣/٣٤٧).

وقال عن المبلغ : { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } (النحل:٤٤).

وبيان الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن ؛ يقتضي أن يكون كلامه دالاً على أصول الشريعة كالدلالة على فروعها ، وأن يكون مشتملاً على الأدلة العقلية التي بها يحصل برد اليقين ، فما سكت عنه لا يمكن الحاجة إليه ، ولو مع موافقته لما بين، فكيف يكون الحال مع ما يقتضي معارضة بعض ما جاء به ، بل وروده تأويلاً أو تفويضاً ، كما هو حال هؤلاء المتكلمين مع أصولهم الفاسدة ، يقول شيخ الإسلام : " والرسول صلى الله عليه وسلم بين الأدلة العقلية والسمعية التي يهتدي بها الناس إلى دينهم ، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة ، وأن الذين ابتدعوا أصولاً تخالف بعض ما جاء به هي أصول دينهم ، لا أصول دينه ، وهي باطلة عقلاً وسمعاً". [1]

وقال عن حملة هذا الدين : {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} (آل عمران: ١١٠).

فقد وصفهم الله تعالى بالخيرية ، وبين أنها تقتضي القيام بأشرف مهمة ميزها الله بها ، وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولنا أن نتساءل هل هناك معروف يؤمر به أعظم في الدين من الأمر بأصوله ؟

فسكوت الصحابة ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ عن الأدلة التي ابتدعها هؤلاء يعني عدم الحاجة إليها فضلاً عن اعتقاد تأصيلها لمسائل الدين [2] .

ثانيا : نقض دعاويهم في تقديم العقل

أما ما ادعوه من أن العقل أصل في معرفة الشرع ؛ فلابد من تقديمه في الدلالة على ما علم بطريقه ، وأن ادعاء كفاية الشرع في الدلالة على أصوله يؤدي إلى الدور ، الذي يعني توقف معرفة الأدلة على صحة السمع بالسمع نفسه ، هو باطل لوجوه منها :

الأول : أن معرفة الله تعالى رباً مستحقاً للكمال ، أهلاً للعبادة ، أمر قد فطر الناس عليه ، وأدلته قد سبقت الإشارة إليها ، ويحصل ذلك بالفطرة كما يحصل أيضاً بالإلهام ، قال تعالى : { وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ} (المائدة: ١١١)

فينتفي بذلك القول بأن أصل السمع هو العقل .

الثاني : أن ادعاء حصول الدور ، يعني نفي اشتمال السمع على البراهين العقلية ، التي تعمل الذهن للوصول إلى الحقائق الشرعية ، بمعنى أنهم يجعلون دلالة السمع خبرية محضة ، يجب تصديقها لأن العقل دل على صدقها ، ولا يخفى ما في

---

(1) مجموع الفتاوى :(١٢٤/١٦).

(2) لمزيد من التوسع ،انظر مبحث العلاقة بين العقل والنقل في كتاب المعرفة في الإسلام ، د . عبد الله القرني:١٧٥.

هذه المقولة من ضلال ؛ فإن الله تعالى قد بين اشتمال الكتاب على البرهان ، قال تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً} (النساء:١٧٤)

يقول شيخ الإسلام : " وكثير من أهل الكتاب يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط ، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه ، ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين : العقليات والسمعيات ، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة .

وهذا غلط منهم ، بل القرآن دل على الأدلة العقلية ، وبينها و نبه عليها ، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه ، كما قال تعالى : { سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ } (فصلت:٥٣) ". [(١)]

وبذلك يعلم الخطأ في مقابلة الدليل الشرعي بالعقلي ؛ فإن الدليل العقلي قد يكون شرعياً إذا دل عليه الشرع وأثبته أو أباحه وسكت عنه ، مع عدم وجود ما يعارضه بطريقه " وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز ، من الأمثلة المضروبة وغيرها ، الدالة على توحيده وصدق رسله ". [(٢)]

وبهذا يعلم أن ما قابل الدليل الشرعي هو البدعي وليس العقلي ؛ لأن في ذلك تعميما لا يصدق ، والبدعة مردها إلى الهوى ، سواء توصل إليها بالعقل أم بغيره من آفات النفس بعيداً عن الشرع " وإذا ثبت هذا ، و أن الأمر دائر بين الشرع والهوى؛ تزلزلت قاعدة حكم العقل المجرد ، فكأنه ليس للعقل في هذا الميدان مجال ، إلا من تحت نظر الهوى ، فهو إذاً اتباع الهوى بعينه ". [(٣)]

يقول الإمام ابن القيم :

لا يستقل العقل دون هداية بالوحي تأصيلا ولا تفصيلا [(٤)] .

ومن أظهر الأدلة التي يتبين بها بطلان هذا المسلك ؛ ما نتج عنه من رد لنصوص الكتاب والسنة ، وذلك بطريق التأويل الذي يعني صرف اللفظ عن معناه الظاهر لقرينة ، أو التفويض الذي يعني رد المعنى الظاهر ، دون إثبات معنى مقابل له ، وسيأتي الحديث عنه.

ثالثا : التناقض لازم لهذا المسلك

لقد وقع الصاوي كغيره في عدد من التناقضات ، التي تدل صراحة على بدعية هذا المسلك ، وعدم حجيته في الاستدلال ، ومن ذلك :

يرى الصاوي أن الاستدلال على صفة السمع والبصر والكلام ، إنما يحصل بطريق السمع ، ويؤكد هذا باعتراضه على المسلك العقلي بالاستدلال لها بدليل التقابل بين العدم والملكة أو طريق الكمال [(٥)] ، حيث اعتقد أن في انتهاجه ما يؤدي

---

(١) الدرء :(١٧٥/١).
(٢) المرجع السابق :(١٩٨/١).
(٣) الاعتصام للشاطبي :(٦٧/١).
(٤) الصواعق المرسلة :(٩٧٨/٣).
(٥) انظر مناقشته في هذه المسألة في الصفات الذاتية [المعاني] : ١٦٨ .

إلى جواز وصف المولى بكل صفة كمال في حق المخلوق ، مع أنها قد تكون صفة نقص في حقيقتها ، كصفة الولد مثلا ، ومع ذلك فإنه يثبت هذه الصفات على حقيقتها ، ولا يعتقد أن في إثباتها ما يوجب مماثلة للحوادث .

أقول : إذا صح الاستدلال بالسمع والاكتفاء به على هذه الصفات ، فلم لا يعمم هذا على سائر الصفات التي ثبتت بطريق السمع ، دون أن يكون في إثباتها مماثلة للحوادث ؟ وهذا سؤال يرد عليه في كل ما تأوله منها ، ولازم يوجب عليه الرجوع إلى منهج واحد ، في كل ما يجب في حق الله تعالى .

- ومنها موقفه من اتصافه عز وجل بصفة الحكمة : يرى الأشاعرة تأويل جميع النصوص التي ورد فيها إثبات الحكمة لله تعالى ، بأن المراد بها الإتقان والأحكام في الخلق ، وذلك بحجة نفي الأغراض عن الله تعالى ، ويتابع الصاوي أسلافه في هذا بنفس الحجة ، ولكنه في المقابل كثيرا ما يفسر صفة الحكمة بالمعنى الصحيح ، فيقول : الحكمة هي وضع الشيء في محله ، بل ويقول سبحانك ما خلقت هذا عبثا ، وحتى يخرج من هذا التناقض ؛ فإنه يفرق بين العلة الباعثة وبين الغائية ، ويرى أن الغائية هي التي يصح وصفه تعالى بها ، أما الباعثة فهي مراد الأشاعرة ، ومعلوم ببداهة العقول أن هذا تقسيم باطل لا أساس له ؛ إذ العلة الغائية هي الباعثة ولا فرق ، ولكنه كأنموذج لما يقع فيه أهل الابتداع من الاضطراب والتناقض[1].

رابعا : حجية الإلهام

إن من أبين أنواع التناقض التي ظهرت في مسلك الاستدلال بالعقل عند الصاوي ، تقديم حجية الإلهام على حجية العقل ، كما قرر ذلك في طرق معرفة الباري تعالى ، ولا يخفى أن هذا كان منه نتيجة ؛ لمتابعة الأسلاف دون اقتناع كاف فيما تقرر لديهم ؛ لكونه مجانبا لحقيقة الإيمان الفطري ، الذي جبلت عليه النفوس .

ولا بد هنا من بيان أن اعتقاد حصول البيان التام بالشرع ، لا يمنع الاستئناس بما يدل عليه ويوافقه من طريق النظر أو الكشف ، وإنما يقع المحظور في اعتقاد أن ثمة هدى ونور ، يستقل ببيانه دليل سوى دليل الشرع .[2]

وإذا تقرر هذا الأصل العظيم في معرفة ما يأخذ بطريق الإلهام وما يرد ؛ فإنه يظهر الضلال الذي وقع فيه الصاوي ،عندما اعتمد الإلهام في الكشف عن معاني الآيات الكريمة ، دون أن يكون لذلك التفسير مستندا من الأصول التي سار عليها السلف ، في فهمهم لنصوص الكتاب الكريم ، وسيأتي في ذلك مزيد بيان بإذن الله .[3]

---

(1) انظر مبحث : الحكمة والتعليل : ٤١٧ .
(2) انظر مبحث المعرفة : ٨٩ .
(3) انظر مبحث القرآن الكريم : ٢٧٥ .

(المبحث الثاني)

منهجه في الاستدلال

منهجه في الاستدلال بالعقل :

لقد تابع الصاوي أسلافه من المتكلمين ، في استخدام عدد من الأوجه الاستدلالية؛ حتى يتم بها تقرير مبدئه في اعتماد العقل ،كمسلك مستقل في الدلالة على مسائل الإلهيات ، ويمكن عدها فيما يلي :

١- الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد.
٢- الاستدلال بالسبر والتقسيم .
٣ - الاستدلال بالقياس المنطقي.[1]

أولاً : الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد

ويراد به معرفة ما غاب عن الحس ، بطريقة البناء على المشاهد [2].

أما عن مكانته في الاستدلال ، فكثيراً ما يعول المتكلمون لتنظير أصولهم العقلية في تقرير القضايا الإلهية عليه ؛ حتى قطع شيخ الإسلام بأن هذا معتمدهم في تقرير ما ذهبوا إليه فيها ، يقول رحمه الله :" إن مبنى كلامهم في الإلهيات ، إنما هو القياس على ما وجدوه في المشهودات ، لا طريق لهم غير ذلك أصلاً ". [3]

وقد استدل به المتكلمون لإثبات ما أثبتوه من الصفات ، كما استدلوا به أيضا في نفي ما نفوه منها ؛ فأولوه أو فوضوا معناه ، ويلزم لصحة هذا المسلك وجود الجامع العقلي ، الذي بموجبه يصح القياس ، وقد يكون علة أو شرطاً ، مثال ذلك ما أورده شارح المواقف في بيان أن العالم هو من قامت به صفة العلم ، فقد اعتمد ما عليه القدماء من الأشاعرة وهو قياس الغائب على الشاهد ؛ فإن العلة واحدة والشرط لا يختلف غائبا وشاهدا ؛ ولا شك أن علة كون الشيء عالماً في الشاهد هو العلم ، فكذا في الغائب، وحد العالم ههنا من قام به العلم ، فكذا حده هناك، وقس على ذلك سائر الصفات [4] .

ويتابع الصاوي أسلافه في ذلك ، حيث استخدم هذا النوع من مسالك الاستدلال العقلي ، في إثبات صفات المعاني ، وهي الصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة ،

---

(1) انظر مسالك المتكلمين في الاستدلال بالعقل كتاب : منهج إمام الحرمين ، لشيخنا الفاضل: د/أحمد آل عبد اللطيف: ١٣٩.
(2) انظر المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار:١٦٧.
(3) بيان تلبيس الجهمية:(٤٩٨/٢).
(4) المواقف للإيجي:(٦٩/٣).

فيقول على سبيل المثال في دليل صفة الحياة : " أن نقول : الله تعالى متصف بالقدرة والإرادة والعلم ؛ وكل من كان كذلك تجب له الحياة ، فينتج الله تجب له الحياة ".

كما يتابعهم في نفي ما سواها بالتأويل أو التفويض ، فيقول في صفة الحياء، منتهجاً نفس المنهج السابق : " الحياء في حق الحوادث تغيير و انكسار ، يعتري الإنسان من فعل ما يعاب ، ولازمه الترك ، فأطلق في حق الله ، وأريد لازمه وهو الترك " [1].

مناقشة :

يعترض على هذا النوع من الاستدلال ؛ بأنه لا يصح طرده في جميع الوجوه، وذلك لعدم استواء طبيعة الشاهد والغائب ، وهذا ما أنكره ابن رشد على المتكلمين في استخدامهم هذا النوع من الاستدلال ، في الحكم على جميع الأعراض بالحدوث ، يقول : " فتزول أدلتهم على حدوث جميع الأعراض إلى قياس الشاهد على الغائب ، وهو دليل خطابي إلا من حيث النقلة معقولة بنفسها ، وذلك عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد على الغائب " [2].

وقد أبطل الشيخ أبو الحسن الأشعري[3] مقولتهم في نفي اليدين ، وتأويلها بالنعمة استدلالاً بقياس الغائب على الشاهد ببيان أنه لا يصح اعتماده في صفات الله لما يؤول إليه من نفي الكثير منها بالرغم من تسليمهم باتصافه عز وجل بها ، يقول : " ويقال لهم : لم أنكرتم أن يكون الله تعالى عنى بقوله بيدي يدين ليستا نعمتين؟ فإن قالوا : لأن اليد إذا لم تكن نعمة لم تكن إلا جارحة . قيل لهم : ولم قضيتم أن اليد إذا لم تكن نعمة لم تكن إلا جارحة وإن رجونا إلى شاهدنا أو إلى ما نجده فيما بيننا من الخلق ، فقالوا : اليد إذا لم تكن نعمة في الشاهد لم تكن إلا جارحة .

قيل لهم : إن عملتم على الشاهد وقضيتم به على الله تعالى ، فكذلك لم نجد حياً من الخلق إلا جسماً لحماً ودماً فاقضوا بذلك على الله ـ تعالى عن ذلك ـ ، وإلا كنتم لقولكم تاركين ، و لاعتلالكم ناقضين ، وإن أثبتم حياً لا كالأحياء منا ؛ فلم أنكرتم أن تكون اليدان اللتان أخبر الله تعالى عنهما يدين ليستا نعمتين ، ولا جارحتين ، ولا كالأيدي " [4].

****

---

[1] انظر مبحث الأسماء والصفات : ١٨٤.

[2] الكشف عن مناهج الأدلة :١٠٩.

[3] علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن قيس الأشعري اليماني ، تنسب إليه الطائفة الأشعرية ولد بالبصرة سنة:٢٧٠، كان على مذهب الاعتزال تتلمذ على يد أبي علي الجبائي وبعد ذلك فارقه إلى الأشعرية ومنه إلى مذهب السلف وله مؤلفات كثيرة رد فيها على المعتزلة والخوارج .شذرات الذهب:(٣٠٣/٢) ومعجم المؤلفين:(٧/ ٣٥).

[4] الإبانة:١٣٦.

وشيخ الإسلام رحمه الله لبيان ضلال هؤلاء المتكلمين في استدلالهم بهذا الدليل يذكر ما وقعوا فيه من تناقض واضطراب نتيجة لاتباعهم مسلك الابتداع ، يقول : " المتكلمون والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالاتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطر بين، كل منهم يستعمله فيما يثبته ويرد على منازعه ما استعمله في ذلك ، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو دونه ، وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم ، بل صار قبوله ورده هو بحسب القول ، لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي "[1].

وبهذا فهو يظهر أن أساس ما وقع فيه المتكلمون من الاضطراب والتناقض، حيث اتباع المذهب هو الأساس الذي يحملهم على الاستدلال به في الإثبات أو النفي لا حجة لهم في ذلك ، ، يقول رحمه الله : " فان قيل : هذه الحجة مبناها على قياس الغائب على الشاهد وهو باطل ، قيل : قياس الغائب على الشاهد باتفاق الأمم ينقسم إلى حق وباطل فإن لم يتبين أن هذا من الباطل لم يصلح رده بمجرد ذلك "[2].

والمعلوم أن القياس المعتمد في حق الباري تعالى هو قياس الأولى الذي دل عليه الكتاب العزيز ، حيث قال المولى تعالى : {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} (النحل:٦٠).

*****

ثانياً : الاستدلال بالسبر والتقسيم

السبر في اللغة : التجربة و الاختبار ، يقال : سبر الشيء سبرا حزره وخبره ، والسبر: استخراج كنه الأمر .[3]

والتقسيم : حصر الأوصاف الممكنة للمحل.[4]

فالسبر والتقسيم في الاصطلاح : حصر الأوصاف في الأصل وإبطال ما لا يصلح ليتعين ما بقي ، وهو إيراد أوصاف الأصل أي المقيس عليه ، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية [5].

وقد استخدم هذا النوع من الاستدلال العقلي في كثير من قضايا الفقه والأصول وذلك لمعرفة العلة الصحيحة التي ترتب عليها الحكم .

---

(1) بيان تلبيس الجهمية :(٣٢٦/١).
(2) المرجع السابق:(٤٩٥/٢).
(3) لسان العرب :(١٩١٩/٤).
(4) التعاريف:(١٩٨),وانظر التعريفات :١٥٥.
(5) المرجع السابق:(١٩٨).

كما استخدمه المتكلمون أيضا في إثبات مسائل الاعتقاد ، يقول الإيجي : " وثانيها أي ثاني الأمور التي هي أشهر الطرق المثبتة للعلة المشتركة السبر ، كأن يقال مثلاً علة كون السواد مرئياً : إما وجوده، أو كونه عرضاً ، أو محدثاً ، أو لوناً، أو كونه سواداً ، والكل باطل سوى الوجود ، والله سبحانه موجود فيصح رؤيته ". [1]

وقد تتعدد الغاية من استعمال السبر والتقسيم في الحكم ، فقد يراد به إبطال جميع الأقسام الواردة ، وقد يراد به إبطال بعضها أو تصحيح الجميع[2].

والصاوي متابعة لمنهج المتكلمين نراه يستخدم هذا النوع من الاستدلال العقلي للوصول إلى ما يرمي تقريره من المسائل العقدية ، ومن ذلك تقريره لدليل التمانع في إثبات الوحدانية ، يقول : " لو فرض إلهان وأرادا معاً إيجاد شيء والآخر إعدامه ، فإما أن يتم مرادهما معاً وهو باطل ؛ للزوم اجتماع الضدين ، أو لا يتم مرادهما معاً وهو باطل أيضا للزوم عجز من لا يتم مراده ، وعجز من يتم مراده أيضا ؛ لوجود المماثلة بينهما ، فبطل التعدد وثبتت الوحدانية .

وإذا فرض اتفاقهما فهو باطل أيضا لوجود التوارد ، وتقريره أيضا أن يقال : لو فرض إلهان ، وأرادا معا إيجاد شيء فإما أن يحصل بإرادتهما معا ، وذلك باطل لأنه يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، أو يسبق إلى إيجاده فيلزم عليه عجز الآخر ، أو تحصيل الحاصل ، ويلزم عجز الأول لوجود المماثلة بينهما "[3]

فأبطل جميع الاحتمالات الممكنة من وجود إلهين قادرين .

****

هذا وليس في استخدام هذا الضرب من الاستدلال ما يخالف الحق فقد وجد في القرآن الكريم بعض صور منه ، وذلك في قوله تعالى : {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ } (الطور:٣٥)

فقد بينت الآية الكريمة أن جميع الأقسام الممكنة من المتسبب في الخلق سوى الله تعالى باطلة ، فإما أن لا يكون ثمة خالق لهم ، وهذا باطل وإما أن يكون الخالق هو نفس المخلوق وهذا باطل ، فتعين أن يكون الخالق هو الرب تعالى ، وقد حذف هذا القسم لظهوره [4]

وقد درج العلماء على استخدام هذا النوع من الاستدلال لتقرير الحق وهذا كثير في كلام شيخ الإسلام رحمه الله ، ومن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام في بيان دليل القدرة ، يقول : " والدليل على قدرته إيجاده الأشياء وهي إما بالذات وهو محال وإلا

---

(1) الموقف:١٩٣.
(2) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار:٩٩.
(3) حاشية الجلالين :(٢٩٢/٢) ، وانظر : حاشية الخريدة البهية :٦٣، وحاشية جوهرة التوحيد :٢١.
(4) أضواء البيان ، للشنقيطي:(٣٨٩/٤)

لكان العالم وكل واحد من مخلوقاته قديماً وهو باطل فتعين أن يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب "[1]

ومع صحة الدليل إلا أن خطأ الأشاعرة هنا يتجه إلى استخدامهم الدليل ، ويتضح هذا من خلال الدليل الذي ذكره الإيجي ، فإنه جعل العلة المصححة للرؤية هي الوجود ، ولا شك أن في هذا الاختيار ضعف ، لأنه إذا صح وجب سحب الحكم بصحة الرؤية لكل موجود وهذا مما لا يسلم لهم ، إذ لأمكن رؤية الروائح والأصوات لكونها موجودة ، وقد علم بطلان هذا بالضرورة ، وكان السبب في اختيارهم هذا المصحح هو محاولة التفلت من إلزامهم بإثبات الجهة لله تعالى ، وهذا ما ألزمهم به شيخ الإسلام رحمه الله وأبان به فساد مذهبهم في نفي الجهة عن الله تعالى ، والصحيح أن الرؤية تثبت عند سلامة البصر ، وكون المرئي في جهة ، وقيامه بالنفس[2] .

ثالثاً : الاستدلال بالقياس المنطقي

" القياس قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ، كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث ، فإنه قول مركب من قضيتين ، إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما : العالم حادث " [3] .

ويعد هذا المسلك من المسالك العقلية الدخيلة على الفكر الإسلامي ، فلم يكن استعماله في إثبات العقائد مما ألفه الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين ، بل كان من العلوم المردودة التي كثر ذم أهل العلم لها ، ولكن مع تأثر الغزالي به وانتشار تقعيده لعلم الأصول بالأسس التي بني عليها صار له تعلق كبير بإثبات العقائد الإلهية عند المتكلمين من بعده [4] . يقول الغزالي رحمه الله : " فكل قياس لم يكن بنظم مقدمات ضرورية ، أو بنظم مقدمات مستنتجة من ضرورية ، فلا حجة فيه فهذا هو القياس المعقول ، وإنما ينتظم أبداً من مقدمتين : إما مطلقة[5] ، وإما تقسيمية[6] ، وقد تسمى حملية وشرطية[7] ، أما المطلقة ، فكقولنا : العالم حادث ، وكل حادث فله سبب ، فهاتان مقدمتان : الأولى حسية [8] ، والثانية ضرورية عقلية ، ونتيجته أن لحوادث العالم إذا سبباً "[9] . ويطبق الإيجي[10] القياس المنطقي بصورته الاقترانية[11] ليستنتج نفس القضية

---

(1) شرح العقيدة الأصفهانية:٥٤.

(2) انظر الدرء: (٢٤٧/١) ، (٢٣٩/٧) ، ومجموع الفتاوى:(٨٤/١٦) ، وانظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة :(١٣٧٨/٣).

(3) التعريفات للجرجاني:٢٣١.

(4) انظر الرد على المنطقيين، لشيخ الإسلام:٣٣٧.

(5) يعني بها الحملية وسميت بذلك لأن الحكم فيها أطلق بلا شرط أو قيد.

(6) يعني بها القضية الشرطية التي قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة بحسب الأداة التي تربط بين جزئيها .انظر المعجم الفلسفي :(١٩٥/٢).

(7) القضية الحملية هي المكونة من محمول وموضوع ،أو مسند ومسند إليه كقول القائل : محمد ناجح، فمحمد هنا هو الموضوع، وناجح وهو المحمول ، وتعرف بأنها: التي يحكم فيها بإثبات شيء بشيء أو نفي شيء عن شيء .أما الشرطية فهي التي تتكون من قضيتين حمليتين يربط بينهما أداة شرطية تسمى القضية الأولى: مقدم، والثانية:تالي ، كقول القائل:إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.انظر تسهيل المنطق، عبد الكريم الأثري:٣٧.

(8) المعارف الحسية هي التي يكون مسند التصديق بها أحد الحواس الخمس كالسمع أو البصر ، فالطعن بها طعن في صدق ما تمليه الحواس.

(9) فضائح الباطنية:٨٥.

فيقول : " قد علمت أن العالم إما جوهر أو عرض ، وقد يستدل بكل واحد منهما إما بإمكانه أو بحدوثه ، فهذه وجوه أربعة :

الأول : الاستدلال بحدوث الجواهر، وهو أن العالم حادث، وكل حادث فله محدث.

الثاني : بإمكانها وهو أن العالم ممكن ، لأنه مركب وكثير ، وكل ممكن فله علة مؤثرة " .[1]

ومن هنا نجد تأثر الصاوي به واضحاً ، وذلك في تطبيقه لبعض صوره عند إثبات عدد من قضايا الإلهية ، فمثلاً إثبات وجود الله تعالى ، يرى الصاوي أن دليل الحدوث أو الإمكان الذي ابتدعه المتكلمون على طريقتهم من أهم الأدلة التي يصح بها إثبات وجود الباري تعالى ، فيقول مستدلاً به على هيئة القياس الاقتراني : " العالم ممكن ، وكل ممكن له صانع ، فالعالم له صانع .
أو العالم حادث ، وكل حادث له صانع ، فالعالم له صانع ".

ويذكر موضحاً طريقة الاستدلال للقضية الصغرى وهي العالم حادث مستخدما نفس الدليل ولكن بأكثر من مقدمتين ، فيقول : " العالم الحادث ، أما المقدمة الأولى التي ينبني عليها دليل حدوث العالم : إثبات أن العالم متغير ؛ حيث علمت بالمشاهدة .

أما المقدمة الثانية : كل متغير حادث ، فإن كان موجوداً بعد عدم فحدوثه ظاهر ، و إن كان معدوما بعد وجود ، فكل ما جاز عليه العدم قطعا يستحيل عليه القدم .

ثم يبين وجه التلازم بين التغير والحدوث بتقسيم العالم إلى أجرام و أعراض " فحدوث الأعراض بمشاهدة التغير و الأجرام لملازمتها لها ، و ملازمة الحادث حادث بالضرورة ".

فيصل بذلك إلى صحة المقدمة الأولى : " فينتج العالم حادث ".[2]

وأما دليل القضية الكبرى : " كل حادث له محدث " فيستند إلى وجوب إثبات المرجح الذي كان به ترجيح الوجود على العدم ، يقول : " وإلا لزم الترجيح من غير مرجح وهو محال ، فينتج العالم لابد له من محدث " .[3]

****

[10] عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشيرازي الشافعي ، فقيه أصولي لغوي، من مؤلفاته:الرسالة العضدية في الوضع،شرح منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، المواقف في علم الكلام ، توفي سنة:٧٥٣ انظر شذرات الذهب :(١٧٤/٦)، ومعجم المؤلفين:١١٩.

[11] القياس الإقتراني سمي بذلك لأن عناصره فيها اقتران ونتيجته في مقدمتيه بالقوة لا بالفعل ، يعني بالمادة لا بالصورة والهيئة ، يقول الجرجاني:" هو ما لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه بالفعل ، كقولنا: الجسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث ، ينتج الجسم محدث،فليس هو ولا نقيضه مذكورا في القياس بالفعل.التعريفات: ٢٣١..

(1) المواقف للإيجي:(٧/٣).

(2) حاشية الجوهرة :١٥.

(3) حاشية جوهرة التوحيد:١٥،١٦،و انظر :حاشية الخريدة البهية : ٤٨،٤٩.

المناقشة :

لقد وجه شيخ الإسلام عدداً من النقوض لمسلك الاستدلال الأرسطي كشف فيها عن الكثير من ضلالات معتقدهم في الإلهيات ، والتي بني على أساسها قواعد المنطق ونظرياته ، ولعلي أشير إلى أهمها على ما يسمح به الحال مع التأكيد أنني هنا لست بصدد مناقشة هذه القضية بذاتها لأن النقاش سيأتي بها لاحقا بإذن الله [1] ، وإنما يهمني إعطاء فكرة نقدية لهذا المنهج الذي تأثر بها المتكلمون كثيراً في المسائل الأصولية.

لقد كان من أهم النقود التي وجهها شيخ الإسلام رحمه الله للمنطق الأرسطي ، ما اسندوه إلى القياس المنطقي من مصداقية في تقرير الحقائق ، حتى جزموا بأنه لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس ، إذ لا مستند لهم في هذا الحصر إلا ادعاء لا بينة لهم عليه ، ومع عدم موافقة المتكلمين لهم على هذا الادعاء بالكلية ، إلا أن اعتمادهم عليه في تقرير أصول الدين يعد دليلا على موافقتهم في كونه دليلا يتوصل به إلى تقرير الحقائق ، وهذا ما يرد عليهم .

بيان ذلك أن الأساس في القياس وجود القضية الكلية كقول المتكلمين كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، فإن استنادهم في هذا التعميم إنما يتحقق بالاستقراء الذي لا تكون نتائجه قطعية الدلالة لتطرق الاستثناء إليها ؛ بسبب نقصانه وعدم الجزم بشموله مما يقضي بظنية تعميمه على المجموع ، ومن هنا فإن الأساس الذي أقاموا عليه برهان القياس المنطقي مهدد بالنقض من أساسه عند وجود المعارض المقتضي لذلك .

إذ الاستقراء ينقسم إلى نوعين بحسب ما يستند إليه من مرجعية الحكم ، فقد يكون استقراء تاما بحيث تصدق لفظة (كل) على جميع أفراد الموضوع : المحكوم عليه ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم : (كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام)[2] ، وقد حكم عليه بأنه استقراء تام لأنه وحي معصوم ، فتصديقه من تصديق المرسل سبحانه وتعالى .

أما الاستقراء الناقص فهو كل حكم على الموضوع كان أساسه التجربة ، ومن المعلوم أن التجربة الحسية دلالة تعميمها ظنية ، إذ الحكم على الأفراد إنما يتحقق صدقه على من وقعت عليه التجربة حقا ، أما ما خلا ذلك فهو قياس ذهني قد يتعرض لنقض من فرد واحد ، فقول القائل : كل نار محرقة ، إنما توصل إليه بما شاهده من النيران التي جربها بحواسه ، أما ما خلا ذلك فهو قياس توصل إليه بالأفراد الذين تحقق من صدق الحكم عليهم ، لذا فإن هذا الحكم قد يتطرق إليه النقصان بمخالفة فرد من أفراد النيران لهذا التعميم ، كالنار التي ألقي فيها إبراهيم عليه السلام فإنه تخلف إحراقها بأمر الله تعالى ، والذي أريد أن أتوصل إليه هنا أن كل تعميم بني على

---

(1) انظر مبحث الاستدلال على وجود الله: ١٠٤ .

(2) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الأشربة ـ باب بيان أن كل مسكر خمر ، رقم الحديث:٥١٨٩.

الاستقراء التجريبي فهو استقراء ناقص ، إذ أساس تحكيمه إعمال قياس الغائب على الشاهد وقد علم إمكان تطرق المنع إليه والذي يقضي بانتقاضه من أصله .

ـ ومن جهة أخرى فإذا كان العلم بصدق هذه القضية الكلية ضروريا أو كما يعبر عنه بالبدهي امتنع وجود الحاجة إليها ، ومثال ذلك قول المتكلمين كل حادث له محدث فإن هذه القضية الكبرى التي هي مقدمة البرهان يمكن الاستغناء عنها لبداهتها ، فلا يكون هناك حاجة لذكرها ويكتفى بالنتيجة لظهور هذه المقدمات وبداهتها وهي : العالم له محدث ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله في بيان هذا: " فما من قضية من هذه القضايا الكلية التي تجعل مقدمة في البرهان ، إلا والعلم بالنتيجة ممكن بدون توسط ذلك البرهان ، بل هو الواقع كثيراً .

فإذا علم أن كل واحد فهو نصف كل اثنين ، وأن كل اثنين نصفهم واحد فإنه يعلم أن هذا الواحد نصف هذين الاثنين ، وهلم جراً في سائر القضايا المعينة من غير استدلال على ذلك بالقضية الكلية...

وكذلك إذا قيل : هذا محدث ، فلابد له من محدث ، فتلك القضية الكلية وهي قولنا : كل محدث لابد له من محدث ، وكل ممكن لابد له من مرجح يمكن العلم بأفرادها المطلوبة بالقياس البرهاني عندهم ، بدون العلم بالقضية الكلية التي لا يتم البرهان عندهم إلا بها، فيعلم أن هذا المحدث لابد له من محدث ، وهذا الممكن لابد له من مرجح "[1].

ـ ثم إن ما اشترطوه لصحة القياس من وجود مقدمتين ، وإذا زاد الأمر لحاجة الاستدلال سموه مركبا وردوه مع تعدده لبيان المقدمتين ، لحصول النتيجة المطلوبة لا يصح لهم ، وذلك لأن " الدليل قد يكون مقدمة واحدة ، وقد يكون مقدمتين ، وقد يكون مقدمات بحسب حاجة الناظر المستدل ، إذ حاجة الناس تختلف ، فقد يصل المستدل إلى المطلوب بمقدمة واحدة وقد يحتاج لأكثر ، إذ المقصود هنا أن وجه الدليل : العلم بلزوم المدلول له ـ أي العلم بوجه دلالة الدليل على ما يدل عليه ـ، سواء سمي استحضاراً أو تفطنا أو غير ذلك ، فمتى استحضر في ذهنه لزوم المدلول له علم أنه دال عليه . وهذا اللزوم إن كان بيناً له ، وإلا فقد يحتاج في بيانه إلى مقدمة أو ثنتين أو ثلاثة أو أكثر [2]

دل على ذلك نهج من وجب اتباعهم والتزام سبيلهم من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان ، فإنه لم يكن أحد منهم يلتزم هذا النوع من الاستدلال وإنما يكون بحسب ما يقتضيه المقام من المقال [3].

لذا فإن الكثير من " نظار المسلمين يعيبون طريقة أهل المنطق ، ويبينون ما فيها من العي واللكنة وقصور العقل وعجز النطق . ويبينون أنها إلى إفساد المنطق

---

(1) الرد على المنطقيين:(١٢١/١).
(2) الرد على المنطقيين:(١٢٣/١).
(3) المرجع السابق:(١٩٠/١ـ١٩٥) بتصرف.

العقلي واللساني أقرب منها إلى تقويم ذلك . ولا يرضون أن يسلكوها في نظرهم ومناظراتهم ، لامع من يوالونه ولا مع من يعادونه "[1].

*****

ثالثاً : منهجه في الاستدلال بالقرآن والسنة

لقد واجه المتكلمون في تثبيت أصولهم القائمة على اعتماد العقل أساساً في العقائد الأصولية الكثير من المعارضات الشرعية ؛ إذ تقتضي حقيقة الإيمان المنجي الإقرار بها بل والتصديق بها جزماً ، فحين بنى المتكلمون أصل اعتقادهم في إثبات وجود الله تعالى على دليل الحدوث المعروف ،التزموا للإبقاء على سلامته من المعارضة عددا من الثوابت العقلية - عندهم - اعتقدوا أنها من اليقينيات ، ومع ذلك فقد كان في هذه الأصول العقلية المبتدعة ما يخالف الكثير من الأدلة الشرعية التي مبنى التصديق بها الإيمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة .

وتماديا في التمسك بهذه الأصول المبتدعة ، وإلحاحا في التأصيل لها ، فقد قام المتكلمون بالطعن في الأدلة الشرعية التي تخالف ما ظنوه قواطع عقيلة ، ولكن على هيئة يبقى بها الإيمان على ظاهره من التصديق الشامل لكل ما جاء به الكتاب والسنة ، وكان لهم في ذلك سبيلان ؛ الطعن في الثبوت والطعن في الدلالة ، أما الطعن في الثبوت فقد راموا به إبطال المعارض الشرعي الذي لم يثبت بالطريق المتواتر ، فكان حجتهم في عدم اعتماده في رد مسلماتهم العقلية كونه ظني الثبوت ، فحكموا بعدم جواز الأخذ به في العقائد .

وأما الطعن في الدلالة ، فقد اعتقدوا أن دلالة النصوص الشرعية ظنية حتى يردوا منها بالتأويل أو التفويض ما عارض منها مسلماتهم العقلية ؛ إذ لا سبيل لهم إلى الطعن في ثبوتها قطعا ، وكان حجتهم في ذلك ما اعتمدوه أساسا في تقرير العقائد من القطع بدلالة العقل وتقديمه على دلالة النقل ، وإمعانا في إعمال هذا الأصل المبتدع ؛ فقد طعنوا حتى في مسالك البعض منهم حين انتهجوا مسلك الاستدلال بالشرع في تقرير بعض ما قد أقروا بوجوبه بطريق العقل من المسائل العقدية كوجوب النظر مثلا ، يقول الإيجي : " أما أصحابنا فلهم في إثبات وجوب النظر المؤدي إلى المعرفة مسلكان : الأول : الاستدلال بالظواهر من الآيات والأحاديث الدالة على وجوب النظر في المعرفة ، نحو قوله تعالى : ﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (يونس:١٠١)

وقوله تعالى : ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ (الروم:٥٠).

فقد أمر بالنظر في دليل الصانع وصفاته والأمر للوجوب كما هو الظاهر المتبادر منه.

---

(1) المرجع السابق:(١٩٦/١) وقد أشار بذلك شيخ الإسلام إلى حال المتكلمين قبل زمن الغزالي الذي أدخل هذا الفن الدخيل في تقنين الأصول.

ولما نزل : {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ} (آل عمران:١٩٠).

قال عليه الصلاة والسلام: (ويل لمن لاكها أي مضغها بين لحييه أي جانبي فمه ولم يتفكر فيها) [١] فقد أوعد بترك التفكر في دلائل المعرفة فهو واجب، إذ لا وعيد على ترك غير الواجب ، وهذا المسلك لا يخرج عن كونه ظنيا غير قطعي الدلالة، لاحتمال الأمر غير الوجوب ، وكون الخبر المنقول من قبيل الآحاد ". [٢]

بل قد أدى بهم هذا الزعم إلى الجزم بأن جميع المسائل التي يرجع فيها إلى النقل عندهم - لعدم إمكان الاستدلال عليها بالعقل - دلالتها ظنية ، حيث يستقل النقل بالدلالة عليها دون العقل ، يقول الإيجي : " واعلم أن مسألة الأفضلية لا مطمع فيها في الجزم واليقين ؛ إذ لا دلالة للعقل بطريق الاستقلال على الأفضلية بمعنى الأكثرية في الثواب ، بل مستندها النقل ، وليست هذه المسألة مسألة يتعلق بها عمل فيكتفي فيها بالظن الذي هو كاف في الأحكام العملية ، بل هي مسألة علمية يطلب فيها اليقين، والنصوص المذكورة من الطرفين بعد تعارضها لا تفيد القطع على ما لا يخفى على منصف ، لأنها بأسرها إما آحاد ، أو ظنية الدلالة مع كونها متعارضة أيضاً ". [٣]

ومن هذا النص المتقدم يتبين أنه لا سبيل عند المتكلمين إلى اعتقاد اليقين في المسائل الشرعية إلا بما يستدل له بطريق العقل ، إما بالأصالة كمعرفة الله تعالى بصفاته ، أو بالاعتضاد كأخبار اليوم الآخر ، حيث علم بالعقل إمكانها ، أما خلا ذلك فتبقى دلالتها ظنية ؛ إذ لا سبيل إلى العقل في إثباتها أو ردها.

وببيان هذا الأصل الفاسد الذي اعتمده المتكلمون في الاستدلال بالأدلة الشرعية يمكن فهم موقفهم من الألفاظ الشرعية من حيث دلالتها على المعاني العقدية:

أولاً : الاستدلال بالنص

النص في اللغة مأخوذ من الارتفاع ، يقال : نص الحديث ينصه نصاً رفعه ، وكل ما أظهر فقد نص ، و نصت الظبية جيدها رفعته ، والمنصة ما تظهر عليه العروس لترى . [٤]

وفي الاصطلاح : ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في المتكلم ، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى ، فهو ما لا يحتمل إلا معنى واحداً ، وبالتالي : فهو مما لا يحتمل التأويل . [٥]

---

(١) أخرجه ابن حبان بنحوه في صحيحه عن عائشة ، وفيه:(ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها): كتاب الرقائق - باب التوبة ، رقم الحديث:٦٢٠:(٣٨٦/٢).

(٢) المواقف:(١٤٨/١).

(٣) المواقف:(٩٣٦/٣)،ولإبطال ما اشتبه عليه في أمر الأفضلية انظر مبحث الإمامة : ٤٦٢ .

(٤) لسان العرب : (٤٤٤١/٧).

(٥) التعريفات : ٢٦٩، وانظر التعاريف : ٦٩٩.

كما يعرف بأنه : " ما لا يتطرق إليه احتمال يعضده دليل ، فإن تطرق إليه احتمال لا دليل عليه ؛ فلا يخرج عن كونه نصاً " [1].

ولما كان التأويل عند المتكلمين مما يعم جميع النصوص الشرعية التي تدل على مخالفة ما ذهب إليه المتكلمون في القضايا الإلهية ؛ إذ المعول عليه في تلك المسائل هو العقل وليس النقل ، فإن أيَّ آي من القرآن الكريم أو الحديث النبوي لا يستدل به على جهة القطع في الدلالة على مقتضى إعماله ؛ ما لم يدل على مقتضاه بدليل العقل.

ومن هنا فإن الصاوي كأسلافه من المتكلمين لم يعملوا الدلالة النصية للكتاب الكريم ، والحديث الشريف على الأحكام العقدية إلا في السمعيات فقط ، أو أجازوه فيه ، فليس للتفريق أساس بين الظاهر والنص من الأدلة الشرعية إلا ذلك التقسيم الآنف الذكر ، ومع ما يتشدق به المتكلمون من وجود القرائن والتي يرجعونها إلى قطعية الدلالة العقلية فإن الصحيح فيها أنها ليست بدليل يمكن بها رد النص وتقديمه عليه ، وهذا يرجع إلى ما تقدم إجمال القول فيه من العلاقة بين النص الصحيح والعقل الصريح ، ولعلي أذكر بعضاً من الأمثلة التي تدل على استدلال الأشاعرة بقطعية الدلالة عند عدم وجود المعارض العقلي على مذهبهم ، يقول الباقلاني[2] في حكم مرتكب الكبيرة في الآخر: " فإن قال : فما تقولون في مذنبي أهل ملة الإسلام ، هل يجوز العفو عنهم حتى لا يعاقب الفاسق بما كان من ظلمه لنفسه أو غيره ، قيل له : نعم . فإن قال : فما الدليل على ذلك ؟ قيل له : ما قدمناه من حسن العفو من الله ومن غيره ، ومع أن الله تعالى قد بين ذلك في نص كتابه فقال : "{إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} (النساء:٤٨)

فاستثنى من المعاصي التي يجوز أن يغفرها الشرك فألحقت الأمة به ما كان بمثابته من ضروب الكفر والشرك " [3]

وكذلك سائر مسائل الاعتقاد التي يستدل لها بنصوص الكتاب أو السنة كالإيمان باليوم الآخر والجنة والنار ، وغير ذلك .

ومن هنا كانت متابعة الصاوي للمتكلمين من قبله في الاحتجاج بنصوص الكتاب والسنة ؛ فيما يرى صحة الاكتفاء بدلالتها ، ومن ذلك استدلاله على عدم خلود مرتكب الكبيرة في النار بالآية السابقة كغيره من الأشاعرة ، يقول : " أما المعاصي فلا تبطل ثواب الأعمال الصالحة خلافاً للمعتزلة القائلين بأن الكبائر تحبط الأعمال كالردة ، ورد كلامهم بقوله تعالى : { وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} (النساء: ٤٨) " [4].

---

[1] روضة الناظر وجنة المناظر: (٥٦١/٢).

[2] هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري المالكي الأصولي المتكلم ، صنف الباقلاني تصانيف واسعة في الرد على الفرق المختلفة توفي سنة:٤٠٣ ، انظر في ترجمته : وفيات الأعيان: (٢٦٩/٤)، وشذرات الذهب : (١٦٨/٣).

[3] التمهيد :٤٠٣ .

[4] وانظر مبحث الأسماء والأحكام : ٢١٨ .

ويقول مستدلاً لوزن الأعمال : " يجب الإيمان بأن العباد توزن أعمالهم خيراً كانت أو شراً ، وبالميزان أي الآلة الحسية التي يوزن بها ، قال تعالى: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} (الأنبياء:٤٧) "[١] .

وكما ظهر استدلال الصاوي جليا في هذه المسائل العقدية بنص الكتاب فقد ظهر أيضا في السنة المباركة ، إلا أن تجوزه ملحوظا في الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات في قضايا العقيدة ، وهذا مما يرد عليه ، مع أن موقفه من قبول حديث الآحاد وعدم الطعن في ثبوته مما يحمد له.

ومن استدلاله بالصحيح منها الإيمان بما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، من أمور الآخرة ، يقول : " يجب علينا الإيمان بحوض نبينا صلى الله عليه وسلم ، من أنكره فسق وبدع ، وهو كبير متسع طوله شهر وزواياه سواء ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك ...)[٢]

أما الاستدلال بالحديث الضعيف ، أو ما لا يعلم سنده فكثير ، ومن ذلك ؛ إخباره عن تفاصيل الدابة ، ويأجوج ومأجوج وغير ذلك ، فقد استدل بأحاديث بعضها منقطع ، والبعض الآخر غير معروف السند [٣]

ثانياً: الاستدلال بالظاهر:

" الظاهر هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ويكون محتملا للتأويل والتخصيص ، وما ظهر المراد منه للسامع بنفس الكلام ، كقوله تعالى :{ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} (البقرة:٢٧٥)

وقوله تعالى : {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ } (النساء:٣) ". [٤]

ويرى الأشاعرة بناء على ما تقدم أن كل دليل احتمل التأويل لوجود القرينة العقلية التي تقضي بمعارضة الأخذ بالظاهر عندهم وجب تأويله بما يدفع ذلك التعارض ، مع محاولة عدم الخروج عن اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم .

ويظهر هذا جليا في تأويلهم لظواهر الكتاب والسنة التي دلت على اتصاف المولى تعالى بالصفات سوى ما أثبتوه منها بدليل العقل ، وهي الصفات السبع المعروفة ، وكانت القرينة العقلية التي اعتمدوها لصرف الدليل عن ظاهره ؛ هي اعتقاد أن في الأخذ بظواهر هذه الأدلة ما يقدح في أصل تنزيه المولى تعالى عن مشابهة الحوادث .

---

(١) انظر مبحث حقائق يوم القيامة : ٣٨٠ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الفضائل - باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته ، رقم الحديث:٥٩٢٨.

(٣) انظر مبحث أشراط الساعة : ٣٦٠ .

(٤) التعريفات:١٨٦.

وقد أدى هذا الاعتقاد الغالي في تقديم العقل على أدلة الشرع في معرفة الحقائق على جهة القطع ؛ إلى أن حكم بعض المتكلمين على عموم أدلة الكتاب والسنة بأنها ظواهر ، وليس فيها نصوص تفيد اليقين ، كل ذلك لإمكان معارضتها بالدليل العقلي الذي اعتقدوا فيه اليقين ، يقول الآمدي[1] : " وعلى الجملة فلسنا نعتمد في هذه المسألة على غير المسلك العقلي الذى أوضحناه ، إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية ، والاستبصارات العقلية ، وهي مما يتقاصر عن إفادة القطع واليقين ، فلا يذكر إلا على سبيل التقريب ، واستدراج قانع بها إلى الاعتقاد الحقيقي " [2]

ومن هنا فقد وقف الصاوي من ظواهر نصوص الكتاب والسنة موقفا متعسفا للغاية ، حيث رمى من أخذ بظاهرهما بالكفر ؛ وكان هذا نتيجة لما تقرر عنده من إمكان وجود المعارض العقلي الذي يقضي بتقديمه على النقل في مسائل المعرفة والتوحيد ، وأن في عدم تأويل الدليل بما يدفع ذلك المعارض العقلي ما يؤدي إلى اعتقاد مماثلة الرب تعالى للحوادث .

يقول في عد أصول الكفر: " والتمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية ، والقواطع الشرعية ، فالتمسك بظاهر الكتاب والسنة أصل ضلال الحشوية ، فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة ، عملا بظاهر : {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه:٥) ، { أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ}(الملك:١٦)} " [3].

******

المناقشة :

وحتى يتم بيان أصل الضلال الذي حمل الصاوي وسابقيه من المتكلمين على عد الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من الكفر لابد من الكشف عن أمرين :

الأول : حكم الأخذ بظواهر الكتاب والسنة.
الثاني : متى يصار إلى التأويل.

أما عن حكم الأخذ بالظاهر فإنه مما تقرر عند علماء الأصول وجوب الأخذ به، فإنه لا يسمى بذلك إلا لكون ظاهره مما يتبادر إلى الذهن في الدلالة على المعنى المراد حتى ظهر معناه للمخاطب ، ولا يصار إلى ما يمكن أن يحتمله الدليل من المعنى المرجوح إلا لقرينة.

---

(1) هو سيف الدين أبو الحسن علي ابن أبي علي الحنبلي الشافعي المتكلم برع في الفقه وعلم الكلام والمنطق قال عنه سبط ابن الجوزي:لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصلين وعلم الكلام توفي سنة:٦٣١.شذرات الذهب:(١٤٤/٥).

(2) غاية المرام في علم الكلام ، الآمدي:١٧٤.

(3) حاشية الجوهرة :٢٥٢.وانظر حاشية الجلالين:(١٣١/١).

يقول الإمام الشنقيطي[1] رحمه الله : " اعلموا أن المقرر في الأصول أن الكلام إن دل على معنى لا يحتمل غيره فهو المسمى نصا ، كقوله مثلا : { تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ } (البقرة:١٩٦).

فإذا كان يحتمل معنيين أو أكثر فلا يخلو من حالتين : إما أن يكون أظهر في أحد الاحتمالين من الآخر ، وإما أن يتساوى بينهما .

فإن كان الاحتمال يتساوى بينهما فهذا الذي يسمى في الاصطلاح المجمل ، وحكم المجمل أن يتوقف عنه إلا بدليل على التفصيل .

أما إذا كان نصا صريحا فالنص يعمل به ، ولا يعدل عنه إلا بثبوت النسخ .

فإذا كان أظهر في أحد الاحتمالين فهو المسمى بالظاهر ، ومقابله يسمى محتملا مرجوحا ، والظاهر يجب الحمل عليه إلا لدليل صارف عنه . " [2]

إذاً فالأصل في حكم الأخذ بالظاهر هو الوجوب ، فأين منه هذه المقولة الظالمة التي جعلت الأصل في الأخذ به المنع الذي يقتضي الخروج من الدين بالكلية ؟ لا شك أن هذا إجحاف وضلال يطعن في أصل الإيمان بالأدلة الشرعية كتابا وسنة.

ومن العجب أن الصاوي عند بيان الآداب التي يجب التمسك بها في الأخذ عن الشيخ ؛ أوجب على التلميذ أن يحمل كلام الشيخ على ظاهره ، ولا يعمد إلى تأويله ، معللا ذلك بأنه أعلم بمراده من كلامه ، لقد كان هذا الأدب أولى مع كلام رب العالمين ، الذي وصفه المولى تبارك وتعالى بالحكمة ، والبيان ، والشفاء ، والتمام ، وأمر بتدبره ، وإقامة أمره ، وتصديق خبره قال تعالى : {وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا} (الأنعام:١١٥).

وقد رد عليه الإمام الشنقيطي رحمه الله مقولته تلك مبيناً ضلاله فيها، كما نبه إلى ما نتج عنها من انحراف الكثير ممن تأثر بالصاوي ، كل ذلك بأسلوب شديد وحجة قوية رام بها هدم هذا الأصل المبتدع ، الذي مؤداه الطعن في كلام رب العالمين، الذي قال فيه: {الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ} (البقرة:١-٢).

وفيما يلي نص كلامه رحمه الله الذي شدد فيه محرجا على الصاوي مقولته تلك :" أما قوله إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر ، فهذا أيضا من أشنع الباطل وأعظمه ، وقائله من أعظم الناس انتهاكا لحرمة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، سبحانك هذا بهتان عظيم.

والتحقيق الذي لا شك فيه ، وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة علماء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة

---

[1] هو الإمام الفقيه المفسر الأصولي محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد نوح المختار الجكني الشنقيطي ، من علماء موريتانيا ، ولد رحمه الله سنة: ٣٢٥هـ في شنقيط ، انتقل إلى الحجاز ودرس في المسجد النبوي وفي الجامعة الإسلامية حتى وفاته تخرج على يديه الكثير من خيرة العلماء ، واذكر منهم: سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله ، والشيخ محمد بن صالح العثيمين ، والشيخ عطية محمد سالم ، اعتنى بالتأليف والتصنيف ومن أشهر مؤلفاته :أضواء البيان في تفسير القرآن ، وآيات الأسماء والصفات .توفي سنة: ٣٩٣هـ انظر ترجمته كتاب خصص في ذلك للشيخ عبد الرحمن السديس ، و الأعلام:(٦/٤٥).

[2] الأسماء والصفات:٤١.

رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال من الأحوال بوجه من الوجوه ، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح .

والقول بأن العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر لا يصدر البتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يصدر عمن لا علم له بالكتاب والسنة أصلا ، لأنه لجهله بهما يعتقد ظاهرهما كفرا ، والواقع في نفس الأمر أن ظاهرهما بعيد مما ظنه أشد من بعد الشمس من اللمس" إلى آخر ما ذكر رحمه الله [1]

والصاوي لدفع هذا التعارض الذي يراه بين ظاهر النص وما يجب أن يفسر بها اتباعا للعقل فإنه يقرر مذهب التأويل أو التفويض ، فمرة يوجب تأويل النص بما يوافق مذهبه الأشعري ، ومرة يوجب التفويض بحيث يمتنع تعيين المعنى لمعارضته العقل المحكم في فهم النصوص المتعلقة بتوحيد الرب تعالى عنده . ولبيان هذا فإنه يتعين الحديث عن:

مسلك التأويل والتفويض :

وأصله المعتمد في انتهاج مسلك التأويل أو التفويض - كما سبقت الإشارة إليه - هو الوصول إلى معنى لا يعارض الأساس العقلي الذي تم به معرفة الله تعالى وهو تنزيهه عن مماثلة الحوادث الذي هو محصلة أصلهم المبتدع الذي اعتمدوه في إثبات وجود الباري تعالى وهو قولهم بأن: كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث .

وعليه فإنه ما من دليل من كتاب أو سنة يفيد إثبات صفة لله تعالى فيها ما يوهم - عنده - مخالفة لهذا الأصل المبتدع إلا ورام إبطالها وتنزيه المولى عنها.

يقول شارحا قول اللقاني :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها

" وحاصل ما في هذا المقام أنه لما قدم - أي: اللقاني - أنه سبحانه وجبت له المخالفة للحوادث عقلاً وسمعاً، وورد في القرآن والسنة الصحيحة والحسنة ما يوهم إثبات الجهة و الجسمية ، وكان مذهب أهل الحق من السلف و الخلف تأويل الظواهر لوجوب تنزيهه تعالى عنه ، أشار إلى ذلك مقدما طريق الخلف لأرجحيته لقول أهل الفن : طريق الخلف أعلم و أحكم ؛ لما فيه من مزيد الإيضاح و الرد على الخصوم ، وطريقة السلف ومنهم الأئمة الأربعة أسلم للسلامة من تعيين معنى يكون غير مراد له تعالى ، والخلاف إنما هو في الأولوية وإلا فارتكاب كل كاف ". [2]

---

[1] انظر الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد، محمد الأمين المختار الشنقيطي:٢٥. وانظر أضواء البيان:(٤٣٨/٧).

[2] حاشية جوهرة التوحيد : ٣١.

" فظهر مما قررنا اتفاق السلف والخلف على تنزيهه تعالى عن المعنى المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله جاء به رسول الله ، لكنهم اختلفوا في تعيين معنى صحيح و عدم تعيينه بناء على أن الوقف على قوله تعالى : {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} أو على قوله : {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} (آل عمران:٧). [1] " وهذه هي طريقة السلف ، وأما طريقة الخلف فهي أحكم ؛ فالوقف على أولي الألباب. فالراسخون معطوف على لفظ الجلالة ". [2]

****

ومما تقدم تبين أنه جعل تنزيه المولى عن ظاهر النص مجمعا عليه بين السلف والخلف ولكن اختلفت طريقتهم في ذلك ، يقول مقررا هذا المبدأ : " فإن العلماء ذكروا أن من أصول الكفر الأخذ بظواهر الكتاب والسنة ". [3]

ولكنه في تحليله السابق لمنهج السلف لم يصب الحقيقة ، لأنه جعل مذهبهم - ومنهم الأئمة الأربعة - قائما على اعتقاد أن ظاهر النصوص يجب تنزيه المولى تعالى عنه لأن فيه مماثلة للحوادث - وهو ما عبر عنه بالمعنى المحال - و ما كان كذلك وجب تفويضه للسلامة من تعيين ما لا يليق به سبحانه .

وهذا الذي توصل إلى فهمه من مذهب السلف لا يسلم له ، فلم يؤثر عنهم اعتقاد كون النصوص يقتضي ظاهرها ما يخالف التمثيل الذي توهمه ، كما تقدم بيانه ؛ إذ هو مخالف لما هو معلوم من الدين بالضرورة من التسليم لدلالة النصوص و اعتقاد ظاهرها دون ميل عن التوسط والاعتدال، وهذا الأصل دل عليه قول المولى تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} (الشورى:١١).فهذا إثبات للظاهر المعلوم من اللفظ ، مع التحذير من التعمق الذي يؤدي إلى التكييف والتمثيل ، يقول شيخ الإسلام :" ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن كفراً وباطلاً والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر و ضلال ". [4]

والحق أن السلف - رضوان الله تعالى عليهم - إنما كانوا يفوضون في الكيف فقط ، والعمدة في ذلك قول الإمام مالك رحمه الله :" الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة "[5]

والتفويض في الكيف كما هو صريح في كلام الإمام مالك لا يعني تفويض المعنى ، بل المعنى مفهوم كما أقر به رضي الله عنه ، ولكن الكيف هو الذي تفوض حقيقته لله تعالى ؛ لأنه سبحانه كما أن له ذاتا لا تماثل حقيقتها الذوات كذلك له صفات لا تماثلها الصفات. [6]

---

[1] وانظر :المرجع السابق.
[2] حاشية الجلالين :(١٣١/١).
[3] حاشية الجلالين : (١٣١/١).
[4] التدمرية : ٦٩.
[5] أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:برقم:٦٦٤:(٣٩٨/٣)
[6] (التدمرية : ٤٣)

وقد تطرق الصاوي أثناء عرضه للقضية إلى مسألة هامة وهي بيان السبب الذي دعا إلى اختلاف المنهج بين المتقدمين والمتأخرين وجعل محل النزاع فيها مرتبطا بالوقف في الآية الكريمة : { وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ }.

ومناقشته ترجع :

أولا : إلى بيان المراد بالمتشابه المذكور في الآية الكريمة ، وهل يدخل فيه آيات الصفات كما ذكر ؟

ثانيا: بيان المراد بالتأويل الذي ورد فيها ، وهل كان الوقف هو سبب لنشوء الخلاف ؟

ثالثا: ما مدى سلامة ما توصل إليه الصاوي من أنه على القول بجواز الوقف على : {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} يصحح ما ذهب إليه المتكلمون من تعيين المعنى المراد بمثل ما ذهبوا إليه ؟

فأقول مستعينة بالله تعالى :

- أولا المراد بالمتشابه

المتشابه في اللغة :" أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر ، والمعنيان مختلفان كقوله تعالى : { وأتوا به متشابها } (البقرة/٢٥) " [١] :

للسلف الصالح أقوال في بيان المراد بالمتشابه في هذه الآية الكريمة وكلها لا تخرج عن هذين القولين :

الأول : تحديد أمور معينة مما ورد في الشرع قصر السلف وقوع التشابه عليها، لكثرة الاختلاف الواقع بين الناس في المراد بها . وضربوا لذلك أمثلة منها الحروف المقطعة في أوائل السور.[٢] وحقيقة ما أخبر الله تعالى به من أمور الغيب كالجنة والنار والميزان وما اتصف به من صفات ، يشهد لهذا قول الإمام مالك - رحمه الله - : [الكيف مجهول].

وهذا مما اتفق السلف على أنه من المتشابه.[٣]

الثاني : القول بنسبية التشابه ، بمعنى أنه قد يشتبه أمر على شخص دون آخر فكل من وقع في أمر التبس عليه فهو مشتبه بالنسبة له ، وبهذا المعنى تكون آيات القرآن كلها من المحكم و إنما يقع الناس في الاشتباه نتيجة لاختلاف قدراتهم وما وصل إليهم من بيان المعنى المراد بالآيات الكريمة، من ذلك قول المصطفى عليه

---

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة :١٠٢.

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير:(٤٥٠/١).

(٣) مجموع الفتاوى : (٣٧٩/١٧).

الصلاة و السلام : { الحلال بين و الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس }.[1] حيث لم يقطع بامتناع علمها لكل الناس فتحصل من ذلك أنها عدت من المتشابه لكونها مما لا يتأتى علمه لكل الناس .[2]

وبناء على ما تقدم اختلفت مواقف السلف في مكان الوقف في الآية الكريمة .
فمن اعتقد أن التشابه أمر نسبي ولا يلزم من وقوعه لبعض الناس أن يعمم حكمه فلا يعلم لأحد ، قالوا بجواز الوقف على: { وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} وكان هذا قول لابن عباس و مجاهد و الربيع بن أنس رضي الله عنهم أجمعين .
ومن قال بتعيينه : أوجب الوقف على لفظ الجلالة :{الله} وقد قال به ابن عباس - في أحد قوليه - وعائشة وابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم .[3]
وعند تحليل الموقفين السابقين نصل إلى أن من أوجب الوقف على لفظ الجلالة فمنع بذلك علم المتشابه لأحد إلا الله تعالى حمل التشابه المذكور إلى المتعين على جهة بيان حقيقته كأخبار الغيب من الجنة و النار وغير ذلك .

أما من رأى الوقف على الراسخين في العلم فنسب بذلك العلم بالمتشابه إليهم ، فأنه قصد به المتشابه النسبي الذي يلتبس فهمه على بعض الناس دون البعض . وبهذا يتضح موقف حبر الأمة في كلا القولين .[4]

وبهذا يعلم أن آيات الصفات لا تدخل في المتشابه - كما اعتقد الصاوي و بنى عليه مذهبه في التأويل - إلا من حيث الكيفية والحقيقة أما من حيث المفهوم و المعنى فهي من المحكم الذي لا يلتبس فهمه على الراسخين في العلم وهذا ما قرره الإمام مالك - رحمه الله -، حيث قال:[الاستواء معلوم] و لا يمكن بحال حمل الصفات على المتشابه المطلق الذي ذهب البعض إلى اشتمال القرآن عليه كالحروف المقطعة في أوائل السور .
يقول شيخ الإسلام مؤيداً ما سبق حاكياً :" اتفاق الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأنه لا يسكت عن بيانه و تفسيره بل يبين و يفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسمائه وآياته ".[5]

دل على هذه الحقيقة أمر الله تعالى عباده بتدبر آياته حيث قال : {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} (النساء:٨٢)

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الإيمان - باب فضل من استبرأ لدينه ، برقم: ٥٢. ورواه مسلم - كتاب المساقاة - باب أخذ الحلال و ترك الشبهات ، برقم: ١٥٩٩.
(٢) انظر : فتاوى شيخ الإسلام : (٣٨٠/١٧).:
(٣) جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري : (٣/ ١٨٥).
(٤) انظر مجموع الفتاوى :(٣٤٧/٥).
(٥) مجموع الفتاوى :(٢٩٦/١٣).

ومقتضى الأمر من الشارع الحكيم - كما هو معلوم - أن يكون الامتثال في مقدور المكلف ، وعليه فإنه لا يمكن القول بأن صفاته تعالى مما لا يفهم له معنى وهذا ما كان عليه سلف الأمة الذين فسروا القرآن كله و لم يتوقفوا عند خبر من أخباره. [1]

- ثانياً : **المراد بالتأويل :**

يرجع التأويل في اللغة إلى : التفسير والبيان ، والمرجع والمآل والحقيقة ، والسياسة والإصلاح [2]

يرجع معنى التأويل في هذه الآية الكريمة إلى ما سبق بيانه من المراد بالمتشابه، فعلى القول بأن المراد به هو التشابه النسبي يكون معنى التأويل هنا هو: التفسير والبيان .

أما على القول بأن المتشابه المذكور في الآية هو ما يرجع إليه الأمر في حقيقته و مآله فيكون المراد بالتأويل هنا : الحقيقة والمآل[3].

ومن هذا العرض المختصر لمعتقد أهل السنة و الجماعة في قضية الوقف في الآية الكريمة يتبين لنا ما هو أساس الخطأ في تصور الصاوي للقضية والذي كان دافعا له لتبرير ما ذهب إليه سلفه من المتكلمين ، حيث أعاد اختلاف المنهج بين السلف والخلف من المتكلمين إلى مسألة الوقف ، فجعل طريقة السلف هي الوقف على لفظ الجلالة ، مع أن هذه المسألة قد اختلف فيها منذ عهد الصحابة الكرام - رضوان الله تعالى عليهم - وكان منهم من رأى العطف - كما سبق بيانه - ومع ذلك لم يحمله هذا القول على انتهاج مسلك التأويل وفقاً لما ذهب إليه المتكلمون.

ومن جهة أخرى فإنه جعل علم الراسخين منطبقا على ما ذهب إليه المتكلمون، فخالف بذلك الحقيقة الشرعية واللغوية للتأويل الذي ثبت حصوله لأهل العلم ، إذ ينحصر مفهومه - عند السلف - في معرفة معنى النصوص الشرعية ، لأنه قد أجمع - كما تقدم - على أن الحقيقة والمآل مما استأثر الله تعالى بعلمه فلا يدخل في علم الراسخين بحال .

ويكون بهذا قد حمل التأويل المذكور في الآية الكريمة على ما هو معهود عند المتأخرين وهو : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله لقرينة. [4]

ومعلوم أن هذا المفهوم مستحدث ، ليس بعمدة في المسائل المتعلقة بأصل الاعتقاد ، بل الواجب في مثل هذه المهمات هو الرجوع إلى أقوال الأئمة من السلف - رضوان الله تعالى عليهم - والاكتفاء بما ذهبوا إليه ، وذلك لاعتمادهم على ما أثر عن النبي صلى الله عليه و سلم ، وأقوال الصحابة والتابعين ، واللغة العربية ، فلا يجوز الخروج عن أقوالهم قدر أنملة في هذه المسائل ؛ لأنها مبنية على الاتباع ، فلا اجتهاد

---

[1] المرجع السابق :(٤٢٥/٧).

[2] .انظر : تاج العروس للزبيدي :(٢١٤/٧). و المفردات للأصفهاني : ٣١.

[3] انظر جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري :(١٨٤/٣).

[4] انظر التعريفات للجرجاني : ٧٧.

فيها بحال ، وكل خروج عن ذلك هو في عداد البدع التي ذمها الشرع وحذر منها أيما تحذير.

هذا من حيث الجملة ، وإلا فإنه ليس في ما أوردوه من النصوص ما يدل على وجوب صرفها عن ظاهرها على القول بالمجاز [1] ـ لأنهم اشترطوا وجود القرينة وليس ثمة قرينة إلا ما رأوه هم مما لا أصل له في الشرع يعتمد عليه في مثل هذه المهمات .

وقد أجمل شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ الشروط التي يجب توفرها حتى يصح تأويل النص وفقاً لما ذهب إليه المتأول في ما يلي:

-: " بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه .

ـ وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر ". [2]

ولما كانت أدلة الأشاعرة لا تقوى على إثبات هذه الدعوى وتطرق إليها المنع لضعفها عن ذلك صارت مناقشتهم فيها من حيث التفصيل تتأتى من عدة اتجاهات، وهذا سيتضح عند مناقشة الصاوي فيما أورده من شبه في صفات الله تعالى [3].

ويبقى هنا التأكيد على وجوب ملازمة النهج السوي في التمسك بالكتاب والسنة المطهرة ؛ اقتداء بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الأطهار ، إذ كل خروج عن طريقهم في هذا المسلك يؤدي إلى هدم الحقائق العقلية والدينية ، لأنه إذا ثبت انتفاء المعارضة بينهما فقد تأكد وجود التلازم والارتباط ، بحيث يصير مؤدى أي طعن في الدليل الشرعي طعنا بطريق أولى في الدليل العقلي الذي سلم له القياد عند استسلام الفؤاد لرب العباد ، وفي بيان مآل المتكلمين في هذه المسالك البدعية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :" فهؤلاء يخالفون أقوال الأنبياء ، إما بالتكذيب وإما بالتحريف من التأويل وإما بالإعراض عنها وكتمانها ، فإما أن لا يذكروها أو يذكروا ألفاظها ويقولون ليس لها معنى يعرفه مخلوق...

وكذلك هم مخالفون للأدلة العقلية فالأنبياء كملوا الفطرة ، وبصروا الخلق ، ومخالفوهم يفسدون الحس والعقل كما أفسدوا الأدلة السمعية والحس والعقل الذين بهما تعرف الأدلة ، والطرق ثلاثة : الحس، والعقل، والخبر ، فمخالفوا الأنبياء أفسدوا هذا وهذا وهذا و أما إفسادهم لما جاء عن الأنبياء فظاهر ، وإما إفسادهم للحس والعقل ، فإنهم قسمان : قسم أصحاب خوارق حسية كالسحرة والكهان وضلال العباد ، وقسم أصحاب كلام واستدلال بالقياس والمعقول ، وكل منهما يفسد الحس والعقل " [4]

---

[1] المجاز و التأويل عند المتأخرين وجهان لعملة واحدة فكل منهما إنما نشأ في أحضان الفكر الاعتزالي نتيجة لاعتقاد تعارض النقل مع العقل حيث وجدوا فيهما ما يسوغ لهم التمسك بما اعتقدوه من اليقينيات العقلية مع محاولة التخفي بستار اللغة تحت هذه المسميات المحدثة ، على الرغم من بعدها كل البعد عن صميم المبادئ و المسلمات العقدية التي صورها لنا سلف الأمة رضوان الله عليهم بتسليمهم للنصوص الشرعية و إعمالها دون محاولة إيجاد مبررات للخروج عنها بلا أصل يرتكز على أساس من الشرع الحكيم وعليه فلا يمكن بحال الاستناد إلى مثل هذه المحدثات إلا بدليل قاطع يرجع الاعتماد عليه للتسليم بكل ما ورد في الكتاب و السنة فقط.

[2] مجموع الفتاوى : (٦/٣٦٠).

[3] انظر مبحث الإيمان بالأسماء والصفات: ١٨٤ .

[4] النبوات:٤٤٨.

الباب الثاني

(آراؤه في العقيدة)

ويتضمن ثمانية فصول :

الفصل الأول : معرفة الله والاستدلال على وجوده

الفصل الثاني : آراؤه قي التوحيد

الفصل الثالث: آراؤه في الأسماء ، والصفات

الفصل الرابع : آراؤه في الإيمان

الفصل الخامس : آراؤه في الملائكة ، والجن

الفصل السادس : آراؤه في الكتب

الفصل السابع : آراؤه في النبوات

الفصل الثامن : آراؤه في اليوم الآخر

الفصل التاسع : آراؤه في القضاء ، والقدر

الفصل العاشر : آراؤه في الصحابة ، والإمامة

الفصل الأول

(آراؤه في معرفة الله والاستدلال على وجوده)

وفيه مبحثان

المبحث الأول : معرفة الله

المبحث الثاني : الاستدلال على وجود الله

(المبحث الأول)

معرفة الله تعالى
(تمهيد)

لما كانت معرفة الله تعالى هي أساس الإيمان به ؛ كان من رحمته عز وجل أن فطر الناس على تلك المعرفة وجبلهم على الإقرار بها ، ولمكانة هذا الأصل وماله من أهمية ، وجدت أدلته كثيرة ، ومتنوعة الدلالة في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وفي أقوال السلف المتقدمين ، بل وفي حال الأمم السابقة واللاحقة ؛ لذلك كان معتقد أهل السنة والجماعة في المسألة مقتضى تلك الأدلة وهو الإقرار بفطرية معرفته سبحانه .

و من تلك الأدلة التي تقرر هذه الحقيقة ، قوله تعالى : {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ} (الروم:٣٠)

حيث فسرت الفطرة هنا بالإسلام و كان هذا هو قول كبار السلف من الصحابة والتابعين فقد روي عن : أبي هريرة ، ومعاذ بن جبل ، وعكرمة ، و مجاهد ، والحسن ، [1] وهذا " هو المعروف عند عامة السلف من أهل العلم بالتأويل " [2]

ويستند تأويل الفطرة المذكورة في الآية الكريمة بالإسلام إلى وجود الأمر بالالتزام به ؛ وبيان أن الله تعالى قد فطر الناس عليه وجبلهم على التمسك به، فيصبح الأمر بالإيمان هو أمر بمقتضى تلك الخلقة التي جبلوا عليها ، فيتحقق بذلك التلازم بين الأمر بالإسلام دين الله ، وكونه فطرة قد جبل الناس على الإقرار بها، يدل على هذا حذف العامل فإنه لا يحذف في لغة العرب إلا إذا كان معلوما من سياق الكلام .

يقول الشيخ السعدي -[3]- رحمه الله -:" وهذا الأمر الذي أمرناك به . هو " فطرت الله التي فطر الناس عليها} ووضع في عقولهم حسنها ، واستقباح غيرها ". [4] فينتفي بذلك وجود الموانع من داخل النفس البشرية . و لكن مع ذلك إذا تمكنت الشبهات من النفس البشرية ، واستطاعت أن تحجب تلك الحقيقة لوجود الموانع الصارفة من الخارج ؛ أمكن حينئذ تدخل طرق المعرفة الأخرى من النظر أو الكشف ، فقط لتزيل ذلك الحجاب ، وتنبه النفس من تلك الغفلة التي عرضت لها.

---

(1) جامع البيان في تأويل آي القرآن:(٢١/٤٠-٤١).

(2) التمهيد ،(٧٢/١٨).

(3) هو العلامة الورع الزاهد الفقيه الأصولي المحقق الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي علامة القصيم ، ولد سنة: ١٣٠٧وتوفي سنة: ١٣٧٦هـ رحمه الله اهتم رحمه الله بعقيدة السلف وظهر تأثره جليا بشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم في تحرير المسائل كان له عدد من المؤلفات القيمة على رأسها كتاب التفسير المسمى :تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان . انظر في ترجمته : مآثر علماء نجد:(٢٣٩/١)، والأعلام:(٣٤٠/٣) ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة : (١٥٠/٥) .

(4) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان :٦٩٩.

ومما يشهد لذلك حال الرسل صلوات الله و سلامه عليهم - الذين هم أعلم الناس بالله تعالى و ما يجب في حقه - في دعوتهم للأمم ، حيث افتتحوا تلك الدعوة بالأمر بالتوحيد الذي يعني في حقيقته إخلاص العبادة لله وحده، مما يدل على أن تلك الأمم كانت مقرة بربوبية الله تعالى على خلقه ، قال تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ} (النحل:٣٦)

ومع وضوح هذا الأصل وبعده عن الغموض والتعقيد ، إلا أن الافتراق الذي حدث للأمة المسلمة قد أثر على صفاء ذلك المعتقد ، حيث دخله خلط كبير منذ اتساع رقعة بلاد الإسلام واختلاط عدد كبير من أصحاب الديانات السابقة والثقافات المختلفة بأبناء المسلمين ، ونتيجة لذلك تصدى عدد من المتكلمين للرد على شبهات المخالفين بغية الدفاع عن عقيدة المسلمين . ومع الابتعاد عن منهج السلف في تقرير العقيدة والدفاع عنها ، وتعظيم العقل والاغترار به، حدث الابتداع المنهي عنه وأدخل في الدين ما ليس منه . وبذلك احتل منهج الرد على المخالف مكان تقرير العقيدة الحقة، وأصبحت هذه المسألة من أهم مسائل علم الكلام .

والمعتزلة هم أول من عرف عنهم تزعم هذا الفكر والذب عنه ، حيث بنت معتقدها في قضية المعرفة على أساس المنهج العقلي الذي وضعته في تقرير العقائد و الذي يعتمد في أساسه على قضية التحسين والتقبيح العقليين ، وبذلك صار الإيمان بالعدل و التكليف ضرورة تقتضي عدم إمكان تحقق المعرفة بغير النظر، فنفوا بذلك إمكان تحققها بالضرورة ؛ إذ لو أمكن معرفة" الله ضرورة أو بالمشاهدة لسقط التكليف ، أو لو عرف بالطبع سقط أيضا التكليف ، فالتكليف عندهم أساس تتفرع عليه آراؤهم في مشكلة المعرفة"[(1)].

وانتقل هذا التصور الذي نشأ في أحضان المعتزلة للفكر الأشعري ، حيث يبرهن أبو الحسن الأشعري على نظرية المعرفة بأنه لو كانت معرفته تعالى تحصل ضرورة لما أمر بها ولما ترتب المدح و الذم عليها ، يقول:" إن معرفة الله تعالى مأمور بها ..."..إلى أن يقول :" وإذا كان ذلك كذلك دل أنها اكتساب لأن الأمر لا يتعلق بنوع الضرورة ، و لا الذم على تركه ، والمدح على فعله ". [(2)]

ونتيجة لما تقدم ذهب الجم الغفير منهم إلى القول بأن معرفة الله تعالى نظرية فقصروا حصولها على الاستدلال العقلي فقط ، وأوجبوا بذلك النظر وجوب الوسائل المفضية إلى المقاصد ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب [(3)]

ومع ذلك فقد ذهب عدد منهم إلى إمكان معرفته سبحانه بمقتضى الفطرة .[(4)]

ونتيجة لما سبق تفرع الخلاف في هذه القضية ، حيث تدور محاوره حول المطالب التالية: أولا: طرق المعرفة.

ثانيا: حكم المقلد في باب الإيمان .[(5)]

---

(1) الاتجاه العقلي في مشكلة المعرفة : ١٥٩د. عاطف عراقي . وانظر شرح الأصول الخمسة :(٣٩).
(2) مجرد مقالات الأشعري :(٢٤٩).
(3) انظر الإرشاد ، للجويني : ١١.
(4) انظر كلام الشهرستاني : نهاية الإقدام في علم الكلام (١٢٤). تحقيق الفرد جيوم .
(5) وهذا ما سأتناول بحثه في الآتي .

طرق المعرفة

كثيراً ما يبتدئ المتكلمون الكلام في معرفة الله تعالى بالحديث عن أول واجب على المكلف ، وذلك بعرض الآراء المتعددة في المسألة ، ومن ثم ترجيح الرأي الذي يناسب معتقدهم في طريق الوصول إلى معرفة الله تعالى ، فالذين ذهبوا إلى أن معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بالنظر اختلفوا في أول واجب على المكلف [(١)] ، فقال بعضهم : إن أول واجب هو الشك[(٢)] .

وهذا القول منسوب إلى أبي هاشم الجبائي المعتزلي[(٣)] ، وهو الذي يسمى بالشك المنهجي كما هو معروف في الفلسفة ، حيث يلتزم به من أراد الوصول إلى العلم المنافي للشك بأن يشك في ما لديه من علوم ، ثم يقوم بتفنيد الشبهات التي أدت إلى شكه حتى يصل إلى الجزم بحقيقة تلك العلوم ،[(٤)] وهذا بعينه الذي تحدث عنه الغزالي[(٥)] في كتابه : المنقذ من الضلال .[(٦)]

أما القول بأن أول الواجبات النظر ، أو القصد إلى النظر فهذا في حقيقته يرجع إلى اعتقاد عدم تحقق المعرفة إلا بالنظر ، وهذا رأي المعتزلة على جهة الإجماع [(٧)].

وقد وافق عامة الأشاعرة المعتزلة في مكانة النظر ، يقول الرازي :" المشهور في بيان وجوب النظر أن معرفة الله تعالى واجبة و لا يمكن تحصيلها إلا بالنظر وما يتوقف الواجب المطلق عليه و كان مقدورا للمكلف فهو واجب ".[(٨)]

ومنهم من ذهب إلى أن أول واجب هو معرفة الله تعالى .[(٩)]

وشيخ الإسلام يرى أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة في أول واجب خلاف لفظي ؛ لأن من قال بأن أول واجب هو النظر أوجبه وجوب الوسائل ، ومن قال بأن أول واجب معرفة الله تعالى فقد أوجبه وجوب المقاصد ، يقول رحمه الله :" فإن النظر واجب وجوب الوسيلة من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . والمعرفة واجبة وجوب المقاصد ، فأول واجب وجوب الوسائل هو النظر ، وأول واجب وجوب المقاصد هو المعرفة ، ومن هؤلاء من يقول : أول واجب هو القصد إلى النظر ، وهو أيضاً نزاع لفظي ، فإن العمل الاختياري مطلقاً مشروط بالإرادة". [(١٠)]

---

(١) المواقف للإيجي :٣٢.

(٢) الشك هو : التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك . التعريفات للجرجاني : ١٦٨ .

(٣) هو عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجبائي ، أبو هاشم ابن أبي علي الجبائي ، المتكلم ،المعتزلي ، وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة ، وله مصنفات في الاعتزال ،توفي سنة :٣٢١هـ. انظر : وفيات الأعيان:(١٨٣/٣) ، والبداية والنهاية :(١٨٨/١١).

(٤) انظر : يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة : ٦٦ .

(٥) هو عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجبائي ، أبو هاشم ابن أبي علي الجبائي ، المتكلم ،المعتزلي ، وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة ، وله مصنفات في الاعتزال ،توفي سنة :٣٢١هـ. انظر : وفيات الأعيان:(١٨٣/٣) ، والبداية والنهاية :(١٨٨/١١) .

(٦) انظر حكاية ذلك عن نفسه في كتاب المنقذ من الضلال : (٨٤).

(٧) شرح الأصول الخمسة: ١٢٥.

(٨) المحصل : ٤٤ . وانظر : مجرد مقالات الأشعري :٢٤٨.

(٩) انظر حكاية هذه الآراء في : المحصل : ٤٧ .

(١٠) درء التعارض : (٣٥٣/٧) . وانظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ٩٥.

مع ما تقدم فقد يشعر قول من يقول بأن أول واجب هو النظر، حصر إمكان الوصول إلى المعرفة إلا بطريقه ، بمعنى أنه استحق هذه المكانة لكونه الوسيلة الوحيدة التي توصل إلى المعرفة ، وأما من يقول : إن المعرفة هي أول واجب ، فإنه قد لا يسلم بعدم إمكان تحققها إلا به ، حتى ولو قال بوجوبه وجوب الوسيلة المفضية إلى المقصد[1].

ولا شك أن مناقضة المتكلمين لمسلك التلقي بالضرورة والفطرة بادعائهم وجوب النظر وقصر المعرفة بطريقه ؛ كان سببا لوقوعهم في التناقض والاضطراب ، حيث أقر بعضهم بأن جميع المعارف لا يصح الاحتجاج بها ما لم تستند إلى دعائم ضرورية تكون بمثابة الأصول والقواعد [2]

ومن هنا دخل الانحراف في الفكر الأشعري وظهر التناقض ممثلا بشخصية الغزالي الذي أغرق في الاحتجاج بالضروريات حتى عد منها ما ليس منها في الحقيقة وواقع الأمر ، وخرج عن قوانين المتكلين إلى مجاهيل الصوفية ، حيث أغرق في اعتماد الإلهام وعده مصدرا معتمدا في تلقي العقائد والأحكام بلا ضابط أو حد .[3]

و يكشف لنا الغزالي بذلك سبب ميل الصوفية إلى العلوم الإلهامية ،وإعراضهم عن تلقي العلم بطريق التحصيل و الكسب ، يقول :"اعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم و تحصيل ما صنفه المصنفون،والبحث عن الأقاويل بل قالوا : الطريق تقديم المجاهدة و محو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها ،والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى...وإذا تولى الله أمر القلب، فاضت عليه الرحمة، وأشرق النور في القلب، وانشرح الصدر، و انكشف له سر الملكوت، وانقشع عن القلب حجاب العزة بلطف الرحمة، وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية".[4]

وهذا بعينه ما قرره وهو يحكي قصة هدايته في كتابه المنقذ من الضلال ،حيث قام بتصوير حاله أثناء تورطه بالشك الذي أوقعه فيه شبهات عرضت عليه في التسليم بالأوليات وكيف أن الهداية حصلت له لا بسبب و اجتهاد، بل بنور قذفه الله تعالى في صدره ، يقول :" ولم يكن ذلك بنظم دليل و ترتيب كلام بل بنور قذفه الله تعالى في الصدور ، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف ...فمن ظن أن الكشف موقوف على الأدلة المحررة ؛ فقد ضيق رحمة الله تعالى الواسعة ".[5]

******

[1] ولعل هذه الملاحظة التي تبادرت إلى ذهني كانت حصيلة اطلاعي على آراء الصاوي المتعلقة بالقضية وسيأتي بيان ذلك.

[2] انظر ما ذكره شيخ الإسلام عن الرازي في درء التعارض : (٤٢١/٧).

[3] انظر : إحياء علوم الدين ، للغزالي : (٢٥٣/١).

[4] المرجع السابق : (٤٥٢/٨)

[5] المنقذ من الضلال :٢٢-٢٣.

رأي الشيخ الصاوي:

مما سبق اتضح لنا أن الصاوي عاش في عصر متأخر ، وكان قد تتلمذ على عدد كبير من مشايخ الأشاعرة في عصره ، على رأسهم شيخه : الدردير و الجمل . لذا نجد أنه غالباً ما يقرر مذهب أشياخه في المسائل التي يعرضها ، و لعلو مكانته ورسوخ قدمه في المذهب الأشعري لا يقتصر على ذلك ، بل يرجح القول الذي يراه صواباً وكثيراً ما يدعم ذلك الترجيح بأدلة واضحة الدلالة ، بأسلوب معبر ، وعبارة سلسة ، وقد يظهر عليه خلال عرضه لمسائل العقيدة تأثره بنزعته الصوفية ، فيذكر أقوال أهل التصوف إما على سبيل التقرير ، أو عرض الرأي الآخر .

وتتلخص آراؤه في معرفة الله تعالى ـ بناءً على ما تقدم ـ أن معرفة الله تعالى هي أول واجب على المكلف . وبما أنها كذلك فلا بد أن يكون الدليل الموصل إليها واجباً بوجوبها ، حيث يمثل النظر عنده وسيلة للمعرفة المقصودة أو المتعمدة ، وبهذا الاعتبار كان حكمه واجباً .

يقول :" ولما كان أول الواجبات المعرفة على الأصح ، وكان النظر وسيلة لها كان واجباً" .[1]

ومع ذلك فإنه يرى أن أساس ذلك الوجوب هو الشرع . حيث إن الله تعالى لم يدع المكلفين موكولين إلى عقولهم في معرفته سبحانه ، بل أرسل الرسل، وبين أن الحجة لا تقام ، والعذاب لا ينزل بمن يستحقه ، إلا بعد إرسالهم، يقول : " فإن قلت : كيف يكون للناس حجة قبل الرسل ، مع قيام الأدلة التي تدل على معرفة الله ووحدانيته ، كما قيل :

وفي كل شيْ له آية تدل على أنه الواحد.

أجيب بأن الله لم يكلفنا بذلك بمجرد العقل ، بل لابد من ضميمة الرسل التي تنبه على الأدلة ، وشاهده هذه الآية : { لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ} (النساء: ١٦٥) وقوله: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً}(الإسراء:١٥) . فلذلك قال أهل السنة : إن معرفة الله لا تثبت إلا بالشرع . خلافاً للمعتزلة" .[2]

وتظهر نزعة التصوف جلية في هذه المسألة ، حيث يقرر الصاوي أن معرفة الله تعالى قد تحصل للعبد بلا دليل ، بل هي محض فضل و نور يقذفه الله تعالى في قلب عبده فيعرفه و يؤمن به . يقول :" فمعرفة الله تعالى تكون ضرورية لأهل الكشف و البصيرة النيرة ، و نظرية لأهل الدليل " [3]

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد،١٥.
(2) حاشية تفسير الجلالين(٢٤٤/٢)
(3) حاشية الخريدة البهية ،٣٩.

وفي موضع آخر يوضح حقيقة هذه الضرورة ووجه كونها كذلك . يقول : " فمعرفة العبد ربه نور من الله يقذفه في قلبه ؛ فيدرك أسرار ملكه ويشاهد غيب ملكوته ويلاحظ صفاته " [1].

ولا يكتفي بذلك بل إنه يضفي على هذه المعرفة نوعاً من الخصوصية ، ليست لتلك التي تحصل بطريق النظر ، حيث يقول :" واعلم أن المعرفة على قسمين خاصة وعامة . فالعامة معرفة الله بالدليل ، والخاصة على ثلاثة أقسام : شهود أفعال وهي للأبرار ، وشهود أسماء وصفات ، وهي للأخيار ، وشهود ذات ، وهي لخيار الخيار " .[2]

هذا ويوافق الصاوي الحق بأن معرفة الله أمر فطري وذلك في معرض تقريره لكلام المحلي ، إلا أنه لا يذكر هذا الرأي في تحريره لمسائل الاعتقاد .

ومع ما تقدم فإنه حين يعرض أقوال العلماء في المسألة ، فإنه يرجح أهمية النظر ولا يخرجه عن كونه واجباً يقع في العصيان من حاد عنه ، وكانت لديه أهلية النظر [3].

*****

المناقشة :

تبين مما تقدم أن الصاوي يوافق جمهور الأشاعرة في أهمية النظر وكونه طريقاً لمعرفة الله تعالى . ولكنه يخالفهم في قصر المعرفة عليه ، وامتناع حصولها إلا بطريقه ، يقول الأشعري :" إن أول الواجبات على شرط تقدم النظر والاستدلال ،لأنه لا يصح وقوع تلك المعرفة إلا عن النظر والاستدلال ".[4] وتظهر المخالفة جلية عند عرضه لأقوال المتصوفة على جهة التقرير ، وفي موقفه من التقليد في باب التوحيد .

- أما القول بأن أول الواجبات على المكلف : الشك وهو قول بعض المعتزلة كما سبق ، فهذا المعتقد كما قرر شيخ الإسلام مبني على أصلين :"أحدهما : أن أول الواجبات النظر المفضي إلى العلم ، والثاني :أن النظر يضاد العلم ، فإن الناظر طالب للعلم ، فلا يكون في حال النظر عالماً " .

وهو ما يسمى عند شيخ الإسلام بالنظر الطلبي ؛ لأن صاحبه يطلب الاستدلال على المبادئ التي لايمكن طلبها بدليل ، يقول شيخ الإسلام :" لكن النظر الذي يستلزم العلم غير النظر الذي يضاده . فالنظر الذي يستلزم العلم هو النظر الاستدلالي وهو

---

(1) المرجع السابق /١، ٤٢،٤١ .والحاشية على جوهرة التوحيد : ١٤.
(2) الحاشية على الصلوات الدرديرية :٦.
(3) انظر حاشية الجلالين : (١١/١) ، حاشية جوهرة التوحيد : ١٣.
(4) مجرد مقالات الأشعري :٢٥٠.

النظر في الدليل : فإذا تصور الدليل و تصور استلزامه للحكم علم الحكم ، والنظر الذي يضاد العلم هو النظر الطلبي ، وهو نظر في المطلوب حكمه ؛ هل يظفر بدليل يدله على حكمه أو لا يظفر ، كطالب الضالة و المقصود قد يجده وقد لا يجده ، وقد يعرض عنها ، فإن الأول انتقال من المبادئ إلى المطالب ، والآخر انتقال من المطالب إلى المبادئ ".[1]

ولا شك أن الانتقال من المطالب إلى المبادئ يجعل تحصيلها بعيداً ، وهذا الذي قرره الغزالي في حكاية حاله مع الشك فبين أن الذي أدى به إلى هذا الطريق هو شكه في المبادئ المسلمة التي يستدل بها ولا يستدل لها ، يقول :" والمقصود من الحكاية أن يعلم أن كمال الجد في الطلب حتى ينتهي إلى طلب ما لا يطلب ؛ لأن الأوليات ليست مطلوبة فإنها حاضرة و الحاضر إذا طلب فقد واختفى ".[2]

لذلك سمى الغزالي ما حل به مرضاً ، وكانت الهداية التي حصلت له من الله تعالى شفاء لهذا الداء الذي أصابه[3] .

- أما القول بأن أول الواجبات هو : النظر، أو القصد إليه أو معرفة الله تعالى ، فغير صحيح ، بل الذي يراه المحققون من أهل السنة و الجماعة استنباطاً من أدلة الكتاب والسنة ، والتي هي بحق العمدة في المسائل التي تعد من أصول الدين ، أن أول واجب على المكلف هو توحيد الله تعالى ، وإفراده بالعبادة ، وإن حصل منه ذلك قبل التكليف لم يطالب بالتجديد وإنما بالاستمرار والمثابرة .

وهذا الأصل هو مقتضى التسليم بدلالة النصوص الشرعية ، التي تقرر مكانة التوحيد وإفراد الله تعالى بالعبادة ، وأنه منهج الرسل جميعاً - عليهم الصلاة والسلام - في مبدأ دعوتهم أقوامهم إلى الله ، فكل نبي يبدأ دعوته بالتوحيد قائلاً : { يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}(الأعراف:٥٩) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله[4] :" والنبي لم يدع أحداً من الخلق إلى النظر ابتداءً ، ولا إلى مجرد إثبات الصانع ، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان ، وبذلك أمر أصحابه ، كما قال في الحديث المتفق على صحته لمعاذ ابن جبل - رضي الله عنه - لما بعثه إلى اليمن : إنك تأتي قوماً أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمد رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم ".[5]

---

(1) الرد على المنطقيين /٣٥٢،٣٥٣.
(2) المنقذ من الضلال:٢٣.
(3) انظر :المرجع السابق: ٢٣
(4) الدرء : (٨ /٦،٧).
(5) البخاري :كتاب الزكاة ,باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة :١٤٥٨،وباب أخذ الصدقة من الأغنياء و ترد في الفقراء :١٤٩٦.

وكان هذا معتقد الأئمة الهداة . ومن ذلك ما جمعه الإمام ابن عبد الهادي [1] في كتابه :" التمهيد في الكلام على التوحيد "، من آيات وأحاديث صحاح مؤكداً هذه الحقيقة ، حيث قال :" فإن أول واجب على العبد : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله . وابتدأ الاستشهاد بقوله تعالى : {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} (آل عمران:١٨)

وكل الأدلة التي أردفها هذه الآية الكريمة تبين أهمية التوحيد الذي أرسلت به الرسل ، وأن هذا هو أول و آخر ما يطلب تحققه من العبد ، وتكون به النجاة يوم القيامة.[2]

وهذا مما تظهر فيه سماحة الإسلام ، حيث يقع التكليف على كل فرد بما يقتضيه حاله ، فالكافر يؤمر بالشهادتين ، والمسلم يؤمر بالطهارة إن لم يكن متطهراً ، و إن كان متطهراً أمر بالصلاة ، يقول شيخ الإسلام :" وفي الجملة فينبغي أن يعلم أن ترتيب الواجبات في الشرع واحداً بعد واحد ، ليس هو أمراً يستوي فيه جميع الناس ، بل هم متنوعون في ذلك ، فكما أنه قد يجب على هذا ما لا يجب على هذا ، فكذلك قد يؤمر هذا ابتداءً بما لا يؤمر به هذا ، فكما أن الزكاة يؤمر بها بعض الناس دون بعض ، وكلهم يؤمر بالصلاة فهم مختلفون فيما يؤمر به ابتداء من واجبات الصلاة ، فمن كان يحسن الوضوء وقراءة الفاتحة ونحو ذلك من واجباتها أمر بفعل ذلك ، ومن لم يحسن ذلك أمر بتعلمه ابتداء، ولا يكون أول ما يؤمر به هذا من أمور الصلاة هو أول ما يؤمر به هذا... ".[3]

وينبني هذا الأصل عند جمهور السلف على اعتقاد فطرية معرفة الله تعالى - كما بينت سابقاً- وتظهر هذه الحقيقة ماثلة للعيان والأذهان ، حين يخبر الله تعالى ، عن حال من كذب وأعرض بأنه مكابرٌ معاند يجحد ما توقن به نفسه .- واليقين كما هو معلوم من أعلى درجات المعرفة- وذلك في قوله تعالى : {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ} (النمل:١٤)

وهذا اليقين الذي داخل نفوس الخلق بحيث لو أعرض عنه الكافر كان إعراضه نتيجة للكبر الذي من تلبس به لم يفلح أبداً. أقول هذا اليقين هو من لوازم خلقتهم التي خلقهم الله تعالى عليها ، فقد أخبر تعالى أنه أخذ العهد والميثاق على بني آدم، وهم في عهد الذر بأن يقروا بربوبيته وأن لا يشركوا معه أحداً من خلقه فأقروا وشهدوا ،قال تعالى : {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ . أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ} (الأعراف:١٧٢-١٧٣)

---

(1) هو أبو المحاسن ، جمال الدين ، يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي القرشي والدمشقي ، الصالحي ، من فقهاء الحنابلة ، ومن أكابر المحدثين له تصانيف كثيرة في شتى العلوم ، منها : التمهيد في الكلام على التوحيد ، رسالة في التوحيد وفضل لا إله إلا الله ،عظم المنة بنزل الجنة . توفي سنة : ٩٠٩هـ . انظر شذرات الذهب:(٤٣/٨).

(2) انظر الكتاب بتحقيق د.محمد عبد الله السمهري .

(3) الدرء(١٦/٨).

وبذلك يكون الإيمان بالله تعالى وتوحيده أمراً فطرياً ، لا يمكن للنفس البشرية جحده ولا إنكاره إلا ظلماً وعلواً ، كما أخبر بذلك المولى سبحانه ، ولا ينبئك مثل خبير . يقول شيخ الإسلام في بيان هذه الحقيقة المشرقة :" ولهذا جميع بني آدم مقرون بهذا شاهدون به على أنفسهم . وهذا أمر ضروري لهم لا ينفك عنه مخلوق ، وهو مما خلقوا عليه وجبلوا عليه ، وجعل علماً ضرورياً لهم لا يمكن أحداً جحده".[1]

ومع ما تقدم من بيان منهج السلف ، فإن الصاوي قد وافق وجهاً من الصواب ، حيث أقر بأن معرفة الله تعالى قد تقع بغير النظر ، كوقوعها فطرة كما يوحي بإقراره لكلام المحلي في ذلك ، أو اضطراراً في قلب العبد . وعبر عن ذلك بالكشف والإلهام . وبذلك خالف الأشاعرة في قصرهم الطريق إلى معرفة الله تعالى على النظر ، وكان أكثر اعتدالاً حين أوجب النظر ولو بعيداً عن التزامات المتكلمين في الاستدلال على من له أهلية مع تحقق المعرفة عنده ؛ امتثالاً لأمر الشارع الحكيم، حيث أمر في كثير من الآيات الكريمة بالتدبر والتفكر ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله :"أهل السنة و الحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن ، هذا أصل متفق عليه بينهم ، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية ، ولا يعرف عن أحد من الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك ، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار وغير ذلك ، ولكن وقع الاشتراك في لفظ النظر والاستدلال ، ولفظ الكلام ، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم و استدلالهم ، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال".[2]

وللإمام الحافظ ابن حجر[3] كلام نفيس في هذه المسألة حيث قام بعرض الأقوال المختلفة ومناقشتها، وذلك بتفنيد الأقوال الباطلة وتقرير الحقائق المستمدة من الكتاب والسنة ، فبعد أن ذكر الأقوال المتعددة حول النظر وجوباً وتحريماً ، مال رحمه الله إلى الاعتدال - شيمة أهل الحديث - ونقل كلاماً مهماً يعد من الأقوال الحاسمة للخلاف في المسألة ، يقول :" ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي : يمكن أن يفصل فيقال : من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً ، وحصل له اليقين التام بالمطلوب ، إما بنشأته على ذلك ، أو لنور يقذفه الله في قلبه ؛ فإنه يكتفى منه بذلك . ومن فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل ، ومع ذلك فدليل كل أحد بحسبه ، وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر ، ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلم إلى أن تزول عنه ".[4]

---

(1) المرجع السابق :(٤٨٨/٨).
(2) نقض المنطق /٤٧، ٤٨.
(3) هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني الأصل المصري المولد والنشأة ولد سنة:٧٧٣، وتوفي سنة:٨٥٢، اشتغل بالفقه والعربية وصار حافظ الإسلام ، انتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم ، له مؤلفات عميمة النفع من أشهرها شرحه على صحيح البخاري.انظر شذرات الذهب:(٢٧٠/٧).
(4) فتح الباري ،(٣٥٤/١٣).

وقد حكى إجماع عامة المسلمين على أن النظر لا يجب في حق من آمن إيماناً جازماً، الإمام ابن حزم[1] حيث قال : " وقال سائر أهل الإسلام : كل من اعتقد بقلبه اعتقاداً لا يشك فيه ، و قال بلسانه: أشهد أن لا إله إلا الله ، و أن محمداً رسول الله ، وأن كل ما جاء به حق ، وبريء من كل دين سوى دين محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنه مسلم مؤمن ، ليس عليه غير ذلك "[2].

والحق الذي عليه المعول ، أن النظر قد يجب في بعض الأحيان ، وعلى بعض الأعيان ، قال تعالى : {يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ.أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمًّى وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ} (الروم:٧-٨) ، وقد استدل شيخ الإسلام بهذه الآيات الكريمة على ما ذكرته ، وبين أن الشاهد من الآية هو عود الضمير في قوله: { يتفكروا} على الكفار الذين وصفهم المولى بقوله : {يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا } [3]

ولا شك أن الآيات التي تحث القلب على النظر و التدبر و التفكر كثيرة في كتاب الله تعالى ولكن المراد منها بعيد كل البعد عما يقصده المتكلمون ، فهذه أدلة القرآن الكريم تخاطب الفطرة البشرية التي شهدت بربوبية خالقها منذ أن عرفت الوجود و ذاقت طعم الحياة بالتفكر و التدبر في هذا الخلق المحكم حتى تصل بذلك إلى اليقين والاطمئنان ، فيظهر أثر ذلك عليها علماً بما يجب في حق الله تعالى ، وعملاً بما يرضي الله تعالى.

قال تعالى : {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآياتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ}(آل عمران:١٩٠) ، ثم يبين تعالى من هم أولوا الألباب:{الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ} (آل عمران:١٩١)

يقول الإمام ابن كثير في تفسيره :" أي يا من خلق الخلق بالحق و العدل ، يا من هو منزه عن النقائص و العيب و العبث : قنا من عذاب النار بحولك وقوتك وقيضنا لأعمال ترضى بها عنا ، ووفقنا لعمل صالح تهدينا به إلى جنات النعيم"[4]

هذا إلى جانب التناقض الحاصل من اعتقاد وجوب النظر مع تحقق الإيمان ، و القول بأن معرفة الله لا تثبت إلا بالشرع ، كما هو قول الأشاعرة ، و كان هذا نتيجة لاضطراب المنهج الذي سلكه هؤلاء المتكلمون في الاستدلال على المعتقد بين

---

(1) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأموي ولد بقرطبة سنة:٣٨٤هـ كان حافظا عالما مستنبطا للأحكام على المذهب الشافعي ثم انتقل إلى المذهب الظاهري أتقن علوما جمة وألف تواليف كثيرة ، منها :الإحكام في أصول الأحكام ، والفصل في الملل والأهواء والنحل وغيرها، توفي سنة:٤٥٦.انظر:وفيات الأعيان:(٣٢٥/٣)شذرات الذهب:(٢٩٩/٣).
(2) الفصل في الملل و النحل (٣٥/٣).
(3) انظر درء تعارض العقل والنقل (٨/٨).
(4) تفسير القرآن العظيم:(٥٧٢/١).

الرد والتقرير ، ففي مواجهة أقوال المعتزلة يرجعون الأمر كله للشرع ، و يقولون لا واجب إلا بالشرع . [١]

يقول الإيجي :" النظر في معرفة الله واجب إجماعا ، واختلف في طريق ثبوته : عند أصحابنا السمع ، وعند المعتزلة العقل "

مع ذلك كانوا أكثر الناس تأثراً بأقوال المعتزلة ويظهر هذا التأثر جلياً في هذه المسألة ، حيث نقل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قول أحد كبار الأشاعرة الذين خالفوا ما عليه جمهورهم من إيجاب النظر بقول :" وقد وافق أبو جعفر السمناني [٢] -وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا وقال : إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة ، وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه ، وأنه لا يكفي التقليد في ذلك "[٣].

هذا إلى جانب الاضطراب الذي وقع فيه آحادهم من القول بوجوب الصلاة على من هو دون البلوغ مع القول بأن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر ، يقول شيخ الإسلام :" ثم القول بأن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر لا يمشي على من يقول : لا واجب إلا بالشرع كما هو قول الأشعرية ، وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم فإنه على هذا التقدير لا وجوب إلا بعد البلوغ على المشهور وعلى قول من يوجب الصلاة على ابن عشر سنين أو سبع ، لا وجوب على من لم يبلغ ذلك ، و إذا بلغ هذا السن فإنما يخاطبه الشرع بالشهادتين إن كان لم يتكلم بهما ، وإن كان تكلم بهما خاطبه بالصلاة ، وهذا هو المعنى الذي قصده من قال : أول الواجبات الطهارة والصلاة ، فإن هذا أول ما يؤمر به المسلمون إذا بلغوا أو إذا ميزوا ".[٤]

*****

وإذا كانت معرفة الله تعالى متحققة بالفطرة ، التي تعني ملازمة الجبلة البشرية للإقرار بربوبية الله تعالى، وانفراده باستحقاق العبادة ، كذلك أمكن تحقق حصولها بغير هذا الطريق ، و يكون ذلك عند انطماس معالم الهداية في قلب العبد ؛ بسبب وجود الموانع الصارفة من تحقق مقتضى تلك الهداية الفطرية اللازمة للجبلة البشرية ، فكانت عناية الله بهذا الخلق الضعيف أن جعل الطرق الدالة عليه أعظم الطرق و أوسعها ، فالإلهام[٥] أو الكشف [٦] طريق إلى معرفة الله تعالى وهو هداية

---

(1) انظر الملل والنحل ،الشهرستاني:(٥٣/١).

(2) محمد بن أحمد السمناني و أبو جعفر ، القاضي ،الحنفي و أحد المتكلمين و لازم القاضي أبا بكر الباقلاني حتى برع بالكلام ، وكان مقدم الأشعرية في وقته ، وكان عالماً صدوقاً ، له تصانيف عدة ، توفي سنة : ٤٤٤ هـ . أنظر سير أعلام النبلاء ، والبداية والنهاية : ٦٩،٦٨/١٢.

(3) فتح الباري:(٣٤٩/١٣).

(4) درء التعارض (١٣،١٢/٨).

(5) الإلهام في اللغة : التلقين ، يقال : ألهمه الله الخير : لقنه إياه قال تعالى : [فألهمها فجورها وتقواها] (الشمس/٨). قال الراغب الأصفهاني : [إلقاء الشيء في الروع ، و يختص ذلك بما كان من جهة الله تعالى و جهة الملأ الأعلى].المفردات : ٤٥٥.
يقول الإمام ابن القيم في الإلهام أنه :[موهبة مجردة لا تنال بكسب البتة]. مدارج السالكين : (٦٩/١).

(6) الكشف داخل ضمن دائرة الإلهام ويعرف بأنه : [الإطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً و عدماً] . التعريفات للجرجاني : ١٨٤.

من المولى يختص بها من يشاء من عباده ، وقد يحصل بسبب المجاهدة وترك العلائق كما يقول الصوفية - مع الاحتراز - ، وقد يحصل بمحض فضل من الله عز وجل ؛ فينير قلب عبده للإيمان به و التزام هديه وهذا ما حكاه القرآن الكريم لنا ، حيث قال في محكم التنزيل : {وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ} (المائدة:١١١) وتفسير الوحي المذكور في الآية بالإلهام هو قول طائفة من السلف. قال الحسن البصري :" ألهمهم الله عز وجل ذلك ". وقال السدي : " قذف في قلوبهم ذلك ".

يقول شيخ الإسلام :" وليس من الممتنع وجود العلم بثبوت الصانع وصدق رسوله إلهاماً . فدعوى المدعي امتناع ذلك يفتقر إلى دليل ، فطرق المعارف متنوعة في نفسها ، والمعرفة بالله أعظم المعارف ، وطرقها أوسع وأعظم من غيرها ، فمن حصرها في طريق معين بغير دليل يوجب نفياً عاماً لما سوى تلك الطريق ؛ لم يقبل منه ، فإن النافي عليه الدليل ، كما أن المثبت عليه الدليل " .

*****

أما ما يؤخذ على الصاوي في هذا الجانب ، فإنه يتلخص في تقسيمه المعرفة إلى قسمين ، بحسب الطريق الموصل إليها ، و إضفاء نوع من الخصوصية على تلك التي تحصل للعبد بطريق الكشف - كما يعبر عنه الصوفية - أو بالإلهام كما تعارف عليه أهل السنة والجماعة . وهذا في حقيقته مبني على اعتقاد شائع عند المتصوفة ، إذ يعدون الإلهام مصدراً من مصادر التلقي ، والذي يسامي منزلة الوحي عندهم .

والأصل في حجية الإلهام واعتباره من المسالك الشرعية في الدين أن يستند في دلالته إلى نصوص الكتاب والسنة وأن لا يستقل بحكم شرعي لا أصل له فيهما ، ولذلك كان الإلهام في هذا الباب قد استوفى شرط تحكيمه والعمل بمقتضاه ؛ حيث استند اعتباره لما قام عليه الدين جملة وتفصيلا فوافق أمراً فطرياً ضرورياً قد جبل الله تعالى خلقه عليه ، وأمرهم به ، وهو معرفته سبحانه رباً ، خالقاً ، رازقاً ، مدبراً ، أحداً ، ومن ثم التوجه له بالعبادة وحده .[1]

ويبين الإمام ابن القيم الضابط الذي يعتمد في هذا الباب ، حيث يقول:" والرؤيا كالكشف ، منها رحماني ، ومنها نفساني ، ومنها شيطاني..." إلى أن قال : " ورؤيا الأنبياء وحي ، فإنها معصومة من الشيطان ، وهذا باتفاق الأمة ؛ ولهذا أقدم الخليل على ذبح ابنه إسماعيل عليهما السلام بالرؤيا.

وأما رؤيا غيرهم فتعرض على الوحي الصريح ، فإن وافقته و إلا فلا ".[2]

وبنفس الضوابط والشروط يقرر الإمام الشاطبي هذه الحقيقة ، يقول :"...لأن الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعاً على حال ، إلا أن نعرضها على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية ، فإن سوغتها عمل بمقتضاها ، وإلا وجب تركها والإعراض عنها ".[3]

(1) انظر مبحث الإلهام في كتاب : المعرفة في الإسلام ل د/عبد الله القرني ، ٨٠، ٨١.
(2) مدارج السالكين ،(١/٧٥).
(3) الاعتصام ،(٢/ ٧٨).

لهذا فإن الإمام ابن القيم يرى أن الكشف الصحيح هو ما كان دليلا للعبد يعينه في معرفة الحق الذي بعث الله تعالى به رسله يقول :" فالكشف الصحيح : أن يعرف الحق الذي بعث الله به رسله ، وأنزل به كتبه معاينة لقلبه ، ويجرد إرادة القلب له فيدور معه وجوداً وعدماً ، هذا هو التحقيق الصحيح وما خالفه فغرور قبيح ". [1]

ويرجع هذا الأصل إلى اعتقاد كفاية الطرق والمسالك التي شرعها الدين للاستدلال على مسائله وأحكامه: علما و عملا ، جملة وتفصيلا ، وهو مقتضى التسليم والإيمان بقوله تعالى : {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} (المائدة:٣)

واعتقاد حصول البيان التام بالشرع ، لا يمنع الاستئناس بما يدل عليه ويوافقه من طريق النظر أو الكشف ، وإنما يقع المحظور في اعتقاد أن ثمة هدى ونور يستقل ببيانه دليل سوى دليل الشرع ، ولهذا المعنى أشار العلامة عبد الرحمن المعلمي[2] بعد عرضه للمسالك الشرعية السلفية وبيان حصول الكفاية والاستغناء بها عما سواها ، ومن ثم المسالك الخلفية التي خلط سالكوها الحق بالباطل وبيان ما اشتملت عليه منها ، حيث قال رحمه الله تعالى : " مهما يكن في المآخذين الخلفيين من الوهن فإننا لا نمنع أن يستند إليهما فيما ليس من الدين و لا يدفعه الدين ، بل لا ندفع أن يكون فيهما ما يوصل في كثير من ذلك إلى اليقين ، فإن الشرع لم يتكفل ببيان ما ليس من الدين و كذلك لا نرى كبير حرج في الاستئناس بما يوافق المآخذين السلفيين بعد الاعتراف بأنهما كافيان شافيان ، إذ لا يلزم من كفايتهما أن لا يبقى في غيرهما ما يمكن أن يستدل به على الحق ، وإنما الممنوع الباطل هو زعم أنهما غير وافيين ببيان الحق في الدين ". [3]

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التفاضل في المعرفة من جهة الطريق الموصل إليها أمر يحتاج إلى دليل ؛ إذ العبرة في حقيقة هذه المعرفة وما يترتب عليها من نقاء و يقين ، يخلص صاحبها من درن الشرك والكفر والذي تعلقت النجاة بصفاء الإيمان من درنه .

قال تعالى : {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ} (الأنعام:٨٢).

وفي آية أخرى ينفي الله تعالى تحقق الإيمان لكثير من الناس إلا مع تلبسهم بالشرك ، يقول سبحانه : {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ} (يوسف:١٠٦) .

وكيف أن إبليس لعنه الله ، قد عرف الله عز وجل ، عظيما ، قادراً عزيزاً ، حتى أقسم بعزته ، ولم تنفعه تلك المعرفة ولا ذلك الإقرار ؛ لأن العبرة بالانقياد والتسليم ، الذي يتبع تلك المعرفة، قال تعالى : {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً} (النساء:٦٥)

---

(1) مدارج السالكين ،(٢١٤/٣).

(2) هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي ، فقيه من العلماء ولد سنة:١٣١٣هـ تولى رئاسة القضاء في عسير ولقب بشيخ الإسلام ، له تصانيف كثيرة منها:التنكيل ، والأنوار الكاشفة ، ومحاضرة في كتب الرجال وغيرها ، توفي رحمه الله:١٣٨٦هـ .الأعلام:(٣٤٢/٣).

(3) التنكيل،(٢٦٠/٢).

التقليد وحكم المقلد

من خلال عرض آراء المتكلمين السابقة في قضية المعرفة يمكن لنا تحديد مواقفهم المتباينة من قضية التقليد في العقائد ، حيث تنبني هذه القضية كسابقتها على الضرورة العقلية المتمثلة في إيجابهم للنظر ، وأنه السبيل الوحيد للمعرفة ، ومن خالفهم في هذه الحتمية لا بد أن يتحدد اتجاهه من التقليد وفق ما يقتضيه موقفه من النظر ابتداءً .

و نتيجة لما سبق يصبح موقف المعتزلة المتمثل بالرفض التام للتقليد ضرورة حتمية يقتضيها منهجهم العقلي الذي يذهب إلى أن المعارف لا تنال إلا بالنظر والاستدلال . يقول القاضي :" إن القول به - التقليد - يؤدي إلى جحد الضرورة ؛ لأن تقليد من يقول بقدم الأجسام ليس بأولى من تقليد من يقول بحدوثها ".[1] حيث يعرفه بأنه :" قبول قول الغير من غير أن يطالبه بحجة وبينة حتى يجعله كالقلادة في عنقه ، وما هذا حاله لا يجوز أن يكون طريقاً للعلم ".[2]

ومع مخالفة الأشاعرة للمعتزلة في قضية التكفير إلا أنهم يتفقون معهم في ذم التقليد ، وكان هذا نتيجة حتمية لإيجابهم النظر كما تقدم .[3]

ويبرهن المتكلمون على فساد التقليد وعدم جدواه في الوصول إلى المعرفة الحقة ؛ أنه يجوز على المقلد الوقوع في الخطأ والصواب دونما تميز ، وما كان حاله كذلك لا يصلح أن يكون حجة لصاحبه ، وأنه لو أمكن الاستناد إلى التقليد لما أرسل الله الرسل بالمعجزات والبراهين حتى يصل الناس إلى الإيمان بطريق التدبر والنظر في المعجزة الموجب للعلم بها ، ولعذر الناس بكفرهم ، يقول القاضي عبد الجبار :" لو كان ضروريا ، لوجب أن يكون من يعدم هذا العلم معذورا في ذلك ؛ لأن ذلك ليس بإرادته ، وهذا يوجب في الكفار أن يكونوا معذورين في تركهم معرفة الله تعالى و غير ذلك من المعارف "[4] . وبما أن النظر و الاستدلال هو سبيل العلم الوحيد ، فإثبات العلم بغير طريقه جهل وضلال ، و التقليد لا يخرج عن كونه دعوى لا برهان لها فثبت عدم إمكان الاحتجاج به في باب العقائد .

يقول الحافظ ابن حجر في حكاية حجتهم على ذم التقليد :" واستدل بعضهم بأن التقليد لا يفيد العلم ، إذ لو أفاده لكان العلم حاصلا لمن قلد في قدم العالم ، و لمن قلد في حدوثه ، وهو محال لإفضائه إلى الجمع بين النقيضين ".[5]

---

(1) المغني :(١٢/١٢٣).
(2) شرح الأصول الخمسة : ٦١.
(3) غاية المرام : ٣٢٣، وانظر قواعد العقائد للغزالي : ٧٦ ، والتبصير في الدين للإسفراييني:١٨١.
(4) شرح الأصول الخمسة : (٥٢).
(5) فتح الباري : (١٣ / ٣٥٤) .

ومن هنا أطلقوا الأحكام الجائرة التي هي محض افتراء ؛ إذ لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ، حيث تذهب المعتزلة إلى تكفير المقلد بينما يعتقد تفسيقه جمهور الأشاعرة[1]، فيخرقون بذلك إجماع الأمة في قبول إيمان من أعلن كلمة التوحيد والتزم شعائر الإسلام .

******

رأي الشيخ الصاوي:

بناءً على ما تقدم من عرض أقوال الشيخ الصاوي في قضية المعرفة وما لمسناه من اعتدال ظاهر فيها ؛ نجده يصحح إيمان المقلد الذي امتلأ قلبه إيماناً وعجز عن قيام الأدلة ، بل يجزم بإيمانه ؛ معللاً ذلك أنه ليس عنده ظن في حقيقة الإيمان ، وفي المقابل يرى الصاوي أن التقليد الذي يضر بصاحبه ويوقعه في المهالك هو تقليد أهل الكفر ، إذ لا عذر لهم في ذلك ، وقد قامت الحجة عليهم .

يقول في تفسير قوله تعالى : {إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً} (يونس:٣٦.)" المراد بالظن خلاف التحقيق فيشمل الشك و الوهم . وهذا الكلام في حق الكفار الذين اتبعوا غيرهم في الكفر وقلدوهم فيه ، فلا عذر لهم في التقليد دنيا ولا أخرى . وأما المؤمن الذي امتلأ قلبه بالإيمان ، حيث عجز عن قيام الأدلة على التوحيد ، وقلد العارف فيه فليس من هذا القبيل ، بل هو مؤمن جزما لأنه ليس عنده ظن بل جزم مطابق للواقع . وربما إن دام على الصدق و متابعة من يقلده يرتقي في التوحيد إلى مقام أعلى وأجل من مقام من قلده . وأما القول بأنه كافر فإنما يعرف لأبي هاشم الجبائي من المعتزلة فلا يعول عليه". [2]

ومع هذا فإنه يرى أن من ترك النظر مع القدرة عليه يكون آثماً ، يقول :" وحاصل ما انحط عليه كلام الأشياخ أن من عرف الله بالدليل ولو جملياً ، ولو لم يكن باصطلاح أهل الكلام ، فهو مؤمن اتفاقاً ، ومن عرفه بلا دليل أصلاً بل بالتقليد، ففيه ستة أقوال :

- الأول لأبي هاشم الجبائي ، رئيس المعتزلة . ونقله عن أهل السنة كذب . إذ إيمانه غير صحيح في الآخرة ، وأما في الدنيا فاتفقوا على إيمانه ، لقوله تعالى: { وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً} (النساء:٩٤).

- الثاني هو صحيح ، إلا أنه عاص لترك النظر مطلقاً، كان فيه أهلية للنظر أم لا .

(1) تقدم كلام الصاوي في حاشية الجوهرة ، وانظر تحفة المريد للبيجوري :(١٩).
(2) الحاشية على الجلالين(٢ /١٧٦).

ـ الثالث هو صحيح إلا أنه عاص بترك النظر، إن كان فيه أهلية للنظر وكان متمكنا من المعرفة " ، إلى أن قال :" والحق الذي عليه المعول أنه مؤمن عاص بترك النظر، إن كان فيه أهلية " [1]

ويبين الصاوي مراتب العلم وما هي المرتبة التي لابد من تحققها حتى تتم المعرفة لدى المؤمن ،لينجو بها من التقليد الذي كثر الكلام في التحذير منه ، يقول:" واعلم أن العلم مراتب : الأولى العلم بالدليل ولو جملياً ، ويسمى علم يقين وهذا هو المطلوب في التوحيد الذي يخرج به المكلف من ورطة التقليد وهو الجزم من غير دليل و فيه خلاف .

الثانية : العلم مع مراقبة الله ، ويسمى عين يقين .
الثالثة : العلم مع المشاهدة ،ويسمى حق يقين "[2] .

******

المناقشة:

لقد سلك الإمام ابن حزم مسالك عدة في دحض شبه المتكلمين حول مسألة التقليد ، وكان من أبرزها بياناً : الاستدلال بوجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم، وأن من وجبت متابعته لا يعد تقليده ذماً ، بل لا يطلق عليه مسمى التقليد ، يقول :" التقليد أخذ المرء قول من هو دون الرسول صلى الله عليه وسلم ممن لم يأمرنا باتباعه و أخذ قوله ، بل حرم علينا ذلك ، وأما أخذ قول الرسول صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله تصديقه و طاعته فليس تقليدا ، بل إيمان و تصديق ، واتباع للحق ، و طاعة الله ورسوله ......"[3] إلى أن قال:" والقرآن إنما ذم فيه تقليد الآباء و الكبراء و السادة في خلاف ما جاءت به الرسل ، وأما اتباع الرسل فهو الذي أوجبه ، لم يذم من اتبعه أصلا ".[4]

وأما كلامه في دحض حجتهم بأن العلم لا يتأتى إلا بطريق البرهان . والتقليد ادعاء لا دليل معه ، فإنه يرجع إلى بيان طرق تحصيل العلم ، وعدم اقتصاره على طريق النظر والبرهان حيث بين رحمه الله تعالى أن العلم هو " اعتقاد الشيء على ما هو به فقط ، وكل من اعتقد شيئا على ما هو به ولم يتخالجه فيه شك فهو عالم به ، وسواء كان عن ضرورة حس ، أو عن بديهة عقل ، أو عن برهان استدلال ، أو عن تيسير الله عز وجل له ، وخلقه لذلك المعتقد في قلبه" [5]. فمن كان دليله على معرفة الله فطرته أو إلهام و هداية لم يطالب بالبرهان .

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد ،١٣.
(2) المرجع السابق ،(٨٥/٤).
(3) الفصل : (٣٦/٣).
(4) انظر:المرجع السابق:(٣٧/٣).
(5) المرجع السابق :(٤٠/٣).

وقد استدل - رحمه الله تعالى - بحال جمهرة المسلمين الذين لا يعرفون علم الكلام، و منهم أئمة أعلام و أصحاب حديث ، و كيف أن الله تعالى قد حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم ، حيث يرجع ذلك الميل وتلك المحبة إلى الفطرة التي جبلهم الله تعالى عليها ابتداءً، يقول :" قد سمى الله عز وجل راشدين القوم الذين زين الإيمان في قلوبهم و حببه إليهم ، وكره إليهم الكفر والمعاصي ، فضلا منه و نعمة . وهذا هو خلق الله تعالى الإيمان في قلوبهم ابتداء ، وعلى ألسنتهم ، ولم يذكر الله في ذلك استدلالاً أصلاً ، وبالله التوفيق " ويؤكد هذه الحقيقة الإيمانية التي امتزجت بها أرواحهم ،" وليس هؤلاء مقلدين لآبائهم ولا لكبرائهم ، لأن هؤلاء مقرون بألسنتهم ، محققون في قلوبهم ، أن آباءهم لو كفروا لما كفروا هم ، بل كانوا يستحلون قتل آبائهم و رؤسائهم و البراءة منهم " .[1]

ومع ذلك فإنه رحمه الله لم يغفل جانب النظر وأهميته ، بل أكد على وجوبه لمن يحتاج إلى ذلك ؛ إما بسبب شبهات عرضت له لا يمكن ردها إلا بطريق النظر ، أو لكونه من الكفار الذين خالفوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمروا بالإتيان بالبرهان وقد سبق لي عرض هذه المسألة بشيء من التفصيل ، وبذلك يتبين وهن الأساس الذي بنى عليه المتكلمون رأيهم في مسألة التقليد .

وبهذا الذي تقدم من بيان الموقف الحق تجاه التقليد في باب الإيمان تظهر مخالفة الشيخ الصاوي لعقيدة السلف في إيجابه النظر وتأثيمه من تركه والحكم عليه بالعصيان ، وقد سبق أن النظر لا يجب إلا على بعض الأعيان وفي بعض الأحيان ولكنه مع تأثيمه إياه فقد أصاب في إقراره بصحة إيمان المقلد الذي امتلأ قلبه إيماناً .

كما حاد عن الصواب حين أقر أدلة المتكلمين ، وجعلها طريقا ثابتاً لمعرفة الله تعالى كما يجب[2] ، يقول الإمام الشوكاني :" ومن أمعن النظر في أحوال العوام وجدها صحيحاً ، فإن كثيراً منهم نجد الإيمان في صدره كالجبال الرواسي ، ونجد بعض المتعلقين بعلم الكلام ، المشتغلين به الخائضين في معقولاته ، التي يتخبط فيها أهلها لا يزال ينقص إيمانه وينقص منه عروة ، فإن أدركته الألطاف الربانية نجا ، وإلا هلك ، ولهذا تمنى كثير من الخائضين في هذه العلوم المتبحرين في أنواعها في آخر أمره أن يكون على دين العجائز ، و لهم في ذلك من الكلمات المنظومة والمنثورة ما لا يخفى على من له اطلاع على أخبار الناس".[3]

****

(1) الفصل :(٣٨/٣).
(2) وهذه المسألة يزيد وضوحها عند عرضها في المبحث التالي .
(3) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : ٢٦٦.

(المبحث الثاني)

الاستدلال على وجود الله تعالى

تبين مما سبق أن اعتقاد السلف في فطرية معرفة الله تعالى، هو مقتضى التسليم بنصوص الكتاب والسنة والإجماع ، وأن ذلك الاعتقاد حقيقة في النفس البشرية لا يمكن دفعها ، حيث يستند في مبدئه إلى الإذعان بالضرورة الفطرية التي تحتم التسليم بالمبادئ الأولية[1] و المسلمات اليقينية التي هي أساس التفكير البشري والاستدلال العقلي .

وتمثل هذه الحقيقة في التصور السليم ،المحور الأساس الذي تدور حوله الطرق الشرعية في الاستدلال على وجود الله تعالى ، حيث تعتمد هذه الطرق العقلية على مبدأ السببية،الذي يقوم عليه دليل الخلق والإيجاد، و دليل الإحكام والإتقان. وبذلك فقد مثل هذا المبدأ أسمى مبادئ التفكير البشري ، الذي ميز الله تعالى به الإنسان ، ليكون دليلا هاديا إلى معرفته تعالى إذا ضلت بصاحبها الأهواء .

ويتعين الاستدلال بالعقل على وجود الله تعالى ؛ عند انطماس معالم الفطرة الكامنة في النفس البشرية ، وذلك حين تحول الموانع الصارفة دون الوصول إلى هذه الحقيقة الفطرية ، فيأتي هنا دور العقل البشري ليكون هو الهادي بإذن الله تعالى إلى معرفته ، حيث تنحصر وظيفته في إعمال المبدأ الفطري ، والركيزة اليقينية ، وهي دلالة الأسباب على مسببها .

وقد نبه القرآن الكريم العقل البشري إلى إدراك هذه الحقيقة حين خاطب المشركين، بطريق التقسيم الحاصر ، حيث قال في محكم التنزيل: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ} (الطور:٥٣)

فالمعنى:" أخلقوا من غير خالق خلقهم ؟ فهذا ممتنع في بداته العقول . أم خلقوا أنفسهم ؟ فهذا أشد امتناعاً . فعلم أن لهم خالقاً خلقهم ، هو الله سبحانه. وقد ذكر سبحانه الدليل بصيغة الاستفهام الإنكاري ليبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية بديهية مستقرة في النفوس لا يمكن لأحدٍ إنكارها ، فلا يمكن صحيح الفطرة أن يدعي وجود حادث بدون محدث أحدثه ، ولا يمكنه أن يقول : إنه أحدث نفسه ".[2]

وقد تبين بذلك أن القرآن الكريم في خطابه للنفس البشرية، من أجل تقرير هذه الحقيقة ، يأمر بإعمال التفكير والتدبر، حتى يصل إلى تلك المبادئ الفطرية ، والمسلمات اليقينية، التي لا يمكن ردها ، ولا الاستدلال عليها ، فيرتفع بذلك الغطاء الذي حال دون الشعور بها .

---

(1) المبادئ الأولية هي : التي لا تفتقر إلى شيء أصلا بعد توجه العقل إليها، يقول الجرجاني:"هي التي لا تحتاج إلى البرهان بخلاف المسائل فإنها تثبت بالبرهان القاطع": التعريفات الجرجاني :٢٥٠.

(2) الرد على المنطقيين : ٢٥٣.

فمعرفة الله تعالى فطرية في النفس ، سواء حصل العلم بها ضرورة ، أو بالتفات النفس إلى ذلك ؛ لشعورها بطلبه والحاجة إليه ، ويمكن أن يتمثل ذلك الالتفات بصورة دليل تكون مقدماته فطرية ؛ لأن الاستدلال على وجود الله تعالى في أصل الأمر يرتكز على مبدأ فطري لا يمكن الاستدلال له ، يقول شيخ الإسلام :" والشبهات القادحة في تلك العلوم لا يمكن الجواب عنها بالبرهان ، لأن غاية البرهان أن ينتهي إليها ، فإذا وقع الشك فيه أنقطع طريق النظر والبحث ".(١) وهذا ما حكاه الغزالي عن نفسه حين حالت الشبهات بينه وبين هذه الأوليات الفطرية ، حيث سمى ذلك الشك في تلك المسلمات مرضاً ، وبين أن طريق اهتدائه و نجاته منه لم يكن بنظم دليل ، وإنما بنور قذفه الله تعالى في صدره .(٢)

وفي بيان فطرية الأوليات التي يقوم عليها الاستدلال على وجود الله تعالى، يقول شيخ الإسلام :" وإن كان فيها قوة تقتضي المعرفة بنفسها ، وإن لم يوجد من يعلمها أدلة المعرفة ، لزم حصول المعرفة فيها بدون ما نسمعه من أدلة المعرفة ، سواء قيل : إن المعرفة ضرورية فيها ، أو قيل : إنها تحصل بأسباب كالأدلة التي تنتظم في النفس من غير أن يسمع كلام مستدل ، فإن النفس بفطرتها قد يقوم بها من النظر والاستدلال ما لا يحتاج معه إلى كلام أحد ، فإن كل مولود يولد على هذه الفطرة ؛ لزم أن يكون المقتضي للمعرفة حاصلاً لكل مولود ، وهو المطلوب ".(٣)

وبذلك يتضح المنهج الرباني ، في الاستدلال على وجوده سبحانه ، بعيداً عن التعقيد والغموض ، صريحاً واضحاً قريباً من النفس البشرية ، حيث يخاطب فيها تلك الحقائق التي غرست بداخلها ، فما إن تنتبه لها إلا وتدرك ببديهة فطرتها ذلك الشعور الذي يدلها على الخالق سبحانه: رباً خالقاً ،لا أحد يستحق العبادة سواه .

وبسبب بعد المتكلمين عن تصور هذه الحقيقة ، ولما التزموه من أصول فاسدة في وجوب الاستناد إلى العقل للدلالة على أصول الإيمان ، واعتقاد عدم كفاية الأدلة الشرعية في ذلك ؛ نجد أن الطرق التي سلكوها في الاستدلال على وجود الله تعالى قد بنيت على تصورات فلسفية لا حقيقة لها ، يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد، حتى خرجت بها في كثير من الأحيان عن المقصود ، هذا إلى جانب ما انبنى عليها من أمور مبتدعة ، أثرت على صفاء المعتقد في ما يجب في حق لله تعالى ، أو يمتنع عليه فصارت عمدة المتكلمين في هذا الباب عدداً من الأدلة المبتدعة لا أساس لها من الشرع وهي كالتالي:

١- دليل حدوث الأجسام.

٢- دليل الوجوب والإمكان.

---

(1) الدرء :[٣١٠/٣].
(2) المنقذ من الضلال :٢٣.
(3) الدرء :[٤٤٦/٨،٤٤٧].

دليل حدوث الأجسام

يعد هذا الدليل عند عامة المتكلمين من الأصول اليقينية التي لا يتم إيمان المرء إلا باعتقاد دلالته على وجود الباري جل وعلا ؛ إذ لا يتمكن - عندهم - من إثبات الصانع إلا به ، وكان أول من ابتدع هذا الطريق المعتزلة ، وقد صرح بذلك شيخ الإسلام حيث قال:" والمعتزلة كانوا هم أئمة الكلام في وجوب النظر والاستدلال بطريقة الأعراض و الأجسام وما يتبع ذلك "[١] ولشيخ الإسلام كلام يرجع فيه هذا الدليل إلى الجهم بن صفوان[٢]، [٣]

وقد أرجع القاضي أولية الاستدلال به لأبي الهذيل من شيوخ المعتزلة [٤]

ويقوم هذا الدليل على أربع دعائم تجتمع في اعتقاد أن الأجسام لا تخلو من الحوادث وهي : الاجتماع ، والافتراق ، والحركة، والسكون، وعدم انفصال الجسم عنها، يعني أنه حادث مثلها [٥] وتكون كالتالي على جهة التفصيل:

١- أن في الأجسام معان هي : الاجتماع ، و الافتراق ، و الحركة والسكون ، وبيان ذلك : أن اجتماع الجسم بعد أن كان متفرقاً يحتاج إلى مخصص ؛ وما كان كذلك فهو محدث ، وأيضا يقال ذلك في السكون بعد الحركة ، ومثله يقال في الافتراق ، ودلالته أقرب ، فإن الذي نراه من الأجسام إنما يكون بعد اجتماعها ، والافتراق يكون بعد الاجتماع ، إذا فالافتراق دلالته على حدوث الأجسام من أقوى الأدلة.

٢- أن هذه المعاني محدثة .و تحرير هذه الدعوى إثبات أن هذه أعراض[٦] والأعراض حادثة والدليل على حدوثها أنه يجوز عليها العدم فيمتنع عنها القدم ولا توسط في ذلك .

٣- أن أي جسم من الأجسام لا يخلو من الأعراض ، فالجسم إما متحرك وإما ساكن، والحركة والسكون أعراض ، والدليل على عرضيتها كما سبق ، أنه يجوز فناؤها، فتذهب الحركة مثلا ويحل السكون ، والعكس بالعكس ، فإثبات حلول هذه المعان في الجسم يعتمد على مبدأ الإدراك الحسي ، الذي يميز الأجسام المتحركة من الساكنة، والمجتمعة من المتفرقة .

٤- أنها إذا لم يخلو الجسم منها ، وجب حدوثه مثلها ؛ لأن حظ هذه المعاني في الوجود الحدوث ، وارتباط الجسم بها يعني عدم إمكان انفكاكه عنها ؛ لذلك وجب أن يكون حادثا مثلها .[٧]

---

(1) الدرء :(٩٩،٩٨/٨).

(2) هو أبو محرز جهم بن صفوان الراسبي الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال وأنكر الاستطاعات كلها ، وزعم أن الإيمان معرفة الله فقط ، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان :الفرق بين الفرق :٢٢١.

(3) انظر :منهاج السنة النبوية :(٥/٨).

(4) شرح الأصول الخمسة :(٩٥).

(5) مذاهب الإسلاميين، عبد الرحمن بدوي :(٣٩٨/١).

(6) العرض :[هو الموجود في شيء غير متقوم به لا كجزء منه،بل ولا يصح قوامه دون ما هو فيه]:المباحث المشرقية ،أو ما لا يقوم بنفسه وإنما يحتاج إلى جسم يقوم به ، مثل الطعومات والمشمومات والمبصرات والألوان والحركات..] الرازي: (١٣٨/١) .وانظر : المواقف للإيجي :٩٦.

(7) شرح الأصول الخمسة :١١١،١٠٧،١٠٥،١٠٤،٩٩،٩٧،٩٥.

وبهذا يرى القاضي عبد الجبار أنه تمكن من إثبات حدوث العالم ، ليثبت بذلك احتياجه لمحدث أحدثه، ويستخدم طريق السبر والتقسيم لإثبات ذلك ، فيقول :" لا يخلو : إما أن تكون قد أحدثت نفسها ، أو أحدثها غيرها "، ويبرهن على فساد الفرض الأول ، بأن الفاعل يجب أن يكون متقدماً على فعله ، فاستحال بذلك أن تحدث الأجسام نفسها ؛ لأنه يلزم من ذلك اتصافها بالقدرة حال عدمها .

بقي الفرض الثاني وهو إثبات محدث لها ، وجب أن يكون مخالفا لها، لاستحالة إيجاد الحادث للحادث ، يقول:" فلم يبق إلا الفرض الثاني : وهو أن يكون الذي أحدثها فاعل مخالف لها ، وهو الله تعالى الذي ليس كمثله شيء " .[1]

وقد تابع الأشعرية من تقدمهم من الفرق في ابتداع هذا الأصل ، وجعله سبيلا إلى معرفة الله تعالى ، كما هو مقرر في الكثير من كتب الأشاعرة .[2]

ومع إجماعهم على أهمية الدليل وحصول المطلوب به ، إلا أن طرق عرضهم لهذا الدليل تختلف ، ولكن لا يخرجها هذا الاختلاف عن المقصود ، وحيث ينبني هذا الدليل على مقدمتين هما :

١. العالم حادث .
٢. وكل حادث له محدث .

النتيجة هذا العالم لابد له من محدث.

وتستند المقدمة الأولى في إثبات حدوث العالم ، إلى تقسيمه لجواهر[3] وأعراض ، وأن العرض حادث ، ولا يمكن انفصال الجوهر عنه ، فصار بذلك حادثا مثله .[4]

أما المقدمة الثانية فتستند إلى امتناع التسلسل في الحوادث ، وأنه لابد من رجوع إلى واجب الوجود ، يستحيل عليه العدم .[5]

وهذا الرازي يعرض الدليل كأسلافه من المعتزلة، ويقول : " والأكوان حادثة ؛ لأن كل كون فإنه يصح عليه العدم ، وكل ما صح عليه العدم امتنع عليه القدم ، وما امتنع عليه القدم فهو حادث ، فثبت أن الجسم لا يخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، إذن الجسم حادث ".[6]

ويصل بذلك إلى إثبات احتياج هذه الحوادث لمحدث أحدثها ، هو واجب الوجود؛ لامتناع التسلسل بين الحوادث ، فيقول :" إنه لما ثبت أن العالم ما كان موجودا ثم كان موجودا ، فحقيقة العالم قابلة للعدم و قابلة للوجود وكلما كان كذلك فرجحان وجوده على عدمه ؛ لأجل ترجيح مرجح ، فثبت أن وجود العالم محتاج إلى الموجد المؤثر ".[7]

---

(1) المرجع السبق :١١٩.
(2) انظر المواقف للإيجي :٢٤٥.
(3) الجوهر هو :[الموجود لا في موضوع بمعنى أن ماهيته إذا وجدت كانت لا في موضوع].المباحث المشرقية :(١٣٨/١).
(4) المواقف للإيجي :٢٤٥.
(5) انظر : المرجع السابق :٢٦٦. والإرشاد للجويني :٢٨،٢٩.
(6) نهاية العقول :٢٣/أ.
(7) المطالب العالية :(٢١٣/١).

رأي الشيخ الصاوي :

تتعدد عبارات الصاوي في الاستدلال بدليل الحدوث على إثبات الباري تعالى، وكلها تدور في إطار المعاني السابقة، حيث يقول: " العالم حادث ، وكل حادث له محدث ".

ثم يقرر دليل القضيتين ، ويبدأ بالصغرى :" حدوث العالم " ، ويستدل على صحتها ببيان المقدمات التي تنبني عليها ، مع الاستدلال لكل مقدمة منها.

أما المقدمة الأولى ، التي ينبني عليها دليل حدوث العالم، إثبات أن " العالم متغير "، و دليلها يستند إلى الإدراك الحسي ، حيث علمت" بالمشاهدة".

وأما المقدمة الثانية " كل متغير حادث" ، فيقرر الاستدلال عليها بوجود التلازم بين التغير والحدوث ، حيث يقول :" فإن كان موجودا بعد عدم فحدوثه ظاهر وإن كان معدوما بعد وجود ، فكل ما جاز عليه العدم قطعا يستحيل عليه القدم " .

ثم يبين وجه التلازم بين التغير والحدوث ، بتقسيم العالم إلى أجرام وأعراض ، " فحدوث الأعراض بمشاهدة التغير ، والأجرام لملازمتها لها ، وملازم الحادث حادث بالضرورة".

فيصل بذلك إلى صحة المقدمة الأولى :" فينتج العالم حادث".[1]

وأما دليل القضية الكبرى " كل حادث له محدث" ، فيستند إلى وجوب إثبات المرجح ، الذي كان به ترجيح الوجود على العدم ، يقول : " وإلا لزم الترجيح من غير مرجح ، وهو محال ، فينتج العالم لابد له من محدث ".

ولإثبات أن المحدث هو الباري تعالى ؛ يستدل بما يجب أن يتصف به القادر على الإيجاد من وجوب الوجود ؛ منعا للتسلسل والقدرة السابقة للفعل ، وغير ذلك ، يقول :" وهذا المحدث واجب الوجود إلى آخر الصفات التي يتوقف عليها الإيجاد، وإلا لما وجد العالم ".[2]

ويذكر عبارة أخرى في تقرير الدليل ،هي أقرب للفطرة :" أن تقول العالم جائز عليه العدم ، وكل ما جاز عليه العدم استحال عليه القدم ، أنتج : العالم استحال عليه القدم ".[3]

*****

(1) المرجع السابق :١٥.
(2) حاشية جوهرة التوحيد:١٦،١٥.و انظر :حاشية الخريدة البهية : ٤٩،٤٨.
(3) المرجع السابق .

المناقشة :

يشترط في الدليل حتى يتم به الوصول إلى المطلوب، أن يكون واضحا بينا، حتى لا يصعب فهم مقدماته ، وبالتالي يتحقق المراد منه ، وأن لا يستند في إحدى مقدماته إلى تقارير وضعية[1] ، لا يستقيم المعنى المراد منها لعاقل ، فيرد عليها المنع - طلب الدليل - ولا قوة فيها لدفعه ، وإذا تيقن ذلك ، وعلم احتياج الدليل للوضوح والبرهان ، بان ضعف دليل الحدوث وعدم كفايته في الاستدلال على وجود الله تعالى ؛ حيث تعتمد مقدمته في إثبات حدوث العالم على مقدمات هي أكثر خفاء منها ، وقد عبر عنها بمصطلحات فلسفية دخيلة ، أكثرها من المجمل الذي يشمل حقا وباطلا ، وهذه المقدمات هي : تقسيم العالم إلى جواهر وأعراض ، وأن العرض حادث ، وهو قائم بالجوهر ، و ما قام به الحادث فهو حادث ، يقول شيخ الإسلام في بيان خفائها :" طريقة أثبتوا فيها الجلي بالخفي ، وأرادوا إيضاح الواضح ".[2] وتفصيل القول فيها كالتالي :

- أما تقسيم العالم إلى جواهر و أعراض ، وأن الجوهر هو الجزء الذي لا يتجزأ ، فهذا افتراض لم يثبت له دليل ، وقد أثبت العلم الحديث بطلانه بإمكان انقسام الذرة وهي أصغر جزء في الأجسام ، وأنها بهذا الانقسام تتحول إلى طاقة هائلة تسمى عند المتكلمين بالعرض .

وقد توصل شيخ الإسلام إلى مفهوم التحول عند التناهي قبل مئات السنين ، وإن كان في المثال الذي قام بضربه قصور ؛ أظهره العلم الحديث ، حيث علم أن تحول الماء إلى الهواء من العمليات الفيزيائية التي لا تؤثر في تركيب المادة الكيميائي وهذه العملية تسمى بالتبخر ، فالماء المكون من معادلة H_2O : ذرتان هيدروجين وذرة أكسجين ؛ لا يغيرها تغير مادته بإحدى العمليات الفيزيائية المعروفة وهي ؛ التبخر ، والتكثف ، والتجمد ، والانصهار[3] ، ولكن لا يمنع ذلك من صحة ما توصل إليه به في ذلك الزمن ، يقول في معرض نقضه لهذه النظرية :" لأن الموجود إن قيل: إنه لا يقبل القسمة بالفعل لم تكن فيه أجزاء لا تتناهى ، وإن قيل : إنه يقبلها بالفعل ، فإذا صغرت أجزاؤه فإنها تستحيل وتفسد و تفنى ، كما تستحيل أجزاء الماء الصغار هواء ، وإذا استحالت عند تناهي صغرها ، لم يلزم أن تكون باقية قابلة لانقسامات لا تتناهى ، ولا يلزم وجود أجزاء لا تتناهى ".[4]

وأما كلامهم في أن الجواهر الفردة لا تخلو من الأعراض فغير مسلم ؛ لأن الجوهر الفرد لا يرى بالعين المجردة ، فثبت أنها دعوى لا برهان عليها.
والصحيح أن الأجسام لا تخلو من الأعراض وهي الحركة و السكون والاجتماع والافتراق ولكن اختلاف المتكلمين في قابلية جميع الأجسام للحركة

---

(1) أي اصطلاحية تكلفية.
(2) الدرء:(٨/١).
(3) انظر المرجع في الكيمياء ، سعيد بالبيد : ١٠.وانظر سلسلة المساعد الكيميائية ، سعيد بالبيد : ٧.
(4) الدرء :(٧٨/٩). انظر :النبوات:٨٦.

والسكون جعل الاستدلال بهما محل نظر، مع أن الاستدلال بهما بدهي ؛ لأنه لا يخلو أي جسم من سكون أو حركة ؛ لعدم إمكان اجتماعهما أو ارتفاعهما في آن واحد، فصار الاستدلال المجمع عليه ما كان مثبتاً بحصول الاجتماع والافتراق ، لكن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بإثبات أن الجسم مركب من أجزاء تنتهي بالجوهر الفرد ، فعاد نقض الدليل إلى إبطال هذه النظرية ، وقد تقدم .[1]

- وأما الحكم على الأعراض بالحدوث ، فإنهم يستدلون لذلك بالمشاهد منها ، فقد ثبت تعاقب الأعراض على الجواهر ومما يدل على حدوثها ، وينفي عنها القدم[2] ثم يقيسون ما غاب منها على المشاهد ، حتى يصلوا إلى تعميم الحكم بحدوث الأعراض.

وقد ضعف ابن رشد[3] هذا القياس بأنه لو صح الحكم على الغائب استدلالا بحال الشاهد ، لما احتيج إلى إثبات حدوث الأجسام بطريق الأعراض ، إذ المشاهد من الأجسام بين الحدوث ، ولكان إثبات حدوث ما غاب عنا منها بقياسه على المشاهد حسب ، ولأمكن الاستغناء عن الاستدلال بحدوث الأعراض ، والصحيح أنه لا يصح الاستناد إليه إلا عند التيقن من استواء طبيعة الشاهد بالغائب ، يقول: " فتؤول أدلتهم على حدوث جميع الأعراض إلى قياس الشاهد على الغائب ، وهو دليل خطابي إلا حيث النقلة معقولة بنفسها ، وذلك عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد والغائب " [4]

- وأما الحكم على ما لا يخلو من الحوادث بالحدوث ، فهو العمدة في إثبات حدوث العالم ، والأصل الذي اعتمد عليه أهل الكلام في ترجيح تأويلاتهم المبتدعة ، حيث نزهوا الله تعالى عن حلول الحوادث فيه ، فنفوا بذلك الكثير من الصفات المثبتة في القرآن والسنة .

وللسلف الصالح - رضوان الله تعالى عليهم - توجيهات لهذا الأصل ، حيث يعد من الأمور المشتبهة التي تشتمل على حق وباطل ، لذلك احتاج الكلام فيه إلى تفصيل و إيضاح ؛ ليستبين المراد منه فيؤخذ بذلك الحكم الذي يناسبه.

فقد يراد بما لا يخلو من الحوادث : أنه لا يخلو من حادث بعينه ، فهذا معلوم ببداهة العقول أنه حادث مثله .

وبيانه أن ما لا يخلو من الحوادث لا يمكن له سبقها ؛ لأنه إن كان سابقا لها كان خالياً منها ، ولامتنع الحكم عليه بعدم خلوه من الحوادث ، وإذا علم امتناع سبقه لها

---

(1) انظر بيان تلبيس الجهمية :(٢٨١/١)،و الدرء (١٩١/٢).

(2) انظر الإرشاد للجويني:٢٤.

(3) هو محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد ، فقيه أصولي ، اشتغل بالفلسفة وحاول التلفيق بينها وبين الشريعة حتى كان ذلك سببا لتكفير العلماء له واتهامهم له بالزندقة ، له عدد من المصنفات في الفقه والأصول علم الكلام والفلسفة ، توفي بقرطبة في ذي القعدة سنة:٥٢٠.انظر شذرات الذهب:(٦٢/٤)،وشجرة النور الزكية:١٢٩،ومعجم المؤلفين:(٢٢٨/٧).

(4) الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد :١٠٩،وتجدر هنا الإشارة إلى أن طعن ابن رشد في منهج قياس الغائب على الشاهد في إثبات حدوث الأجسام الفلكية باطل ،لأنه قد ثبت بالبرهان استواء طبيعة سائر الأجسام في كونها حادثة ، وسيأتي تفصيل ذلك.

مع عدم خلوه منها ، بقي أن يكون وجوده مقارناً لها أو بعدها ، وحدوثه في كلا الحالتين ظاهر لا يحتاج إلى بيان .

وأما الاحتمال الثاني الذي يرد عليه : أن الذي لا يخلو من جنس الحوادث حادث - أي الحوادث المتعاقبة التي لا ابتداء لها - فهذا هو محل النزاع ، والذي لا يسلم أهل السنة و الجماعة للمتكلمين به، وعليه مدار إثبات أفعال الله الاختيارية المتعلقة بالإرادة كالكلام و الغضب والضحك غير ذلك ، يقول شيخ الإسلام :" وأما ما لا يسبق جنس الحوادث ، وهو ما قدر أنه لم يزل يقارنه حادث بعد حادث وهلم جرا ، كما أنه يقارنه حادث بعد حادث ، وفان بعد فان في الأبد ، فيقدر ليس متقدماً على جنس الحوادث ، ولا متأخراً عن جنس الحوادث والفانيات ؛ فهذا محل نزاع نازعهم فيه جمهور الناس من أهل الملل والفلاسفة القائلين بحدوث العالم ".[1]

ولما علم بطلان تعميم الحكم بالحدوث على كل ما لا تخلو منه الحوادث استناداً إلى وجود حوادث لا أول لها ، أقدم متأخروا المتكلمين على نفي إمكان حوادث لا ابتداء لها ، ووضعوا برهان التطبيق ؛ ليحتجوا به على هذه المقولة .[2]

لكن هذه المحاولة باءت بالفشل ، ولم تتمكن من إثبات حوادث لا أول لها ؛ لأن ما تستند إليه من دليل التطبيق باطل ممتنع " وملخص ذلك أن ما لا يتناهى إذا فرض فيه حد كزمن الطوفان ، وفرض حد بعد ذلك كزمن الهجرة ، وقدر امتداد هذين إلى ما لا نهاية ، فإن تساويا لزم أن يكون الزائد مثل الناقص ، و إن تفاضلا لزم وقوع التفاضل فيما لا يتناهى "[3]

و قد بين شيخ الإسلام امتناعه من عدة أوجه :

١. أنه لا يمكن التطبيق مع وجود التفاضل ،كما في المثال.
٢. أن التفاضل حاصل من الجهة المتناهية لا الثانية.
٣. أن التطبيق يصح في الموجود لا المعدوم.

ثم إن هذه المقدمة تلزمهم بلوازم ممتنعة مما يدل على فسادها ؛ إذ بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم ، ومن ذلك أن المقدمة الثانية " كل حادث لا بد له محدث " التي تعد من المسلمات المعلوم صدقها بالضرورة لم يسلم للمتكلمين إثباتها وفق هذا الأصل المبتدع الذي استندوا إليه في إثبات أن العالم حادث ، حيث لزمهم في إثبات هذا المحدث أن لا يكون حادثاً ولا قديماً ، أما الحادث فلا يمكن لامتناع التسلسل [4] أو الدور القبلي[5] بين الفاعلين ، وقد أقروا بذلك .

وأما القديم فلا يصح إثباتهم له ؛ لأنه إما أن يكون فعله قديما ، ويمتنع عدم فعله لأن في ذلك نقصا ينافي الكمال ، وعلى ذلك لابد أن تكون المفعولات هي أيضا

---

(1) الدرء :(٢٣٨/٨).
(2) انظر المرجع السابق :(٨/١)،و(٨٧/٩).
(3) المرجع السابق:(٣٠٤/١)،وانظر على سبيل المثال :لمع الأدلة للجويني :٩٠،والمواقف للإيجي:٢٤٦.
(4) والمقصود من التسلسل هنا أن يفتقر المحدث إلى محدث ويمر الأمر إلى غير نهاية .
(5) الدور القبلي هنا : أن يتوقف وجود المحدث على محدث و بالعكس ، فيكون كل منهما باعتباره علة متقدما وباعتباره معلولاً متأخراً ، فيلزم اجتماع النقيضين انظر :ابن تيمية السلفي :٧د . محمد خليل هراس.

أزلية؛ لأن كل فعل أنتج مفعولا لا بد أن يتعلق به مفعوله ، وهذا ما يبطله مشاهدة حدوث المفعولات . فلم يبق إلا أن يكون الفعل الذي تعلقت به الحوادث حادثا ؛ فنتج بذلك فعل حادث عن فاعل قديم ، وهذا مالا يقرون به وفقاً لأصلهم الفاسد .

. ومن جهة أخرى فإن كون الفاعل يفعل مرة دون مرة ، دل على اتصافه بصفة رجحت الفعل على الترك ، و إلا لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ؛ لأن المقدر تساويهما بالنسبة للفاعل ، فترجيح إحداهما على الأخرى دل على وجود علة رجحت الحدوث على العدم ، ولا يصح نسبة هذا الترجيح للإرادة القديمة ، كما يدعي المتكلمون .

وقد كان هذا القول منهم مدعاة للفلاسفة للتبجح بمذهبهم الباطل في قدم المفعولات ؛ معللين ذلك بأن حدوثها يلزم منه حدوث فاعلها ، لاحتياجها إلى مرجح حادث يقوم به، كما أدى ذلك إلى الطعن في أصل إثبات المتكلمين القدم للمحدث -كما بينت - وإلزامهم بلوازم أصلهم الفاسد .

وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله - بطلان مذهبهم ، بقول:" وهذا قول أكثر المعتزلة والأشعرية و غيرهم ، يقرون بالصانع المحدث من غير تجدد سبب حادث . ولهذا قامت عليهم الشناعات في هذا الموضع ، وقال لهم الناس : هذا ينقض الأصل الذي أثبتم به الصانع ، وأن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ، فإذا كانت الأوقات متماثلة ، و الفاعل على حال واحدة ، لم يتجدد فيه شيء أزلا وأبداً ثم اختص أحد الأوقات بالحدوث فيه كان ذلك ترجيحا بلا مرجح".[1]

ثم بين - رحمه الله - أن الطريق الأسلم في هذا ما كان مستمداً من الكتاب والسنة، وهو إثبات إرادة حادثة تقوم بالقديم يكون بها الترجيح ، ولا يلزم منها حدوث ما قامت به . وبذلك تنتفي حجة الفلاسفة في إبطال مسلك المتكلمين في إثبات محدث قديم مفعولاته حادثة .[2]

- ويبقى الرد على أولئك المعارضين من الفلاسفة[3] بأنه إذا أمكن تعاقب حوادث لا أول لها بالأفلاك مع وصفها بالقدم ؛ فلم لا يمكن قيام أفعال اختيارية بالقديم يكون بها حدوث الحوادث ، ولا تمنع وصفه بالقدم[4].

هذا إلى جانب ما يلزمهم في نفي قيام الحوادث بالقديم من إثبات حدوث كل الحوادث بلا سبب ولا ذات متصفة بصفات كمال.[5]

و بكل ما تقدم بان ضعف الدليل حيث بني على مقدمات واهية ، نتج عنها انحراف خطير التزمه المتكلمون في اعتقاد ما يجب في حق الله تعالى.

---

(1) الدرء :(١٠٧/٨).
(2) منهاج السنة النبوية :(٤٢٥/١،٤٢٦).
(3) كابن رشد وأمثاله.
(4) انظر شرح العقيدة الأصفهانية : ٧١.
(5) انظر :الدرء:(٣٧١/١).

دليل الإمكان

يستند اعتقاد الفلاسفة في وحدانية الله تعالى إلى نفي شبهة التركيب،إذ الواحد يمتنع عليه التعدد ، واعتقدوا أن في إثبات الصفات ما يخالف ذلك الأصل الذي بنو عليه توحيد الله وتنزيهه، حيث وصفوه بأنه عاقل لا يعقل إلا نفسه ، ليس له إرادة ولا قدرة ولا أي صفة سوى العقل .

وعند التساؤل عن وجود هذه المفعولات الكثيرة المشاهدة ، فإنهم يرجعون الإجابة إلى نظرية الفيض والصدور ، فأبطلوا دلالة العالم على وجود فاعله من جهة الحدوث ؛ لأن في إثبات حدوث المخلوقات استلزاما لقيام صفة حادثة بالرب ، يتعلق بها وجود الحوادث ، وهذا ما يمتنع عندهم بناء على شبهة التركيب التي ينبني عليها التفريق بين الواجب والممكن ؛ وبذلك ينتفي إمكان الاستدلال على واجب الوجود - عندهم - إلا بطريق التصور المحض للوجود [(1)]

ويعتمد هذا الاستدلال على تضمن الوجود المطلق للوجود الواجب والممكن ، يقول ابن سينا : " لا شك أن هناك وجودا ، وكل وجود إما واجب وإما ممكن ؛ فإن كان واجباً فقد صح وجود الواجب وهو المطلوب ، وإن كان ممكنا فإنا نوضح أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود " .[(2)]

وتستند دلالة الوجود الممكن على الوجود الواجب إلى استحالة ترجح وجود الممكن على عدمه بلى مرجح[(3)] ؛ فإن واجب الوجود هو من يرجح الوجود على العدم، وإلا لزم الدور أو التسلسل الممتنعين [(4)].

وقد تأثرت المعتزلة بهذا المسلك الذي سلكه الفلاسفة والتزموا بلوازمه ؛ فقاموا بنفي الصفات موافقة لهم في اعتقاد أن إثباتها يوجب التعدد وينفي الوحدانية ؛ لأن انتفاء التركيب يعد في حق الواجب من أخص ما يميز به عن الممكن ، وأقاموا على ذلك أصلهم المبتدع في إثبات التوحيد[(5)]

وانتقلت هذه الشبهة لأكابر الأشاعرة ممن تأثروا بالفلسفة ، وأصبح الاستدلال بهذا الدليل أمراً مستساغاً عندهم [(6)]، بل وجد بعضهم في الدليل ما يفي بالمقصود ، بعيداً عن التكلف واصطناع المقدمات ، حيث كثرت اعتراضات المخالفين عليها ، وقام بدمجه مع دليل الحدوث ، كتطوير أو دعم لهذا الدليل ، فخالفوا بذلك مسلك

---

(1) انظر لإشارات والتنبيهات : (٥٤/٣).
(2) النجاة : ٣٨٣.
(3) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني :٩٩.
(4) انظر المواقف :٢٦٦. ولزيادة التوسع أنظر : الأصول التي بنا عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات ، ومبحث دلالة العقل على وجود الله في كتاب المعرفة في الإسلام .
(5) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام :٩٠.
(6) انظر المحصل للرازي : ٦٦.

الفلاسفة في الاستدلال بـه، وجعلوه مما يدل على سبق الممكنات بالعدم ، مما يقضي بإثبات حدوثها.[1]

ويشكك البعض في نسبة هذا الاستدلال إلى الفلاسفة ؛ للمخالفة الظاهرة في طريقة الاستدلال بـه ، حتى حكم البعض بخلافه ، وزعم أن هذا الدليل قد عرف عن الباقلاني الذي توفي قبل ابن سينا بربع قرن ،[2] ولكن لا يزال الاعتراض قائماً ؛ لأن ابن سينا لم يكن هو الذي أحدث الطريقة ، بل استفاد منها وعدل عنها إلى طريقة أحدثها ، على غرار طريقة المتكلمين في دليل الحدوث.[3]

ويمكن التوفيق بين الرأيين ، فيقال : إن الدليل قد انتقل من الإمكان الذهني الافتراضي إلى الإمكان الحقيقي على يد المتكلمين ، كالباقلاني، والجويني ؛ بمعنى: أنه انتقل من التصور المحض للوجود ، والاستدلال به على وجود الواجب والممكن إلى تعيين الممكنات ، والاستدلال على وجود واجب أبدعها ؛ لما كانت عليه من العدم ، وما آلت إليه من الوجود .

وقد اشتهر الاستدلال بـه عند كافة المتكلمين ؛ لما وجدوا فيه من واقعية الاستدلال، دون أن يكون التصور العقلي هو المستند الوحيد له ، إلا أن الفكرة التي يقوم عليها وهي الجواز و تساوي الممكنات " فكرة اعتزالية تسربت إلى الفلسفة ، وظهرت لدى الأشاعرة منذ الباقلاني " .[4] مما يحكم بعدم استقلاله عن الأصل الفلسفي البعيد ؛ لأنه قد سبق بيان تسرب هذه الفكرة إلى الاعتزال من الفلسفة القديمة ، كما شهد بذلك الشهرستاني والغزالي .[5]

******

رأي الشيخ الصاوي :

يتابع الشيخ أسلافه من المتكلمين بالاستدلال بدليل الإمكان من حيث ما يقتضيه من معنى الحدوث ، ودلالته على وجود الصانع ، يقول : " واعلم أنهم اختلفوا في كيفية الاستدلال بالعالم على أربعة أقوال :

الأول : من جهة الإمكان أي استواء الوجود و العدم ، ونظم الدليل أن تقول : العالم ممكن ، وكل ممكن له صانع ، فالعالم له صانع .

---

(1) انظر المواقف للإيجي :٢٦٦.
(2) ابن رشد و فلسفته الدينية محمود قاسم:٩٢،٩٤.
(3) انظر الدرء :(٣٣٤/٣).
(4) الأمدي و آراؤه الكلامية د . حسن الشافعي :٤١١.
(5) نهاية الإقدام للشهرستاني :٩٠،والمنقذ من الضلال . للغزالي :١٠٧.

الثاني : من جهة الحدوث ، أي الوجود بعد العدم ، ونظم الدليل عليه أن تقول : العالم حادث ، وكل حادث له صانع ، فالعالم له صانع .

الثالث : من جهتهما معاً ، ونظمه العالم ممكن حادث ، وكل ما كان كذلك فله صانع .
الرابع : من جهة الإمكان بشرط الحدوث ، ونظمه كالذي قبله وإنما الفرق بينهما أن الحدوث أخذ جزأ في الأول ، وشرطاً في الثاني ".[1]

******

المناقشة :

يستند هذا الدليل في مبدأ الاستدلال به عند الفلاسفة إلى التصور المطلق للوجود ، والذي ليس له حقيقة خارجة عن الذهن ، مما يحكم بعدم كفايته في الاستدلال على وجود الله تعالى ، فكل ما يقتضيه : تقسيم الوجود إلى واجب وممكن ، أما من حيث التعين فلا يدل عليه، وهذا ما يدحض حجيته في الاستدلال على وجود الله تعالى، ويقرر عدم كفايته في هذا الأصل العظيم .

بيان ذلك : أن الدليل الصحيح الدال على وجود الله تعالى لا بد أن يدل على تعينه متصفاً بما لا يشاركه فيه أحد من صفات الكمال ، مع دلالته على إثبات وجوده، وإلا لأدى ذلك الاستدلال إلى نقيض المراد منه ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله:" حقيقة قول هؤلاء نفي الوجود الواجب المباين للوجود الممكن ، ونفي وجود الخالق المباين للمخلوقات ، ونفي وجود القديم المباين للمحدثات ". [2]

وهذا يرجع إلى أنه استدلال بالكلي ، الذي لا وجود له إلا في الأذهان وهو مطلق الوجود على المتعين وهو الوجود الواجب المتحقق في الخارج ، وهذا غير ممكن بطريقه ؛ لأن دلالة الكلي على المتعين قد تفيد إثباته في العقل ، ولكنها تقصر عن المراد الأسمى ، وهو تعيينه بصفاته التي يحصل بها التمييز بين الواجب والممكن في الخارج ، يقول شيخ الإسلام في بيان عدم جدواه: " فإن هذه الطريقة ، وإن كانت صحيحة بلا ريب ، لكن نتيجتها إثبات وجود واجب ، وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء المعتبرين ، ولا هو من المطالب العالية ، ولا فيه إثبات الخالق ، ولا إثبات وجود واجب أبدع السموات و الأرض ". [3]

- وقد أعرض الفلاسفة عن الاستدلال بالحدوث - مع أنه يستند إلى مبدأ الإدراك الحسي إلى الاستدلال بهذا الدليل ، حتى لا يخالفوا اعتقادهم بقدم بعض الموجودات

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد :٨.
(2) الصفدية :(١٩/٢).
(3) شرح العقيدة الأصفهانية:٤٢.

كالأفلاك السماوية ، فحصروا دلالة الممكن على الواجب بافتقاره إليه افتقار العلة إلى معلولها دون سبق زمان . [1]

وهذا ما رده عليهم شيخ الإسلام رحمه الله وبين عدم صحته لمخالفته ما قد أجمع العقلاء عليه ، يقول: " أما كون الممكن بنفسه له ذات يعتقب عليه الوجود والعدم ، وأنها مع ذلك قد تكون قديمة أزلية واجبة بغيرها ، كما يقوله ابن سينا وموافقوه ، فهذا باطل عند العقلاء قاطبة من الأولين والآخرين ، حتى عند ابن سينا مع تناقضه ". [2]

- ومع مخالفة المتكلمين للفلاسفة في هذا ، واستدلالهم بالإمكان على الحدوث، لاقتضائه سبق الممكنات بالعدم ، كما بين الصاوي ، إلا أن شيخ الإسلام يخطئهم في استخدام مصطلح الإمكان من حيث امتناع دلالته على المراد ، ببيان أن الممكن ما كان معدوماً "أما ما وجد فقد خرج عن الإمكان إلى الوجوب بالغير ، فالمعروف في فطر الناس أن ما مضى من وجود وعدم لا يسمونه ممكناً ، و إنما يسمون بالممكن شيئاً يمكن وجوده في المستقبل وعدمه في المستقبل". [3]

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أن الدليل حتى يتم به المقصود لابد أن يتسم بالبيان والوضوح ، وإلا خالف المراد منه، وهذا مما انتقده شيخ الإسلام رحمه الله على المتكلمين ، حيث خالفوا السبيل المستبين إلى سبيل تتسم مقدماته بالطول والخفاء، واستخدام المصطلحات الفلسفية المبتدعة ، مما جعل فهمه متعسراً على الكثير ، يقول :" فإن العلم بأن المحدث لا بد له من محدث أبين من العلم بأن الممكن لا بدله من واجب فتكون تلك الطريق أبين وأقصر ، وهذه أخفى وأطول ". إلى أن قال :" ومن استدل على الجلي بالخفي فإنه و إن تكلم حقاً فلم يسلك طريق الاستدلال ....فإثبات الصانع بمثل هذه المقدمات لو كانت صحيحة كان الدليل باطلاً ". [4]

وبعد التنبيه على وعورة هذه المسالك ، وانقطاعها بأصحابها في الوصول للمراد الأسمى ، يجدر التنبيه إلى بيان الطرق الشرعية ، التي ذكرت في القرآن الكريم والسنة المطهرة ، باعتبار كفايتها في الاستدلال على أصول الدين جملة وتفصيلا - كما بينت سابقاً - فإن طريقة القرآن الكريم في بيان هذا الأصل، تتفق وروح السماحة وإرادة الخير بالبشرية ، التي تعد من أبرز سماته التي خصه الله بها.

فإن حديث القرآن عن معرفة الله تعالى ، والاستدلال على وجوده ، يتسم بأنه خطاب موجه للفطرة المغروسة في النفس البشرية ، فجل ما يفيده في هذا المجال هو تنبيه العقل لإدراك هذه الحقيقة الكامنة فيه إن غفل عنها، وغابت معالمها في نفسه ، ومن ثم إلزامها بما يقتضيه هذا الإقرار من التزام بأوامر الشرع المطهر ، فدليل

---

(1) انظر :الدرء:(٣٣٤/٣) بدون إلزامات الأشاعرة في المقدمة التالية ،لأنها فطرية، وسيأتي بيانه
(2) الدرء:(٣٣٧/٣).
(3) الدرء :(٣٥٠/٣).
(4) انظر شرح العقيدة الأصفهانية :٤٣.

الخلق والإيجاد ، يعتمد على مقدمتين ، دلالة كل منهما تستند إلى اليقين ، وهما : أن ما يشاهد من الموجودات مخلوق ، وأنه لابد لكل مخلوق من خالق .

حيث ترتكز المقدمة الأولى على مبدأ الإدراك الحسي ، وذلك أن العلم بحدوث المخلوقات ، تقتضيه مشاهدة ما يطرأ عليها من وجود بعد عدم ، ومن فناء بعد وجود ، وقد دل القرآن الكريم على هذه الضرورة ، بأحسن بيان وأوجزه ، قال تعالى : {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ} .

وقال : {قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ} (يونس:٣٤) .

وغيرها من آيات الذكر الحكيم ، التي نبهت إلى حقيقة الخلق في هذه الموجودات المشاهدة ، وإقرار الكافرين بها ، فاستدلت بها دون أن تستدل لها على ضرورة وجود خالق مبدع لتلك المخلوقات.

- أما المقدمة الثانية لهذا الدليل ، وهي ضرورة أن يكون لهذه المخلوقات خالقا مبدعاً ، فتعتمد على مبدأ السببية ، الذي يعد من أسمى مبادئ التفكير البشري الهادي إلى معرفة الله تعالى ، وقد اعتمد القرآن الكريم في الاستدلال على هذا الأصل العظيم إلزام المخاطبين به ، قال تعالى : {أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ} (النمل:٦٤)

حيث تدل هذه الآية الكريمة على وجوب أن يكون لهم خالق خلقهم من غير أنفسهم ، ومن ثم إلزامهم بوجوب أن يكون هو الخالق الذي لا إله إلا هو.

وقد أتى هذا الإلزام بصيغة الاستفهام الإنكاري ليدل على فطرية هذه القضية واستقرارها في نفوسهم ، بحيث يمتنع مخالجة الشك لها .[1]

يقول العلامة الشنقيطي رحمه الله : " لا يخلو الأمر من واحدة من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح و الأولى : أن يكونوا خلقوا من غير شيء ، أي بدون خالق أصلا .
والثانية : أن يكونوا خلقوا أنفسهم .
والثالثة : أن يكون خلقهم خالق غير أنفسهم .

ولا شك أن القسمين الأولين باطلان ، وبطلانهما ضروري كما ترى ، فلا حاجة إلى إقامة الدليل عليه لوضوحه ، والثالث هو الحق الذي لا شك فيه ، وهو جل وعلا خالقهم المستحق منهم أن يعبدوه وحده جل وعلا ".[2]

وعلى نفس مبدأ السببية يقوم دليل آخر ، له ارتباط وثيق بدليل الخلق ، وذلك من جهة اشتمال المخلوقات على ما هي عليه من الإحكام والإتقان ، ومن ثم الاستدلال بذلك على وجود مبدع لها ، أحكم و أتقن صنعها ، يقوم هذا الدليل كسابقه

[1] انظر الرد على المنطقيين ، لابن تيمية (٢٥٣) .
[2] أضواء البيان للشنقيطي (٣٩٨/٤).

على مقدمتين دلالتهما يقينية : أما المقدمة الأولى : وهي أن كل ما هو مشاهد من المخلوقات قد أحكم خلقه وأتقن ، فتستند إلى الإدراك الحسي الذي يدرك هذه الحقيقة ويشاهدها دون أدنى شك .

وأما المقدمة الثانية ، وهي أن كل ما أحكم صنعه وأتقن فإنه يدل على وجود بديع أبدعه ، فتستند إلى مبدأ السببية، الذي يمنع أن يكون هذا الإحكام والإتقان قد وجد اتفاقاً بلى مسبب له ، ومن ثم يلزم بوجود مسبب قادر على إيداع هذا الخلق وإحكامه .

والآيات التي تشهد لهذا الأصل كثيرة حتى عدها بعضهم في أكثر من ثمانين موضعاً ، كلها تحث العقل على تدبر ما في هذا الخلق من عناية وحسن تدبير وتقدير و نظام ، ففي بيان العناية وحسن التدبير ، يقول الشيخ السعدي في تفسير قوله تعالى : {وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا} (الشمس:٧) " فالنفس آية كبيرة من آياته التي يحق الإقسام بها ، فإنها في غاية اللطف و الخفة ، سريعة التنقل والحركة، والتغيير، والتأثر ، والانفعالات النفسية من الهمة والإرادة والقصد والحب والبغض ، وهي التي لولاها لكان البدن مجرد تمثال لا فائدة فيه ، وتسويتها على ما هي عليه آية من آيات الله العظيمة ".[1]

****

---

[1] تيسير الكريم المنان في تفسير كلام الرحمن :(١٠١٢). ولمزيد من التفصيل انظر مبحث الاستدلال على وجود الله في كتاب المعرفة في الإسلام ، فضيلة الشيخ الدكتور : عبد الله القرني .

الفصل الثاني

(آراؤه في التوحيد)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف التوحيد

المبحث الثاني : أدلة التوحيد

المبحث الثالث : شهادة التوحيد ونواقضها

تمهيد

يقسم التوحيد باعتبارين : أولا : باعتبار متعلقه ؛ إلى توحيد ربوبية ، وتوحيد الألوهية ، وتوحيد أسماء وصفات .

الثاني ؛ باعتبار ما يجب على العبد ، إلى توحيد علمي وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات ، وتوحيد عملي وهو توحيد الألوهية .

ويعني توحيد الربوبية : توحيد الله تعالى بأفعاله من الخلق والرزق والإحياء والإماتة ، قال تعالى:{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

أما توحيد الألوهية ؛ فهو توحيد الرب تعالى بأفعال العباد ، فهو بهذا المعنى لازم من لوازم الإيمان بربوبيته تعالى ، فهو حقيقة يقتضي الالتزام بها ذلك الإقرار الفطري ، ولهذا كان يأتي تقريره في الكتاب والسنة بطريق الإلزام بتوحيد الربوبية قال تعالى : {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ} (الزمر:٣٨)

وأما توحيد الأسماء والصفات فهو توحيده تعالى بماله من أسماء وصفات خص بها نفسه في كتابه الكريم ،وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ،يكون بإثباتها له على جهة تنتفي فيها كل موجبات النقص المنافي لتمام كماله وجلاله ،من التمثيل والتعطيل والتحريف والتكييف، قال تعالى:{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}(الشورى:١١)

ومن أدلة التوحيد العلمي (الربوبية والأسماء والصفات) : سورة الإخلاص ، قال تعالى:{ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.اللَّهُ الصَّمَدُ} ، وغيرها من الآيات الكريمة ؛ فقوله : {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} : دلت على نفي الشريك من كل وجه ؛ في الذات وفي الصفات وفي الأفعال ، كما دلت على تفرده سبحانه بالعظمة والكمال والمجد والكبرياء .

وقوله : (اللَّهُ الصَّمَدُ) قد فسرها ابن عباس رضي الله عنهما بقوله : " السيد الذي كمل سؤدده ، والشريف الذي كمل في شرفه ، والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، والحليم الذي قد كمل في حلمه ، والغني الذي قد كمل في غناه ، والجبار الذي قد كمل في جبروته ، والعليم الذي قد كمل في علمه ، والحكيم الذي قد كمل في حكمته ، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله عز وجل ، هذه صفته ولا تنبغي إلا له ، ليس له كفء ، وليس كمثله شيء"[1] ، فإثبات الأحدية لله تضمن نفي المشاركة والمماثلة ، وهذا هو توحيد التنزيه ، وإثبات الصمدية بكل معانيها المتقدمة ؛ تضمن إثبات جميع تفاصيل الأسماء الحسنى والصفات العلى ، وهذا هو توحيد الإثبات[2] .

أما القسم الثاني من التوحيد ؛ فقد تضمنته سورة : { قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}وكثير من آيات الكتاب الكريم.

(1) رواه ابن جرير في تفسير سورة الإخلاص بإسناده : (٣٤٦/٣٠).
(2) شرح العقيدة الواسطية، العلامة محمد خليل هراس : ٨٢.

" وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن : إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخبري ، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه ، فهو التوحيد الإرادي الطلبي"[1] .

ولما كانت العلاقة بين هذه الأقسام علاقة استلزام وتضمن ؛ فقد مثّل التوحيد - بأقسامه الثلاث - المقصد الأسمى والغاية العظمى من خلق الله تعالى للثقلين ، ومن إنزاله الكتب إليهم على أيدي الرسل و الأنبياء ، قال تعالى : {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ} (الأعراف:٥٤) إذ هو سبحانه المنفرد بالخلق ، فلا يصح أن يعبد غيره ، وهو المنفرد بالأمر وغاية الأمر أن يعبد وحده.

وقد بين سبحانه أن الغاية من خلق الثقلين هي : إفراده وحده بالعبادة ، حيث قال : {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} (الذاريات:٥٦) بل نزه نفسه عن إرادة العبث من خلق السموات والأرض وبين أن {ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} (ص:٢٧) أما المؤمنون فحالهم ينطق ولسانهم يلهج بـ {رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ} (آل عمران:١٩١)

وكما بين سبحانه الحكمة من خلقه ؛ فقد بين الحكمة من أمره في كثير من آيات الذكر الحكيم ، فقصص الأنبياء تترى وأخبارهم تروى في بيان هذه الحقيقة وتأكيد : {اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} (الأعراف:٥٩)

وسار السلف الصالح - رضوان الله عليهم - على نهج الأنبياء عليهم السلام في الدعوة للتوحيد و الذب عن حماه معتقدين اعتقادا جازما مستمداً من الهدي الكريم ، أنه لا نجاة إلا به ، هكذا دونما تفريق بين لوازمه ومعانيه، لا لغموض في فهمه ولبس ، وإنما لوضوح هذه الحقيقة و بعدها عن الكدر و الشوائب .

وظل الأمر على هذا ؛ حتى خلف من بعدهم خلف انحرفوا عن المسير فضلوا السبيل و {خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا} (التوبة:١٠٢) حيث أرادوا الدفاع عن الدين من أقوال الكفرة الباغين ، فحصروا جل اهتمامهم في الدعوة إلى بعض معانيه، فكان إثبات وجود الله تعالى والاستدلال على ربوبيته ،هو المقصد الأسمى من تلك المطالب العالية ، ونسوا أو تناسوا أنهم بذلوا الكثير في تقرير ما هو مقرر لدى الكثير ، وأعرضوا بما وهبوا من أفهام وألباب عن معرفة أن المراد غير المراد : {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ} (يوسف:١٠٦) وأن الناجي يوم{ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ} (الحاقة:١٨) هو { مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ} (الشعراء:٨٩)

وقد نتج عن هذا الانحراف الذي حصل في مفهوم التوحيد عند هؤلاء المتكلمين أن حرفوا معناه إلى ما يوافق ما ابتدعوا من أصول فاسدة، فأهملوا المراد الأسمى منه وهو الدعوة إلى إفراد الله تعالى بالعبادة.

هذا مع ما امتد إليه ذلك الانحراف من اضطراب و تضليل لمقتضيات الأدلة الشرعية في ما ينبني على معرفة حقيقة التوحيد المنجي ، فقد امتدت مخالفتهم إلى زعزعة الثوابت في قضايا التكفير المعلومة من الضرورة بدين الإسلام ، وبهذا ظهر مفهومهم الخاص في تحديد معنى الشهادة ونواقضها بناء على ما تأسس لديهم من فهم لحقيقة التوحيد المنجي .

---

[1] شرح العقيدة الطحاوية : ٨٩.

(المبحث الأول)

تعريف التوحيد

مع تأثر المتكلمين البين فى قضايا الإلهيات بالرد على المناهج الكفرية فى توحيد الباري تعالى ، سواء فيها عقيدة اليهود أو النصارى أو الفلاسفة الإغريق ؛ يتوجه الحديث عن حقيقة الإله فى ضوء تلك المناهج الضالة التي انحرفت عن مسالك الأنبياء والمرسلين فى الإيمان بهذه الحقيقة الفطرية.

أما عن معتقد الفلاسفة فى الذات الإلهية ، فإن تنزيه الإله عن التركيب عندهم يعد حجر أساس في تصورهم لمعنى التوحيد ، فالتوحيد هو نفي التركيب وإثباته عكسه ، [1] بمعنى أن منهجهم فى إثبات الإله إنما تحقق بناء على اعتقاد بساطة الإله ونفي الصفات عنه ؛ فإنهم لما اعتقدوا أن فى إثبات الإرادة وسائر الصفات ما يغاير تلك الوحدانية المزعومة باعتقاد اقتضائها للتركيب ؛ فقد امتنعوا عن إثباتها ، وخلصوا فى الإقرار بحدوث العالم المتغير عن ذلك الإله بالوجود الضروري الحتمي ، الذي تبلورت فكرته فى نظرية الفيض والصدور .

أما عن عقيدة اليهود والنصارى فى الذات الإلهية ، فلا يخفى ما فيها من إلحاد وخروج عن مقتضى التوحيد الذي أقرته رسالات الأنبياء ، إذ يتلخص انحرافهم فى اعتقاد الشريك فى الربوبية ، قال تعالى :{وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ }(التوبة:٣٠)

وقد بين القرآن الكريم فى كثير من الآيات بطلان تلك العقائد الكفرية ، ببيان ما تستلزمه من إلحاق النقص والخروج عن مقتضى التنزيه والتقديس الذي يستحقه الرب تعالى لتمام كماله وقيوميته ، ومن ذلك قوله عز وجل : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ} (النساء:١٧١)

ولكن المتكلمين لما حرصوا على انتهاج الأدلة العقلية فى الاستدلال للعقائد ؛ خاضوا مع أولئك اليهود والنصارى معارك ضارية ، افترض عليهم مسلكهم القائم على التحسين والتقبيح العقلي أن يتنازلوا عن الكثير من الضروريات التي اقتضاها مبدأ التسليم بالأدلة الشرعية كتابا وسنة .

ولكل ما تقدم فقد ظهر أثر تبرير النصارى لعقيدة التثليث باعتقاد أن الثالوث ما هو إلا مجموعة أقانيم ، أي صفات لذات واحدة أو أعراض لجوهر واحد فى اقتناع المعتزلة بوجوب تنزيه الباري تعالى عن الصفات ؛ حتى لا يلزمهم ما لزم النصارى من الوقوع فى الشرك الأكبر [2] .

وقد كان للرد على عقيدة الفلاسفة فى الذات الإلهية دور كبير أيضا في تحديد درجة الانحراف فى الفكر الاعتزالي اتجاه توحيد الباري تعالى ، وهذا ما أشار إليه

---

[1] انظر المبحث السابق في بيان الخطأ في تصورهم لمعنى التركيب حيث قاموا بنفي الصفات اعتمادا على هذه الحجة الباطلة ، واعتقادا أن في إثباتها ما يؤدي إلى التركيب ، حتى لم يعد هناك ما يميز إلههم عن العدم سوى تصور الوجود التصور الذهني المجرد : ١٠٦.

[2] انظر الملل والنحل للشهرستاني:(٦٤/٢).و نشأة الفكر الفلسفي فى الإسلام، سامي النشار:(٩٧/١).

الشهرستاني عند بيانه أصول معتقد شيخ الطائفة أبي الهذيل[1] : " وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته وترجع إلى السلوب أو اللوازم"

بل ويزيد في توضيح أصل معتقده جامعا بين المؤثرات المنظرة لحقيقة ما ذهب إليه ، قائلا : وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات فهي بعينها أقانيم النصارى أو أحوال أبي هاشم "[2] وهذا كثير في عرضه آراء الفرق النصرانية.

ـ ومن هنا كان موقف المعتزلة الجافي إزاء التوحيد حيث أقاموه على ثلاثة أصول:

الأول : بمعنى أنه لا يتجزأ و لا يتبعض .

الثاني : أنه منفرد بالقدم لا ثاني له .

الثالث : أنه منفرد بسائر ما يستحق من الصفات النفسية ، من كونه قادراً حياً[3]

ويقول القاضي عبد الجبار في تعريفه : " هو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيا وإثباتا على الحد الذي يستحقه والإقرار به ، ولا بد من اعتبار هذين الشرطين : العلم والإقرار جميعا ؛ لأنه لو علم ولم يقر، أو أقر ولم يعلم لم يكن موحدا"[4]

ومع تضليل الأشاعرة للمعتزلة في مقتضى نفي التركيب عندهم لنفيهم سائر الصفات ؛ فقد انتهجوا أيضا نفس المنهج في بيان الأسس التي ينبني عليها مفهوم التوحيد ، مع نوع من المغايرة التي يوجبها منهجهم القائم على اعتماد العقل إلى جانب الالتفات إلى النصوص الشرعية ، وبيانها كالتالي :

١. أن الله تعالى واحد في ذاته ، وهذا يشمل نفي التركيب عنها ، ونفي أن يماثله فيها أحد ، يقول الجويني : " والرب سبحانه وتعالى موجود فرد متقدس عن قبول التبعيض والانقسام ، وقد يراد بتسميته واحداً أنه لا مثل له ولا نظير "[5]
٢. أن الله تعالى واحد في صفاته فلا يشابهه فيها أحد ، و لا تنوع فيها أي لا يوصف بأن له علمين أو إرادتين .[6]
٣. أن الله تعالى واحد في أفعاله ، وفيه إثبات لمعنى الربوبية والانفراد بالتصرف ، ويحكي هذه المعاني ابن فورك عن شيخه الأشعري : " الواحد والأحد بمعنى التوحد ، الذي هو التفرد النافي للاشتراك والازدواج في النفس والفعل والحكم والصفة ؛ لأنه في نفسه غير منقسم ، وفي نعته لا مثل له ، وفي تدبيره لا شريك له ، فهو واحد من هذه الوجوه ، ولا فرق بين الأحد والواحد عنده ".[7]

---

(1) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي المعروف بالعلاف المتكلم شيخ البصريين في الاعتزال ، كان كثير الجدل ، توفي سنة ٢٣٥هـ . انظر: وفيات الأعيان:(٢٦٥/٤).

(2) الملل والنحل:(٦٣/١).وانظر نشأة الفكر لفلسفي فى الإسلام ، سامي النشار:(١٠٠/١).

(3) المغني في أبواب التوحيد و العدل :(٢٤١/٤).

(4) شرح الأصول الخمسة:١٢٨.

(5) الإرشاد:٥٢، و انظر المواقف للإيجي :٢٧٨.و المحصل للرازي :١٩٣.

(6) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد :٥٩.

(7) مجرد مقالات الأشعري :٥٥.

رأي الشيخ الصاوي :

يوافق الصاوي من تقدمه من الأشاعرة في معنى التوحيد ؛ حيث يقرر ما ذهبوا إليه من أن المعبود متصف بالوحدة في الذات ، والصفات ، والأفعال ،[1] و ذلك بـ : " نفي الكموم الخمسة ، وتوضيحه : أنه لا نظير له في ذاته ، أي أن ذاته ليست مركبة من أجزاء ، و ليس لأحد ذات كذاته ، ولا في صفاته ، أي ليست صفاته متعددة من جنس واحد ، بمعنى أنه ليس له علمان ولا سمعان ، وليس لأحد صفة كصفات مولانا ، فهذه أربعة كموم : متصلان في الذات والصفات ، ومنفصلان بينهما ، والخامس المنفصل في الأفعال ، بمعنى أنه ليس لأحد فعل مع الله ، وأما المتصل فهو ثابت لا ينفى ؛ لأن أفعاله على حسب شؤونه" .[2]

ومع ما تقدم فقد يظهر عليه التأثر باعتقاد السلف ، كما هو معلوم من حال متأخري الأشاعرة أمثال الدردير و الجمل ، وذلك في مثل تفسير الآية الكريمة : {وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ }(الأعراف:٨٥) حيث بين أن النبي عليه الصلاة السلام قد ابتدأ بالدعوة إلى التوحيد : عبادة الله وحده ، ثم علل توجهه إليه أولاً بأنه الأصل وما بعده فرع ، يقول : " أمرهم بالتوحيد أولاً ؛ لأنه أهم الأشياء وأصلها وغيره فرع ، فإذا صلح الأصل صلح الفرع " .[3]

وقد يأتي في موضع آخر فيميل إلى آراء أسلافه ، فيقصر التوحيد على مفهومه العلمي دون العملي ، وذلك في تفسير قوله تعالى : {وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا}(النساء:٣٦)يقول :" الخطاب للمكلفين لأن العبادة تتوقف على معرفة المعبود و النية ، ولكن المراد ما يشمل القربة التي هي ما تتوقف على معرفة المتقرب إليه والطاعة التي لا تتوقف على شيء ".

ويرى أن تفسير العبادة بالتوحيد ، كما هو قول المحلي يجعل النهي عن الإشراك مؤكداً للأمر السابق ، وهذا خلاف الأولى ، بل الأولى - عنده - أن يكون قوله : { ولا تشركوا} هو الأساس وما بعده أمر بلازمه.[4]

*****

---

(1) انظر حاشية الجلالين :(٢٨٦/٢)،(٤٦/٤)

(2) المرجع السابق :(٧٠/٣).و انظر :(٧٠/١) و الحاشية على الخريدة البهية : ١٩.

(3) المرجع السابق :(٢١٠/٢).

(4) المرجع السابق :(٢٠٥/١).

المناقشة:

من خلال عرض أقوال الصاوي ومن قبله الأشاعرة ؛ تبين أن مفهوم التوحيد ـ عندهم ـ قد داخله انحراف خطير و ذلك من عدة أبواب :

الأول : اعتقاد الوحدانية في الذات ، و ذلك بنفي التركيب ، ونفي المثيل والنظير.

ـ أما التركيب ففيه إجمال ، حيث أرادوا به حقا و باطلا : ففي تركيب الذات من أجزاء متعددة ، حق لا مرية فيه ؛ فالله تعالى صمد غني عما سواه . أما إذا أرادوا به نفي ما يلزم منه التركيب ـ عندهم ـ كالصفات الخبرية مثل الوجه و اليدين ؛ فهذا باطل مخالف لما هو مقرر في الكتاب و السنة، وليس في إثباته ما يلزم منه التركيب كما زعموا .[1]

ـ وأما إثبات وحدانية الذات بنفي النظير والمثل ، فهذا حق ، ولكنهم غلوا في هذا الجانب حتى زعموا أن هذا هو المراد الأسمى من التوحيد ، إلى أن قصروا الاستدلال على إثباته .

الثاني : اعتقاد الوحدانية في الأفعال : وأرادوا به إثبات ربوبية الله تعالى ووحدانيته في التصرف ، لكنهم مع ذلك أرادوا به نفي التأثير عن فعل غير الله تعالى ، وهو ما يعرف بإبطال الأسباب ، وقد أدخلهم هذا الاعتقاد في نطاق الجبر[2]

الثالث : اعتقاد الوحدانية في الصفات ؛ واشتمل هذا الاعتقاد على حق و باطل ، حيث أرادوا به تنزيه الله تعالى عن مشابهة صفات المخلوقين ؛ فوقعوا في شر مما فروا منه ، حيث عطلوه عما ورد به وصفه في الكتاب والسنة.

وهذا المعنى الذي ذهبوا إليه قد ثبت بطلانه من جهات متعددة ، منها مخالفته للغة العربية[3]ـ لغة القرآن الكريم ـ كباقي مصطلحات المتكلمين التي قال فيها شيخ الإسلام : " إن عامة ألفاظهم الاصطلاحية لا يريدون بها ما هو المعروف في اللغة من معناها ، بل معاني اختصوا بالكلام فيها نفياً وإثباتاً ؛ ولهذا قال الإمام أحمد فيهم : يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم ".[4]

فعارضوا بذلك ما ورد في الكتاب والسنة ، ومما يدل عليه أنه قد ورد لفظ الواحد و الوحيد في كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ، بخلاف ما زعموا من نفي التركيب والتبعيض ، فقد روي عن الإمام أحمد أنه حاج أحد المتكلمين في ذلك المعنى ، حيث قال : " قد سمى الله رجلا كافرا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي ، فقال : ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾(المدثر:١١)وقد كان هذا الذي سماه الله وحيداً له عينان و أذنان و لسان و شفتان و يدان و رجلان و جوارح كثيرة ،

---

(1) سيأتي بيانه في الفصل التالي بإذن الله : ١٦٠ .

(2) سيتم بحثه في باب القدر بإذن الله : ٤٢٨ .

(3) جميع المعاجم اللغوية القديمة لا يوجد فيها هذا المعنى الذي ذهبوا إليه ، وإنما وجد في بعض المتأخر منها كالمفردات و لسان العرب تأثراً بآراء المتكلمين في هذا الباب .

(4) بيان تلبيس الجهمية :(٤٧٤/١).

فقد سماه الله وحيداً بجميع صفاته ، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ هو بجميع صفاته إله واحد". [1]

ثم إن في تفسير ما ورد في القرآن من لفظ الواحد أو الأحد ، وفقاً لما ذهب إليه المتكلمون ؛ إثبات للتناقض في كتاب الله تعالى ، ويضرب شيخ الإسلام رحمه الله مثالاً لذلك بسورة الإخلاص ، التي ورد فيها نفي مكافأة أحد لله تعالى مهما كان ، فلو طبق هذا المعنى الذي ذهب إليه المتكلمون على الأحد المنفي هنا في قوله : {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}، للزم منه مكافأة جميع الأجسام لله تعالى ، وهذا محال،[2] وبطلان اللازم دليل على بطلان ملزومه .

ومما يدل على بطلان هذا المعنى ، قصوره ـ عند الصاوي ومن سبقه من المتكلمين ـ عن تحقيق المراد الأسمى من التوحيد : إفراد الله تعالى بالعبادة ، ودلالة هذا الأصل مستمدة من الكتاب والسنة ، حيث دلت نصوص القرآن الكريم على تقسيم التوحيد إلى أقسام ثلاث : توحيد الربوبية ، والألوهية ، والأسماء والصفات[3] ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في بدء الحديث عن التوحيد ، فمن تلك النصوص ما يثبت ربوبية الله تعالى على خلقه ، وذلك ببيان انفراده في التدبير والتصريف ، ومنها ما يدعو إلى إفراد الله بالعبادة وحده لا شريك له ، وهذا هو توحيد الألوهية ، ومنها ما يدل على إثبات صفات الكمال لله تعالى تعظيما و تنزيهاً ، وهذا هو توحيد الأسماء والصفات .

وكل هذه الأقسام ترتبط ؛ لتدل على معنى التوحيد كما هو مستمد من الكتاب والسنة ، فتوحيد الألوهية يدل على الربوبية بالتضمن ؛ فما من محقق له إلا وهو محقق لتوحيد الربوبية من باب أولى ، و من ادعى خلافه فقد ادعى الجمع بين النقيضين .

أما توحيد الربوبية ؛ فإنه يدل على الألوهية بالالتزام ، بمعنى أن من أقر بأنه لا يستحق صفات الربوبية إلا الله تعالى ؛ لزم ألا يعبد أحداً سواه ، وأي مخالفة لذلك تدل على خلل في الإقرار بتوحيد الربوبية ، وقد روى الإمام ابن جرير الطبري هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، حيث قال في تفسير قوله تعالى : { فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (البقرة:٢٢) " أي لا تشركوا بالله غيره من الأنداد التي لا تنفع و لا تضر وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم يرزقكم غيره ، وقد علمتم أن الذي يدعوكم إليه الرسول صلى الله عليه وسلم من توحيده هو الحق الذي لا شك فيه ".[4]

أما توحيد الأسماء و الصفات ؛ فإنه يدل على الربوبية بالتضمن ؛ لدلالة أسمائه الحسنى على ذلك ، وعلى الألوهية بالالتزام .[5]

---

(1) الرد على الجهمية و الزنادقة :١٣٤.

(2) انظر بيان تلبيس الجهمية :(٤٩٤/١).

(3) والذي ينبغي أن يعلم أن هذا التقسيم قد عرف منذ القدم عند السلف الصالح منهم الإمام الطحاوي حيث ذكره في متنه المشهور ، حيث قال : لا شيء مثله ، ولا شيء يعجزه ، ولا إله غيرك ، انظر أصول العقيدة الإسلامية التي قررها الأمام أبو جعفر الطحاوي : ٢٣ـ٢٦، تحقيق عبد المنعم العزي .

(4) تفسير القرآن العظيم :(١٦٤/١).

(5) انظر : تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبد الله :٣٣،و انظر :دعوة التوحيد للشيخ محمد خليل هراس :٨٣،٨٥.

وبهذا يدرك أن المراد من التقسيم الذي ذكره العلماء هو توضيح المعتقد ؛ وفقاً لما جاء في الكتاب و السنة، ومن ثم التأكيد على توحيد الألوهية الذي جحده الكثير ممن أقر بربوبية الله على خلقه ، فمعرفة الله رباً منعماً متصفاً بصفات الكمال والعظمة، مما قد فطرت النفوس على الإقرار به ، و إنما وقع الخلل فيما يجب اتجاه من وصف بذلك واستحقه ، حيث عبدت الأصنام وصرفت الصالحات لغير الله تعالى ؛ إما جهلاً أو عناداً و استكباراً، و أدلة الشرع في هذا المعنى كثيرة متضافرة ، لا يعرض عنها إلا جاهل أو صاحب هوى.

قال شيخ الإسلام :" التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية ، بأن يعبد الله وحده لا يشركون به شيئا ؛ فيكون الدين كله لله .. كما قد بين القرآن هذا التوحيد في غير موضع ، وهو قطب رحى القرآن الذي يدور عليه القرآن ". [1]

****

(4) [1] منهاج السنة النبوية :(٢٩٠/٣).

(المبحث الثاني)

دليل التوحيد

لما انحصر المراد بالتوحيد عند المتكلمين على توحيد الربوبية ؛ فقد اعتنوا بالاستدلال له عقلا ، وأجازوا ذلك بطريق النقل ، وقد استندوا في ذلك إلى عدم توقف معرفة السمع عليه ، يقول الإيجي : " والوحدة ، فهذا يمكن إثباته بالعقل ، إذ يمتنع خلافه عقلاً بالدليل الدال عليه ، و بالنقل لعدم توقفه عليه".[1]

ودليلهم الذي اعتمدوا عليه في إثبات الوحدانية هو ما يسمى بدليل التمانع. ويستند هذا الدليل في أساسه إلى مقدمتين ضروريتين ، الأولى : وجود هذا العالم بما هو عليه من انتظام و إتقان.

الثانية : أن هذا الانتظام لابد أن يكون مدبره واحداً .

والدليل على استحالة تعدد المدبرين هو امتناع تعدد الإرادات على المخلوقات ؛ إذ يلزم من تعددها إما اتفاق الآلهة أو اختلافهم ، وكلاهما باطل.

أما الاتفاق فلما يلزمه من اجتماع مؤثرين على فعل واحد ، ومحله إذا اتفقا على إيجاده في وقت واحد .

ومع حصوله مرتباً فيبطل ، لما يلزم من عجز الآخر ، أو تحصيل الحاصل .

أما الاختلاف بأن يريد أحدهما إيجاد شيء ، والآخر إعدامه ، فلا يخلو إما أن ينفذ مرادهما معاً ، فهذا باطل ؛ لاستحالة اجتماع النقيضين : الوجود والعدم .

أو لا ينفذ مراد واحد منهما فباطل أيضاً لاستحالة ارتفاع النقيضين : الوجود والعدم ، وللزوم عجزهما معا.

فلم يبق من هذه القسمة العقلية إلا الفرض الأخير : أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر ، فثبتت بذلك الوحدانية ، وانتفى إمكان التعدد .[2]

******

---

(1) المواقف :٤٠.

(2) انظر الدليل بلمع الأدلة للجويني :٨٦ـ٨٧. و الإرشاد له :٥٣ـ٥٧.و المحصل للرازي :١٩٣.و الإنصاف للباقلاني :٤٩ـ٥٠.

رأي الشيخ الصاوي :

يتبع الصاوي رأي أسلافه في إمكان إثبات دليل الوحدانية بالعقل و النقل ، يقول : " واعلم أن الدليل على الوحدانية لله النقل والعقل ، أما النقل فآيات كثيرة جداً منها : {وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} (البقرة:١٦٣) ، {اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} (البقرة:٢٥٥) ، {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} (آل عمران:٦)

وأما العقل فقد علمنا الله كيفيته بقوله تعالى : { مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} (المؤمنون:٩١) وكهذه الآية يعني : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} (الأنبياء: ٢٢) ".[1]

وفي تقريره لهذا الدليل، يقول : " لو فرض إلهان ، وأرادا معاً إيجاد شيء والآخر إعدامه ، فإما أن يتم مرادهما معا ، وهو باطل للزوم اجتماع الضدين ، أو لا يتم مرادهما معاً ، وهو باطل أيضا ؛ للزوم عجز من لا يتم مراده ، و عجز من يتم مراده أيضا ؛ لوجود المماثلة بينهما ، فبطل التعدد و ثبتت الوحدانية .

وإذا فرض اتفاقهما فهو باطل أيضاً ، لوجود التوارد .

و تقريره أيضا أن يقال : لو فرض إلهان ، وأرادا معاً إيجاد شيء فإما أن يحصل بإرادتهما معاً ، وذلك باطل ؛ لأنه يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، أو يسبق أحدهما إلى إيجاده فيلزم عليه عجز الآخر ، أو تحصيل الحاصل ، ويلزم عجز الأول لوجود المماثلة بينهما".[2]

ومما استدل به أيضاً لإثبات الوحدانية بدليل التمانع ، قوله تعالى : {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً} (الإسراء:٤٢)

يقول : " المعنى : لو فرض له شريك في الملك لنازعه وقاتله واستعلى عليه لكنه لم يوجد من هو بهذه المثابة ، فبطل التعدد وثبتت الوحدانية ".[3]

كما أنه يستدل للوحدانية بدليل النفس وما فيها من بديع الإتقان ، يقول في تفسير قوله تعالى : { هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا} (الأعراف:١٨٩) :"أي لأنه المالك المتصرف . وهذا أعظم دليل على انفراده بالوحدانية".[4]

---

(1) حاشية الجلالين : (٦٩/٣)..
(2) المرجع السابق ، وانظر :(٢٩٢/٢) وانظر : حاشية الخريدة البهية :٦٣.
(3) حاشية الجلالين :(٣٢٧/٢).
(4) المرجع السابق :(١٠٤/٢).

المناقشة :

يعد هذا الدليل من البراهين المسلمة التي يجزم بصدقها ، بل هو مقتضى الضرورة العقلية ، إذ كل ما يمكن حدوثه من افتراض تعدد الآلهة قد علم امتناعه بما فطرت عليه النفوس ، ومن ذلك : استحالة اجتماع النقيضين ، واستحالة ارتفاعهما ، وكذلك استحالة اجتماع مؤثرين على فعل واحد ، واستحالة أن يكون الرب عاجزاً. فكل ما تقدم هو من المبادئ الأولية ، التي يستدل بها ، ولا يستدل لها.

يقول شيخ الإسلام بعد تقريره للدليل على طريقة المتكلمين : " وهذا أمر مستقر في فطر بني آدم وعقولهم ، و إن تنوعت العبارات عنه ، وإن كان قد يحتاج إذا تغيرت فطرة أحدهم باشتباه الألفاظ و المعاني إلى بسط وإيضاح "[1] ، و قد رد ـ رحمه الله ـ على من انتقد دلالته على إثبات الوحدانية من الفلاسفة ، كابن رشد وغيره[2] ، فقال : " ليس الأمر كما ظنه هؤلاء ، بل هو برهان صحيح عقلي ، كما قدره فحول النظار ".[3]

يبقى التنبيه هنا إلى أن شيخ الإسلام رحمه الله مع كونه أقر بصحة استدلال المتكلمين به إلا أنه لا يوافقهم في دلالة القرآن عليه ، وذلك لبداهة واستقراره في الفطر ولكون الخصومة الواقعة من الأمم لم تكن في أحقيته ، يقول بعد تقريره لدليل التمانع : " وبالجملة فالدلائل العقلية على هذا متعددة ، وإن كان من الناس من يزعم أن دليل ذلك هو السمع ، لكن هذا المطلوب الذي أثبتوه هو متفق عليه بين العقلاء .
ومقصود القرآن توحيد الإلهية ، وهو مستلزم لما ذكروه من غير عكس"[4].

وقد ذهب إلى القول بدلالة السمع عليه الكثير من علماء السلف كما سيأتي بإذن الله ؛ وعليه فإن ما استدل به الصاوي من الآيات الكريمة ـ كغيره من المتكلمين ـ لتقرير هذا الدليل صحيح في الجملة ، فالقرآن الكريم قد اشتمل على كافة الأدلة التي ينبني عليها الاعتقاد السليم ، وقد يكون ذلك إما على سبيل التقرير ، أو الرد على المخالف ، فمن المعلوم ما وقعت به النصارى من شرك في ربوبية الله تعالى ، حيث أثبتوا له الولد والصاحبة تعالى الله عما يقولون علوا كبيراً ، وللقرآن الكريم أساليب متعددة كلها تبين بطلان هذا الزعم ، وما ينبني على تصوره من فساد محال ، بجزم باستحالة ذلك المعتقد في كثير من الآيات ، ومن تلك الأدلة قوله تعالى : { مَا اتَّخَذَ

---

(1) الدرء:(٣٦٤/٩).

(2) وكان محل اعتراضهم أن متقدمي الأشاعرة لم يوردوا في الدليل إمكان اتفاق الآلهة ، بل اكتفوا بما يلزم من اختلافهم ، ولكن متأخري الأشاعرة فطنوا إلى هذا و أوردوا بطلان الاتفاق كما ذكر الصاوي ، انظر الصفحة السابقة ، ولشيخ الإسلام كلام أبطل فيه هذا الاعتراض بين فيه أن امتناع اختلاف الآلهة أبلغ في بيان عجزها [فإنه إذا لم يجز أن يريد أحدهما و يفعل إلا ما يريده الآخر ويفعله لزم أن لا يكون واحد منهما قادرا]. الدرء :(٩/ ٣٥٦) و انظر :منهاج السنة النبوية :(٣/٣٠٦ـ ٣٠٧).

(3) الدرء :(٣٥٤/٩).

(4) المرجع السابق:(٣٦٩/٩). وانظر ابن تيمية السلفي ، للشيخ محمد خليل هراس : ٨٢.

اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} (المؤمنون:٩١).

فقد دلت الآية الكريمة على إبطال ما يلزم من إثبات الشركة لله تعالى ، وبطلان اللازم دليل على بطلان ملزومه .

يقول الإمام ابن كثير[1] في تفسير الآية : " لو قدر تعدد الآلهة لانفرد كل منهم بما خلق فما كان ينتظم الوجود ، و المشاهد أن الوجود منتظم متسق كل من العالم العلوي و السفلي مرتبط بعضه ببعض في غاية الكمال ثم لكان كل منهم يطلب قهر الآخر وخلافه فيعلو بعضهم على بعض ".[2]

أما اللازم الأول وهو انفراد كل إله بما خلق ، فباطل ؛ لأنه يتنافى مع ما يجب أن يتصف به الرب الحق من القدرة التامة لخلق كافة المخلوقات ، مع القيام بشؤونها و تدبيرها ، فتكون بذلك تحت تصرفه و قهره ، أما ما خلا ذلك ، فليس برب على وجه الحقيقة .

وأما اللازم الثاني لوجود التعدد ؛ فهو علو بعض الأرباب على بعض ، بحيث يطلب كل منهما العلو على الثاني حتى تتحقق له الربوبية ؛ لأن مقتضى الربوبية لا يتحقق إلا بانفراد الرب في تصريف شؤون الخلق ، إيجاداً و تدبيراً.

يقول شيخ الإسلام : " وبيان التلازم أنه إذا كان معه إله ، امتنع أن يكون مستقلا بخلق العالم ، مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم".[3]

ولما علم بطلان هذين اللازمين لما هو ملاحظ من انتظام المخلوقات ، وسيرها وفق سنن ثابتة ، بطل ملزومهما ، وهو إمكان تعدد الأرباب ، ولم يبق إلا أن يكون الرب هو الله تعالى لا شريك له[4] ، يقول الشيخ السعدي : " واعتبر ذلك بالشمس والقمر ، والكواكب الثابتة ، والسيارة ، فإنها منذ خلقت وهي تجري على نظام واحد ، و ترتيب واحد ، كلها مسخرة بالقدرة مدبرة بالحكمة لمصالح الخلق كلهم ، ليست مقصورة على أحد دون أحد ، ولن ترى فيها خللاً ولا تناقضاً ولا معارضة في أدنى تصرف ، فهل يتصور أن يكون ذلك تقدير إلهين ربين".[5]

وبمثل هذا تفسر الآيات التي تحمل نفس المعنى من الدلالة على وحدانية الله تعالى ، كقوله تعالى : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} (الأنبياء:٢٢)

---

(1) هو الحافظ الكبير عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المشقي الفقيه المحدث المفسر المؤرخ انتهت إليه رياسة العلم في هذه الفنون أخذ عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية فأكثر عنه من أشهر مصنفاته : تفسير القرآن العظيم والبداية والنهاية ، وجمع المسانيد العشرة ، توفي سنة:٧٧٤ . انظر: شذرات الذهب : (٦/٢٣١).

(2) تفسير القرآن العظيم : (٣/٢٣٨).

(3) منهاج السنة النبوية : (٣/٣١٥).

(4) انظر :منهاج السنة : (٣/٣١٥).

(5) تيسير الكريم الرحمن :٦٠٢.

يقول الإمام ابن كثير : " لفسدتا ، كقوله تعالى : {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} ".[1]

ويقول الشيخ السعدي : " وبيان ذلك أن العالم العلوي و السفلي على ما يرى في أكمل ما يكون من الصلاح والانتظام ، الذي ما فيه خلل ولا عيب ولا ممانعة ولا معارضة ؛ فدل ذلك على أن مدبره واحد ، وربه واحد ، وإلهه واحد ، فلو كان له مدبران و ربان أو أكثر من ذلك ؛ لاختل نظامه وتقوضت أركانه".[2]

ويبين الإمام الشوكاني[3] وجه التلازم بين التعدد والفساد ، بقوله : " ووجه الفساد أن كون مع الله إلهاً آخر يستلزم أن يكون كل واحد منهما قادراً على الاستبداد بالتصرف ، فيقع عند ذلك التنازع والاختلاف ، ويحدث بسببه الفساد".[4]

ومما يحمل نفس المعنى ، قوله تعالى : {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا} (الإسراء:٤٢)

والمقصود منها كما ذكر الصاوي نفي الشريك ؛ لأنه لو وجد لطلب العلو والمغالبة ، ومع بيان انتفاء وجود من هو بهذه المثابة ؛ انتفت الشركة ، وثبتت الوحدانية.

وقد بين الشيخ الشنقيطي -رحمه الله- " أن معنى الآية الكريمة : لو كان مع الله آلهة كما يزعم الكفار ؛ لابتغوا ، أي الآلهة المزعومة ، أي لطلبوا إلى ذي العرش سبيلاً أي إلى مغالبته وإزالة ملكه ؛ لأنهم إذاً يكونون شركاءه كما يفعل الملوك بعضهم مع بعض".[5]

ومما ينبغي الإشارة إليه بعد هذا العرض العام لبيان كفاية الأدلة الشرعية في الاستدلال لما ينبني عليه الدين أن هؤلاء المتكلمين فرقوا بين أمرين بينهما تلازم بين : إثبات وجود الله تعالى ، وإثبات وحدانيته ، وأقروا بكفاية الأدلة الشرعية على الاستدلال للوحدانية دون الوجود ، مع أن هذا تفريق لا يقبله التصور السليم ، إذ تضمن الوحدانية للوجود أمر بين لا يلزمه دليل ، ولكن ما يهم هنا أن غالب المسائل الكلامية يعتريها تناقض بين ، يدل على ضعف ما استندت إليه من أصول .

---

(1) تفسير ابن كثير :(٢٣٥/٣).

(2) تيسير الكريم الرحمن :٥٥٨.

(3) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني ، الفقيه المفسر المحدث الأصولي والأديب المؤرخ ، صنف في أنواع العلوم عدداً كبيراً من الكتب النافعة تصدر للإفتاء والتدريس ، كما تولى القضاء العام في مدينة صنعاء ، من مؤلفاته:فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، ونيل الأوطار شرح المنتقى الأخبار ، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من الأصول .انظر ترجمته : معجم المؤلفين : (٥٣/١١) ، الأعلام للزركلي: (٢٩٨/٦). وانظر لمزيد من التوسع : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة : عبد الله نوممسوك.

(4) فتح القدير :(٥٦٩/٣).

(5) أضواء البيان :(٥٤٠/٣).

(المبحث الثالث)

شهادة التوحيد و نواقضها

لشهادة التوحيد مكانة عظيمة في دين الله تعالى، فهي أول أركان الإسلام، وأعلى شعب الإيمان ، وأول ما يؤمر العبد به ، وآخر ما يطلب منه ، وفضائلها في الدين كثيرة لا مجال لحصرها الآن ، وتعني هذه الشهادة التزاما تاما بأصول الدين وفروعه من حيث المعتقد والتطبيق ، وتستد في فضلها إلى كونها دليلا يثبت الإقرار بالتوحيد : إفراد الله تعالى بالعبادة ، فلا إله إلا الله أي لا معبود بحق إلا الله .

ولما كان اعتقاد المتكلمين في معنى التوحيد ينحصر في إثبات ربوبية الله تعالى ، قاموا بتفسير الشهادة التي يعلن بها الدخول في الإسلام بما يوافق ذلك ، حيث فسروا الإله بأنه القادر على الاختراع . وهذا ما حكاه ابن فورك والبغدادي عن الأشعري ، يقول ابن فورك : " و اختار - أي الأشعري - أن معنى وصفنا له أنه إله : أن له الإلهية ، وفسر الإلهية بأنها هي قدرته على اختراع الجواهر والأعراض ، وذكر أن ذلك أحد الأقاويل المقولة في معنى الإله".[1]

وبهذا صار مفهوم التوحيد ينحصر في تقرير الاعتقاد العلمي : توحيد المعرفة والإثبات[2]، وأغفلوا الجانب الأعظم منه وهو توحيد الإرادة والطلب[3] .

وكان لهذا الاعتقاد عند المتكلمين أثر واضح في ما يتعلق بالعبادة ، وذلك أنهم حين قاموا بإبعاد العبادة عن صميم التوحيد ؛ أدى ذلك إلى وجود فراغ كبير عند أهل التصوف إلى شغله بالكلام عن الإرادة و السلوك ، بما هو خارج عن هدي الكتاب والسنة ، فكل ما عندهم في هذا المجال خلط بين ، يظهر فيه تأثر واضح بمفاهيم دخيلة تتحدث بلغة غير مفهومة [4].

و أصبحت بذلك كتب العقائد عند المتأخرين لا تكاد تخلو من الحديث في التصوف باعتباره متمما للكلام عن المعتقد لا داخلا في حقيقته ، ومن جراء ذلك الخلط الذي سببه إغفال المراد الأسمى من التوحيد ؛ حصل اضطراب كبير في المفاهيم حول قضية التكفير، حيث انحصرت نواقض التوحيد في الجانب الاعتقادي دون العملي ، مما هيأ لأصحاب التصوف والسلوك منفذا واسعا يلجون منه باسم الدين ، يبررون به ما ابتدعوا من أمور ما أنزل الله بها من سلطان ، كالتوسل بالصالحين وشد الرحال إلى قبورهم ، ودعاء النبي والاستغاثة به ، ولم يكتفوا بذلك بل وجهوا سهامهم إلى صميم المعتقد ؛ فذهبوا إلى تفسير التوحيد بما يخدم أغراضهم في تمييع المبادئ حول المعتقد ، حيث فسروه بما يسمى بوحدة الشهود ، التي أرادوا

---

(1) مجرد مقالات الأشعري :٤٧. وانظر كلام البغدادي بنفس المعنى في :أصول الدين :١٢٣.

(2) توحيد الله تعالى بأفعاله كالخلق والرزق و الإحياء و الإماتة .

(3) إفراد الله تعالى بالعبادة.

(4) وهذا ما سنعرفه في الحديث عن نشأة التصوف : ٤٧٢ .

بها الخلط بين مفهوم الربوبية وعقيدة الجبر ؛ حتى يبرروا كل ما اشتهروا به من مخالفة للشرع والمعتقد والتي صارت بدورها مدخلا لأهل الحلول يستندون إليه في ما يسمى بوحدة الوجود ، كل هذا لا يعارض انتسابهم إلى المذهب الأشعري ، حتى عد الكثير من الصوفية ضمن من انتسبوا إلى الأشعري وأخذوا عنه كأمثال : القشيري[1] و الغزالي . وصار معهوداً أن يكون ممن ينتسب إلى الأشعرية صوفي بل من كبار الصوفية وعلى طريقة من أشهر طرقهم .

******

رأي الشيخ الصاوي :

يذهب الصاوي إلى ما ذهب إليه المتكلمون في معنى الشهادة ، حيث يفسر الإله بما يفهم منه إثبات الربوبية ، يقول في تفسير قوله تعالى : { اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} (آل عمران:٢) :" والمقصود من ذلك التشنيع والرد عليهم في دعواهم التثليث ؛ لأن حقيقة الإله هو المستغني عما سواه ، المفتقر إليه كل ما عداه ".[2] ومرة يفسره بأنه " الخالق لكل شيء".[3]

ويؤكد ذلك المعنى حين يفسر الشهادة على جهة الإجمال ، يقول : " لا إله إلا الله : أي فالمراد بها الوصف بالوحدانية ولوازمها من كل كمال ، والتنزيه عن كل نقص ".[4] وهذا ما فسر به قوله تعالى : {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}(محمد:١٩)يقول : " هذا مرتب على ما قبله ، كأنه قال : إذا علمت أنه لا ينفع التذكر إذا حضرت الساعة فدم على ما أنت عليه من العلم بالوحدانية ؛ فإنه النافع يوم القيامة".[5]

ومع ما تقدم نجده في بعض المواضع يفسر الشهادة بإثبات العبودية لله تعالى ، فيوافق السلف بذلك ، يقول :" لا إله إلا الله تفيد ثبوت الألوهية لله أي : العبودية بحق .... فمعنى لا إله إلا الله المطابقي : لا معبود بحق إلا الله ، ومعناها الالتزامي لا مستغن عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه إلا الله ، فأولها تخلية، وآخرها تحلية ، والمنفي هو المعبود بحق غير الله في ذهن المؤمن وفي نفس الأمر ، لا في ذهن الكافر ".[6]

لكن هذا المفهوم المطابقي لمعنى الشهادة لا يخرج عن كونه اعتقادا علميا يتعلق بإثبات العبادة لله تعالى على جهة الإجمال ؛ إذ ينقصه الامتداد الشامل لكل أنواع العبادة ، يقرب هذا موقفه من نواقض التوحيد ، حيث يحصر إمكان وقوعها في الجانب الاعتقادي دون العملي إلا في بعض المواطن ؛ لهذا نجده يمنع وقوع الشرك

---

(1) هو أبو القاسم :عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري الشافعي الصوفي صاحب الرسالة في التصوف ، توفي سنة :٤٦٥هـ انظر : سير أعلام النبلاء :(٢٢٧/١٨).
(2) حاشية الجلالين :(٢٨٠/١).
(3) المرجع السابق :(٣٤/٢).
(4) المرجع السابق :(٢٣٢/١).
(5) المرجع السابق : (٨٥/٤). وانظر : (٢٣٢/١).
(6) حاشية الجوهرة :٤٤. وانظر : حاشية الخريدة البهية:١٢٤.وانظر : حاشية الجلالين :(٢٣٢/١).

المضاد للتوحيد إلا ممن اعتقد إثبات الشريك مع الله تعالى في ربوبيته ، أو استحقاقه للعبادة [1] ، مؤصلا بذلك لمذهبه الأشعري و نزعته الصوفية ، يقول : " وهذه الصفة أي الوحدانية أهم الصفات ؛ و لذا سمي علم التوحيد بها ، ولم يكفر بضدها إلا بعض الإنس ، وأما الجن برمتهم فلا يعتقدون الشرك لله سبحانه ، وإنما الكافر منهم بغير الشرك". [2]

وبهذا يعتقد الصاوي أن الشرك المخرج من الملة هو ما يكون متعلقا بجانب الاعتقاد في الربوبية ، بحيث تنسب أفعال الربوبية على جهة الإطلاق لغير الله تعالى ، فإذا فعل ذلك العبد استحق وصفه بالإشراك أما ما خلا ذلك فلا ، ويظهر ذلك جليا في تقريره لما يعتقده الصوفية من الغلو بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فحين يستغرق في وصفه صلى الله عليه وسلم نجده يخرج بتلك الأوصاف والمنزلة عن رتبة البشر ، حيث يرى أن النبي قد خلق من نور الذات العلية هكذا بلا واسطة مادة ، يقول : " اعلم أن الله كان في أزله لم يعرف لعدم وجود من يعرفه فأحب أن يعرف ، فقبض قبضة من نوره أي بذاته و المراد أبرزه من غير واسطة مادة ، وهذا المقبوض هو المسمى بالنور المحمدي وبروح الأرواح .. إلى آخر الأوصاف". [3]

كما يثبت له منزلة الوساطة العظمى بين الله وخلقه ، يقول : " فهو حجاب بين الله و بين خلقه فلا يمكن أحدا الوصول لله إلا بواسطته أو مانع المضار الدنيوية والأخروية عن أمته ، ووصفه بالأعظم لأن الأنبياء حجب أيضا لأممهم ؛ فهو أعظمهم ، وكذا الشيخ حجاب لتلميذه فتلك حجب خاصة ، والمصطفى هو الحجاب الكلي و يسمى بالبرزخ الكلي لكونه حجابا و برزخا بين الخلق و ربهم". [4]

ومن الخصائص التي يضفيها على النبي عليه الصلاة والسلام علم ليس لأحد من البشر سواه ، يقول : " الملقن كل العلوم الغيبية التي نشأت عن ذي القدم سبحانه وتعالى ، ومحل نبع علوم الأولين والآخرين ". [5]

ومما يصف به النبي أنه أصل كل خير ، يقول :" وما من نعمة لله علينا سابقة ولاحقة من نعمة الإيجاد والإمداد في الدنيا والآخرة إلا وهو السبب في وصولها إلينا وإجرائها علينا " [6] ، ويقول : " فجميع خيرات الدنيا والآخرة تغترف من النبي كما يغترف من البحر ". [7] إلى أن يصف ذات النبي عليه الصلاة و السلام بالأحدية : " أي العديمة المثيل والنظير والشبيه في الذات والصفات من سائر المخلوقين " [8]

(1) انظر الحاشية على الجلالين :(٨٨/٢).
(2) حاشية الخريدة :٦٢.
(3) حاشية الصلوات الدرديرية :٣١.
(4) المرجع السابق :٣٥.
(5) المرجع السابق : ٢٧.
(6) المرجع السابق : ٢٣.
(7) المرجع السابق : ٨٩.
(8) المرجع السابق : ٣٩ .

أما عن الصالحين ؛ فهو يرى مشروعية التوسل بهم أحياءً وأمواتاً إما بطريق الدعاء والاستغاثة بهم ، أو بزيارتهم للتبرك بذواتهم وآثارهم وفعل الطاعات عندهم ، شريطة أن لا يعتقد في أحدهم إمكان التصرف على جهة الاستقلال ، وأن ما يحصل من النفع عند وصلهم كان نتيجة لإدامتهم فعل الطاعات والذكر ، فيرتقوا في المقامات حتى يصلوا إلى رتبة التصريف الكوني بأمر الله فيقول أحدهم للشيء : كن فيكون[1] ، و بذلك يبرر ما يفعله الصوفية اتجاه الأولياء لنيل البركة و قضاء الحوائج ، يقول : " وأما الالتجاء إلى المخلوق من حيث إنه مهبط الرحمات كمواصلة آل البيت والأولياء والصالحين فهو مطلوب وهو في الحقيقة التجاء للخالق ، يقرب ذلك أن الله أمرنا بالجلوس في المساجد والطواف بالبيت وقيام ليلة القدر ونحوها ، وما ذاك إلا للتعرض للرحمة النازلة في تلك الأماكن والأزمان فلا فرق بين الأشخاص وغيرهم ، فهم مهبط الرحمات لا منشؤها ".[2]

ومع إقراره بمكانة الدعاء من العبادة ، حيث يقول : " الدعاء جزء من أجزاء العبادة ، وسميت العبادة دعاء لأنه أعظم أجزائها كما في الحديث : (الدعاء مخ العبادة) [3] "[4] ، إلا أنه لا يرى بأساً من دعاء الصالحين والاستغاثة بهم [5] عند الحاجة ؛ بحجة أنهم مهبط للرحمات ، كما تقدم .

وفي المقابل نجده يحرج كثيراً على من اعتقد في الأولياء الضر أو النفع على جهة الاستقلال ، يقول في تفسير قوله تعالى : {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ} (آل عمران:٦٤)

" هذه الآية وإن كانت خطاباً لليهود والنصارى ، إلا أنها تجر بذيلها على من يشرك بالله غيره من المسلمين ، كضعفاء الإيمان الذين يعتقدون في الأولياء أنهم يضرون و ينفعون بذواتهم و يحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ، ومع ذلك يحدثون بدعاً عظيمة ما أنزل الله بها من سلطان ، ويجعلون تلك البدع طرقاً لهؤلاء الأولياء ، ويزعمون أنها منجية وإن كانت مخالفة للشرع ، ويحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون ".[6]

****

(1) انظر المرجع السابق : ١١٠.
(2) حاشية الجلالين : (٩٠/٣) . وانظر : (٢٢٢/٣).
(3) أخرجه الترمذي : كتاب الدعوات ـ باب ما جاء في فضل الدعاء ، ورقمه :٣٣٧١: قال الترمذي : غريب ، لا نعرفه إلا من طريق ابن لهيعة:(٣٣٧١/٥) وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع : (١٥٨/٣) ورقمه : ٣٠٠٣. وله شواهد صحيحة.
(4) المرجع السابق :(٢٣١/١).
(5) انظر المرجع السابق :٦٤.
(6) المرجع السابق :(١٥٠/١).

المناقشة :

لاشك أن في تفسير المتكلمين للشهادة على النحو الذي ذهبوا إليه مخالفة جلية لحقيقة التوحيد الذي دعا إليه الرسل بقولهم : {اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} ، إذ يلزم من كون الشهادة مفتاح الدين ، وأساسه المتين أن تدل على المعتقد الذي تكون النجاة به بالمطابقة ، وهو : إفراد الله تعالى بالعبادة ، لذلك كان تفسير الشهادة الصحيح هو : لا معبود بحق إلا الله . ويستند هذا التفسير إلى دلالة اللغة العربية التي نزل بها القرآن ، فإن كلمة إله مأخوذة من التأله ، والتأله في لغة العرب معناه : التنسك والتعبد.[1] يشهد له قراءة ابن عباس رضي الله عنهما : {ويذرك وإلهتك}(الأعراف:١٢٧) ، قال: "وعبادتك".[2]

كما أن هذا المعنى يسنده فهم المشركين لهذه الكلمة الذين أنزل القرآن بلغتهم فإنهم حين أمروا بالإقرار بها لم يفعلوا ، ولو كان معناها : لا خالق و رازق إلا الله - كما يعتقد المتكلمون - لما توانى المشركون عن التزامها ، فإنهم حين ألزموا بها قالوا : {أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ}(ص:٥).[3] كل هذا يؤكد صحة ما ذهب إليه السلف في معنى شهادة التوحيد.

وكان هذا ما ذهب إليه الصاوي في حاشيته على الجوهرة وإن كان قد خالفه في الكثير من مؤلفاته خصوصا حاشيته على الجلالين .

ولا شك أن في مخالفته التي تعددت منه متابعة للمتكلمين ما يلزم منه معارضة نصوص الكتاب والسنة والتي تدل صراحة على أهمية إفراد الله تعالى بالعبادة ، وأنه المقصد الأسمى من التوحيد .

وإذا علم هذا بقي معرفة ما ينبني على ذلك التصور من فساد يهدد المعتقد ؛ إذ يؤدي إلى تضييق دائرة الشرك - ضد التوحيد - كما هو ظاهر من كلام الصاوي ، حيث حكم على كافة الجن بأن كفرهم لم يكن بالشرك ، و أن من وقع بالشرك من الإنس هم القليل ، فخالف بذلك صريح النص من القرآن الكريم ، قال تعالى : {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}.

ويستند هذا التصور لحقيقة الشرك واتساع دائرته - كما هو واضح في الأدلة الشرعية - إلى مكانة العبادة ومنزلتها من الدين ، فإذا كانت العبادة مما يدخل في صميم التوحيد باعتبارها قسم من أقسامه ؛ فلابد أن يمثل صرفها لغير الله تعالى شركا أكبر ينافي التوحيد .

(1) انظر لسان العرب :٤٦٩/١٣.
(2) أخرجه ابن جرير في جامع البيان :(٥٤/١).
(3) انظر : تيسير العزيز الحميد :٧٦.

هذا و من أعظم دواعي الشرك ، الغلو في الأنبياء والصالحين ؛ فالغلو هو السبب في أول شرك ظهر على وجه الأرض ، روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن وداً و سواعاً و يغوث و يعوق و نسراً أسماء رجال صالحين من قوم نوح ، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا ، وسموها بأسمائهم ففعلوا فلم تعبد ، حتى إذا هلك أولئك و تنسخ العلم عبدت .[1]

لهذا كان تحذير النبي عليه الصلاة والسلام شديداً من مجاوزة الحد في مدحه ، حيث قال : { لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإنما أنا عبده، فقولوا : عبد الله ورسوله}[2].

ومن ذلك ما ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه : (لعن الله اليهود و النصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد } قالت : لولا ذلك أبرز قبره ، غير أنه خشي أو خشي أن يتخذ مسجداً) .[3]

وللغلو المنهي عنه مظهران عند الصاوي ، الأول : الغلو في النبي ، ويتمثل بما يصفه به من أوصاف تخرج به عن حدود البشر .

الثاني : غلو في الصالحين ، ويتمثل بما يشرعه في حقهم من التبرك بذواتهم ، وإباحة التعلق بأذيالهم والاستغاثة بهم .

أما ما يتعلق في حق النبي عليه الصلاة والسلام من حكاية قصة خلقه من نور الذات العلية بلا واسطة -تعالى الله عن ذلك- كما هو مشهور من أقوال المتصوفة [4] فبطلانها أظهر من أن يستدل له ؛ إذ فيه مخالفة صريحة لما هو معلوم عن قصة خلق الإنسان الأول : آدم عليه السلام كما وردت في كثير من الآيات الكريمة ، قال تعالى : {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ} (الحجر:٢٧)

هذا إلى جانب ما يلمس في حكاية القصة من تأثر بأقوال النصارى في المسيح عليه السلام ، ولا عجب ؛ فالدارس لأدوار التصوف الأخيرة يلحظ بتمام تأثراً واضحاً بالأديان المحرفة والفلسفات القديمة ، يقول أحد الباحثين في علم التصوف [5] :" والواقع أن الحقيقة المحمدية أسطورة من الأساطير وهي في رأينا مأخوذة من النظرية النصرانية كما أن النظرية النصرانية مأخوذة من الفلسفة اليونانية..خصوصا إذا علمنا أن ابن عربي وهو من القائلين بهذه النظرية ، يقول

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التفسير - باب قوله تعالى:(ودا ولا سواعا..)، رقم الحديث:٤٩٢٠.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأنبياء - باب قوله تعالى:(واذكر في الكتاب مريم)، رقم الحديث: ٣٤٤٥.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز - باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم و أبي بكر و عمر رضي الله عنهما ،برقم : ١٣٩٠.

(4) انظر : مجموع الأوراد و الأدعية و الاستغاثات للبكري .

(5) زكي مبارك دكتور في الفلسفة.

إنـه هضـم مـا درس مـن الفلسـفة اليونانيـة ومـن أصـول الديانـة اليهوديـة و الديانـة النصرانية والديانة الإسلامية ، ثم أحال ذلك كله إلى مزاج من الفكر الفلسفي الدقيق يعز على من رامه وبطول"[1]

كما أن اعتقاد الأصل النوري للنبي عليه الصلاة والسلام ، وأنه يعلم الغيب ، وأنـه واسطة بين الخلق والرب ، وأنـه لولاه لما وجدت الدنيا والآخرة، كل هذا مما يجزم بدخوله على المعتقد الصحيح ؛ إذ فيه مناقضة صريحة لكل ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، بل فيه إقرار لما ذهب إليه المشركون من استحالة إرسال البشر ، وكم من الآيات تلك التي ترد على زعم أولئك الكفرة ، قال تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ} (الفرقان:٢٠)وحين كانت قريش تطلب منه المعجزات لإثبات نبوته أمر أن يقول : { قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً} (الإسراء:٩٣)

كل هذا يؤكد بطلان تلك المزاعم وعلى رأسها ادعاء علم الغيب للنبي عليه الصلاة و السلام ؛ إذ يعد علم الغيب من أخص ما يوصف به الرب سبحانه ولا ينبغي لأحد سواه ، وقد ثبت هذا في كثير من آي الذكر الحكيم ، قال تعالى : {قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ} (النمل:٦٥)

وقال آمراً سيد الأنام أن يقول : {قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} (الأعراف:١٨٨)

وبهذا يعلم أن في تقرير الصوفية لما يسمى بالحقيقة المحمدية خروجا على مبادئ التصور السليم لحقيقة الأنبياء المرسلين ، كما بينها القرآن والسنة المطهرة : من كونهم بشر قد خصهم الله تعالى بكلامه ، قدراتهم محدودة ، ليس لهم من الأمر من شيء ، لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً إلا بإذن الله . هذا والمتأمل لآيات الذكر الحكيم يجدها تبدي وتعيد في تقرير هذه الحقيقة ؛ حتى لا يخرج الناس عن هذا التصور السليم إلى الشرك بالله ، كما وقع ذلك من اليهود والنصارى لعنهم الله . و قد سبق بيان تحذير النبي عليه الصلاة و السلام من فعلهم .

أما عن التوسل بالصالحين ، فلا بد من بيان الوجه المشروع ، حيث دلت النصوص الشرعية أنه يحصل الانتفاع بالاقتداء بهم ومحبتهم ، قال عليه الصلاة والسلام : (المرء مع من أحب)[2].

كما يحصل من دعائهم ومجالس علمهم ، فقد روى الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة و السلام أنه قال : (إن الله تبارك و تعالى

---

(1) التصوف الإسلامي في الأدب و الأخلاق : (٢٠١/١).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأدب ـ باب علامة حب الله عز وجل ، رقم الحديث: ٦١٦٨، وصحيح مسلم : كتاب البر و الصلة و الآداب ـ باب المرء مع من أحب .

ملائكة سيارة فضلاً ، يتبعون مجالس الذكر ، فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر قعدوا معهم ، وحف بعضهم بعضاً بأجنحتهم ، حتى يملؤا ما بينهم وبين السماء الدنيا ، فإذا تفرقوا عرجوا و صعدوا إلى السماء ، قال : فيسألهم الله عز وجل و هو أعلم بهم : من أين جئتم ؟ فيقولون : جئنا من عند عباد لك في الأرض ، يسبحونك و يكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك ، قال : وماذا يسألوني ؟ قالوا : يسألونك جنتك ، قال : وهل رأوا جنتي ؟ قالوا لا يا رب ، قال : فكيف لو رأوا جنتي ؟ قالوا : ويستجيرونك ، قال : ومم يستجيرونني ؟ قالوا : من نارك يا رب ، قال : وهل رأوا ناري ؟ قالوا : لا ، قال : فكيف لو رأوا ناري ؟ قالوا : ويستغفرونك ، قال : فيقول : قد غفرت لهم ، فأعطيتهم ما سألوا ، وأجرتهم مما استجاروا ، قال : فيقولون : رب فيهم فلان عبد خطاء ، إنما مر فجلس معهم ، قال : فيقول : وله غفرت ، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم) .[1]

وهذا هو محل الشاهد من الحديث ، قال الإمام الشوكاني رحمه الله : " جعل جليس أولئك القوم مثلهم مع أنه ليس منهم ، و إنما عادت عليه بركتهم فصار كواحد منهم " .[2]

وكل ما خرج عن هذا المعنى للتوسل المشروع ؛ فإما أن يدخل بصاحبه في دائرة الشرك ، أو في الابتداع المنهي عنه .

إذ التوسل بذوات الصالحين يريد لاعتقاد قدرتهم على التصرف بدفع الضر أو جلب النفع ؛ لذلك حذر العلماء من ذلك ببيان ما يؤدي إليه من مفاسد جسيمة ـ كما أقر بذلك الصاوي في إنكاره لحال الكثير من المتصوفة ـ وليس بمخرج لهم اعتقاد أنهم عبيد ليس لهم استقلال في التصرف ؛ فقد بينت النصوص الشرعية أن هذه هي حجة المشركين الذين أقروا بربوبية الله تعالى ، وأرادوا التوسل إليه بعبادة الأصنام ، قال تعالى : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (الزخرف:٨٧)

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى : " فهؤلاء المشركون يشهدون أن الله هو الخالق وحده لا شريك له ، وأن لا يرزق إلا هو ، ولا يحيي ولا يميت إلا هو ، ولا يدبر الأمر إلا هو ، وأن جميع السموات السبع ومن فيهن ، والأرضين السبع ومن فيهن ، كلهم عبيده وتحت تصرفه.. وأن أوثانهم لا تدبر شيئاً ، وإنما أرادوا الجاه والشفاعة".[3]

قال تعالى : ﴿أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ (الزمر:٣)

وقد أبطل سبحانه حجة المشركين في التوسل بهم ، حيث قال : ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلا تَحْوِيلاً أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ

---

(1) أخرجه مسلم في كتاب الذكر ـ باب فضل مجالس الذكر :(١٧ /١٤) .

(2) تحفة الذاكرين :٤٤.

(3) كشف الشبهات :٧١.

إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾ (الإسراء:٥٦-٥٧)

وبهذا يعلم أن من توسل بالصالحين فصرف شيئاً من العبادة التي لا يستحقها أحد إلا الله لأحدهم ؛ بحجة أن له جاه عنده سبحانه ، فقد أتى بما هو من جنس فعل المشركين الذين قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا التوسل بالدعاء الذي أقر الصاوي أنه جزء من أهم أجزاء العبادة ،كما في الحديث الصحيح الذي رواه النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله يخطب ويقول : (إن الدعاء هو العبادة)[1] أو بأي نوع آخر منها.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن الإقرار بأن من يلتجئ لأحد عند الشدة لا يعتقد فيه القدرة على التصرف ، بل لوضوح هذه الحقيقة استدل بها القرآن على استحقاق الله تعالى للعبادة ؛ إذ هو الملاذ عند اشتداد الكرب بإقرار المشركين أنفسهم ، قال تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً﴾ (الإسراء:٦٧)

وللخروج من هذا الإلزام يتشبث الكثير منهم بوجوب إرجاع تلك القدرة الكونية إلى الله تعالى ، ولكن هذا ليس بمخرج لهم ؛ إذ يلزمهم إحضار البرهان ، و أنى لهم ذلك ، والبرهان يحكم ضدهم ، فإذا كان سيد الخلق يؤمر بالجهر في تقرير بشريته ، و أنه عبد وليس للعبد أن يتعدى حدود البشر : ﴿قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ (الأنعام:٥٠) فما حال أولئك الأولياء الذين يعتقد فيهم القدرة على التصريف الكوني الذي اختص الله تعالى به ، كما في قوله : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النحل:٤٠)، فكيف يصح نسبة هذه المقدرة - التي اختص الله بها نفسه و أكد على ذلك بأداة الحصر إنما- لأحد سواه مع أنها من أخص ما يوصف به الرب سبحانه لتمام اتصافه تعالى بأوصاف الربوبية التي لا تنبغي لأحد سواه .[2]

ومن العجب أن يشبه الصاوي حال الذاهبين إلى أولئك الأولياء أحياءً وأمواتاً للتبرك بهم والتعلق بأذيالهم لنيل الرحمة والبركة بحال الذاهب إلى البيت العتيق للطواف بالكعبة المشرفة ؛ فهذا قياس باطل، وذلك من عدة وجوه :

الأول : أن الطواف حول الكعبة والذهاب إلى المساجد أمر قد تعبدنا الله تعالى به بنص الكتاب والسنة، فلا ينبغي الخروج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الله تعالى أمرنا باتباعه ، حيث قال : ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب التفسير - باب ومن سورة المؤمن ، رقم الحديث:٣٢٤٧ و قال الترمذي: حديث حسن صحيح :(٣٤٩/٥)، و قال الحافظ ابن حجر إسناده جيد :الفتح(٤٩/١).و صححه الألباني في صحيح الترمذي ، برقم:٢٥٩٠:(١٠١/٣).

(٢) يشم من هذا الكلام رائحة الاعتقاد بوحدة الوجود والتي سيتم حثها على جهة الاستفاضة في مبحث وحدة الوجود ، بإذن الله : ٥٣١ .

اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (آل عمران:٣١) وهذا الأصل يرجع إلى كمال الدين المنزل من عند الله تعالى ، فأي ابتداع فيه دل على اتهام الشارع بالتقصير وعدم البيان ، لذلك حذر النبي عليه الصلاة والسلام منه أيما تحذير ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) [1] ،" ولهذا قال الفقهاء : العبادات مبناها على التوقف ، كما في الصحيحين عن عمر بن الخطاب أنه قبل الحجر الأسود ، و قال : (والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله يقبلك لما قبلتك) [2] " [3]

الثاني : أن هذا قياس باطل ؛ لأنه قد بني على غير أصل ، وهذا حال جميع البدع " فإن جميع البدع إنما هي رأي على غير أصل ، و لذلك وصف بوصف الضلال "[4] ، قال الإمام ابن عبد البر : "هذا هو القياس على غير أصل ، والكلام في الدين بالتخرص والظن"[5]

الثالث : أنه ورد النص الصريح بالنهي عن تخصيص بعض الأماكن بالعبادة ومنها القبور ، حيث قال عليه الصلاة و السلام : (اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)[6] وعلة النهي وردت هنا صريحة ؛ حيث ابتدأ النبي النهي بدعاء الله تعالى أن لا يجعل قبره وثنا يعبد، فدل ذلك على علة تحريم اتخاذ القبور مساجد ، يقول شيخ الإسلام :" فهذه المفسدة - التي هي مفسدة الشرك ، كبيره و صغيره - هي التي حسم النبي صلى الله عليه وسلم مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقا"[7] . وقال : (لا تصلوا إلى القبور ، ولا تجلسوا عليها)[8] كل هذا مخافة الفتنة على الناس ، وحماية لجناب التوحيد ، قال الإمام الشافعي :" وأكره أن يعظم مخلوق ؛ حتى يجعل قبره مسجداً" [9]

الرابع : أن اعتقاد حلول البركة والرحمة في مكان أو زمان لا يكون إلى بدليل يدل عليه ، فالله تعالى هو وحده المتصرف في الخلق يخص بعضه بما شاء من البركة واليمن ، قال تعالى : {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ} (القصص:٦٨) ؛ فليس لأحد أن يملك هذا الاختيار بل هو إلى الخالق جل شأنه : {ألا يَعْلَمُ

---

(1) أخرجه البخاري :كتاب الصلح ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ، برقم :٢٦٩٧. و مسلم ،٣٠. كتاب الأقضية ، حديث :١٧.

(2) أخرجه البخاري : كتاب الحج ٦٠. باب تقبيل الحجر ، حديث :١٦١٠ولفظه:(لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك) . و مسلم :١٥ ـ الحج ٤١. باب استحباب تقبيل الحجر :٢٤٨.

(3) قاعدة جليلة في التوسل و الوسيلة :٢٧٠.

(4) الاعتصام للشاطبي :(١٦٦/١)

(5) جامع بيان العلم وأهله :(١٠٣٩/٢).

(6) أخرجه الإمام مالك الحديث مرسلا في الموطأ ـ كتاب قصر الصلاة في السفر ـ باب جامع الصلاة :٨٥: (١٧٢) ، وأخرجه الإمام أحمد في المسند عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم رقمه:٧٣٥٢، وقال أحمد شاكر :إسناده صحيح:(١٧٣/٧).

(7) اقتضاء الصراط المستقيم :(٨٠/٢).

(8) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ـ باب النهي عن الجلوس على القبر و الصلاة عليه ::(٣٨/٧).

(9) كتاب الأم :(٢٧٨/١).

مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} (الملك:١٤)، يقول الإمام ابن القيم : " فنوات ما اختاره واصطفاه من الأعيان والأماكن والأشخاص وغيرها مشتملة على صفات وأمور قائمة ليست لغيرها ، ولأجلها اصطفاها الله ، وهو سبحانه الذي فضلها بتلك الصفات ، وخصها بالاختيار ، فهذا خلقه وهذا اختياره".[1]

وكما وردت الأدلة ببيان بركة المسجد الحرام ؛ فقد وردت ببيان تعديها إلى غيره. و ذلك بالثواب المضاعف والدعاء المستجاب والأمن من المكروه وغير ذلك مما ورد في بيان فضله ، قال عليه الصلاة و السلام :(صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام)[2] يقول الإمام القرطبي : " جعله مباركاً لتضاعف العمل فيه ، فالبركة كثرة الخير ".[3]

وإذا علم هذا تبين أن الأمر تعبدي محض ، لا مجال لقياس أمر خارج عنه بلا دليل.

أما الاستغاثة بالصالحين والتوجه إليهم عند الشدائد فهذا مما لا يحل ؛ إذ الدعاء من أخص ما يجب صرفه لله تعالى ، وقد تنوعت أساليب القرآن الكريم في الأمر بالإخلاص لله تعالى فيه ، والتحذير من صرفه لغيره ، فمرة يتجه الخطاب إلى النبي في التحذير من ذلك ، قال تعالى : {وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ} (يونس:١٠٦)، ومرة يتجه الخطاب في ذلك إلى كافة الثقلين كما في قوله : {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} (الجن:١٨)

إلى غيرها من الآيات التي تقرر مكانة الدعاء ، ولزوم صرفه لله تعالى ، ودحض جميع الشبه التي يستند إليها المشركون في صرفهم الدعاء لغيره سبحانه ، قال تعالى : {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ} (سبأ:٢٢-٢٣)

فهاتان الآيتان الكريمتان تدلان على النفي التام لكل ما يسوغ دعاء غير الله تعالى ، حيث نفى عنهم : الملك والشركة والشفاعة والمعونة ، فأي عقل بعد ذلك يسمح بالالتجاء إلى من هذه صفته ، يقول الإمام ابن القيم[4] معلقاً على هذه الآية

---

(1) زاد المعاد :(٥٣/١).

(2) أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة و المدينة ، رقم الحديث:١١٩٠، وأخرجه مسلم في كتاب الحج ـ باب فضل الصلاة في مسجد مكة و المدينة .

(3) الجامع لأحكام القرآن:(١٣٩/٤).

(4) هو الإمام الهمام العالم الرباني أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية ، ولد رحمه الله سنة:٦٩١هـ تفقه في المذهب الحنبلي وبرع فيه وأفتى كما برع في شتى العلوم الإسلامية من التفسير والحديث والفقه والعقيدة، كان من أشد تلامذة شيخ الإسلام ملازمة له وأخذا عنه ، كان عالما بمذاهب أهل التصوف وإشاراتهم ومواردهم ، صنف في جميع ما برع فيه من العلوم ، توفي رحمه الله سنة:٧٥١هـ . انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر:(٢١/٤)، شذرات الذهب:(١٦٨/٦).

الكريمة : " فكفى بهذه الآية نوراً و برهاناً و نجاة و تجريداً و قطعاً لأصول الشرك ومواده لمن عقلها ". [(1)]

وقد دلت السنة المطهرة على أهمية الدعاء وحذرت أيما تحذير من مغبة صرفه لغير الله تعالى ، قال عليه الصلاة و السلام : (من مات وهو يدعو من دون الله ندا دخل النار)[(2)].

و قال في حديث ابن مسعود عندما سئل أي الذنب أكبر عند الله ؟ : (أن تدعو لله ندا وهو خلقك)[(3)] كما حذر من الاستغاثة بغيره سبحانه فقال : (إنه لا يستغاث بي ، إنما يستغاث بالله تعالى) [(4)] .

وكان عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم يربي أصحابه - رضوان الله تعالى عليهم - على التوجه إلى الله تعالى في كل شأن ، ومن ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال : كنت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ، فقال : (يا غلام احفظ الله يحفظك . احفظ الله تجده تجاهك . إذا سألت فسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله . واعلم : أن الأمة إذا اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك رفعت الأقلام ، وجفت الصحف.) [(5)]

بل" كل هذا من الشرك الذي حرم الله ورسوله ، وتحريمه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام" [(6)] والحق أن كلام الصاوي نفسه قد دل على هذا ، حيث أقر بأن الكثير ممن ينتمون إلى الطرق الصوفية قد استحوذ عليهم الشيطان ، فصيرهم إلى اعتقاد حصول النفع والضر من أولئك الأولياء على جهة الاستقلال ، فصار شركهم أعظم ممن اعتقد التوسل بها كحال مشركي قريش ، يقول شيخ الإسلام :" وهؤلاء المستغيثون بالغائبين والميتين عند قبورهم وغير قبورهم ، لما كانوا من جنس عباد الأوثان ؛ صار الشيطان يضلهم ويغويهم ، كما يضل عباد الأصنام ويغويهم ، فتتصور الشياطين في صورة ذلك المستغاث به ، وتخاطبهم بأشياء على سبيل المكاشفة ، كما تخاطب الشياطين الكهان ". [(7)]

---

(1) مدارج السالكين :(٣٥١/١).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير - باب قوله تعالى:{ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا}. برقم : ٤٤٩٧،ومسلم برقم : ٩٢.

(3) أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب الديات - باب قول الله تعالى:{ومن يقتل مؤمنا متعمدا } برقم :٦٨٦١ ، ومسلم برقم :٨٦.

(4) قال الهيثمي:[رواه الطبراني و رجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة و هو حسن الحديث] مجمع الزوائد :(١٥٩/١٠).

(5) رواه الترمذي:كتاب صفة القيامة والرقائق، برقم:٢٥١٦، و قال :حديث حسن صحيح :(٥٧٥/٤) ، و أحمد :(٢٩٣/١،٣٠٣،٣٠٧).و صححه الألباني ،انظر : صحيح سنن الترمذي برقم:٢٠٤٣:(٣٠٩/٢)، وظلال الجنة : ٣١٦،٣١٨.

(6) قاعدة جليلة في التوسل و الوسيلة :٣٠٠.

(7) المرجع السابق .

الفصل الثالث

(آراؤه في الأسماء والصفات)

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى

المبحث الثاني : المسائل المتعلقة بالصفات العلا

تمهيد

يعد الإيمان بأسماء الله تعالى و صفاته الحسنى ، كما وردت في الكتاب والسنة ، من غير تمثيل، ولا تعطيل، ولا تحريف، ولا تكييف، من أهم الأصول التي ينبني عليها معتقد أهل السنة والجماعة، فيما يجب في حق الله عز و جل.

فالإيمان بها يقتضي الإثبات ، وهذا الإثبات لا بد فيه من التزام عدم الخروج عن مراد الرب تعالى في ما أثبته لنفسه من الصفات الحسنى ، كما أنه يقتضي التنزيه الواجب في حق الباري تعالى الذي عز عن المثيل والنظير ، يقول الإمام الشنقيطي رحمه الله في بيان أسس الإيمان بأسماء المولى جل وعلا : " أحد هذه الأسس :

ـ هو تنزيه الله جل وعلا على أن يشبه بشيء من صفاته شيئا من صفات المخلوقين ، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} (الشورى:١١).....

ـ الثاني من هذه الأسس هو الإيمان بما وصف الله به نفسه ؛ لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله :{أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ } (البقرة:١٤٠)

والإيمان بما وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال في حقه : {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى.إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى } (النجم:٣-٤)

فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله تعالى به نفسه ، أو وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينزه ربه تعالى عن أن تشبه صفته صفة المخلوقين " [١]

ومن هنا فإنه يجدر بيان كل ما يقدح بأصلي الإثبات والتنزيه الذين يقتضيهما الإيمان بأسمائه وصفاته : فالذي يقدح في التنزيه هو التمثيل والتكييف ، والذي يقدح في الإثبات هو التعطيل والتحريف ، وبيانها كالتالي :

ـ **أما التمثيل** الذي يقدح في التنزيه ؛ فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين.

وهذا الاعتقاد مما تبطله دلالة السمع والفطرة والعقل :

أما السمع فقد أتى بما يدل على امتناع التمثيل ضرورة ، قال تعالى : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} (الشورى:١١)

أما الفطرة فلما استقر فيها من إثبات الكمال لله تعالى على جهة ينتفي منها كل ما يدل على النقص ، إما من جهة التضمن أو الاستلزام ، وقد علم تطرق النقص المضاد للكمال في كل صفات المخلوقين ، إما لطرو الأعراض المضادة للصفة المحمودة ، أو لما تستلزمه من أنواع النقص ، كما هو مشاهد ومعلوم ببداهة العقول.

أما العقل فلأنه قد علم بالضرورة بدلالة المخلوقات على وجود من أبدعها، مخالفة ذات الباري تعالى لذوات الخلق ، فاقتضى ذلك الاختلاف في الذات أن يكون أيضا فيما تتصف فيه الذات من الصفات ، فالقول في الصفات ، كالقول في الذات.

---

(١) وكان الأولى أن يوصف بالضلال لأن المجنون قد رفع عنه القلم فلا يتعلق به تكليف يقتضي المنع أو الجواز : الأسماء والصفات:٧.

ـ أما التكييف ، الذي يقدح في أصل التنزيه فهو أن يقيد إثبات الصفة بمعرفة الكيف ، فلا يثبت شيئا من الصفات إلا بتكييفها ، ومن هنا فإن الفرق بينه وبين التمثيل أن يقيد المثبت الممثل كيفية الصفة بمماثل ، أما التكييف فلا يشترط فيه ذلك .

وبطلان هذا الاعتقاد مما يعلم بالضرورة من دين الإسلام كسابقه ، فقد دل العقل والشرع على امتناعه .

أما دلالة السمع ؛ فلقوله تعالى : {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} (الأنعام:١٠٣) ، وقوله : {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} (طه:١١٠)

أما العقل فلما سبق بيانه من وجود التلازم بين الذات وصفاتها في الأحكام ، فكل ما جاز على الذات جاز على ما اتصفت به ، والعكس بالعكس ، ومن هنا فإنه لما امتنع معرفة كيفية الذات امتنع معرفة كيفية ما تتصف به من الصفات.

وهذا أصل عظيم يعلم به ضلال كل من منع أو أثبت بلا دليل من الكتاب والسنة ، وهذا اصل امتناع الإمام مالك عن ذكر الكيفية ، حيث قال : (الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)[1].

ـ أما التعطيل فهو أن يثبت الصفة من جهة اللفظ مع نفي المعنى .

ـ وأما التحريف فهو أن ينفي المثبت للصفة المعنى الحق ويثبت آخر باطلا ، ليس له أساس يعتمد عليه في ذلك الإثبات بعد النفي [2] .

وكان الإيمان بالأسماء والصفات الحسنى بعيدا عن هذه الانحرافات أمرا مستقراً في نفوس سلف هذه الأمة ،ثابتاً في المبادئ والقيم ، دون أن تؤثر في صفائه البدع ، مستمداً ذلك الثبات من مقتضى الإيمان الذي اطمأنت قلوب أصحابه به.

وتستمد أهمية الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته الحسنى، إلى كونها من صميم الإيمان به سبحانه ، لذا كان التوسل بها من أعظم ما شرعه الله تعالى و تعبدنا به ، قال تعالى : {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (الأعراف:١٨٠)

كما أن معرفة الله تعالى بأسمائه الحسنى ، وصفاته العلى ، هي أساس ما يقوم بقلب العبد من عبودية لله تعالى ، تقتضي إفراده سبحانه بالعبادة ، ولعل هذا من أسرار ختم غالب آيات الكتاب الحكيم بذكر أسمائه جل شأنه.

فإن العبد عند توجه الخطاب له بالتكليف ، فالذي يحمله على الامتثال لمقتضى الخطاب من الترك إذا كان نهيا ، أو الفعل إذا كان أمراً إنما يتحصل منه لما استقر في فطرته من كونه تعالى عالما محصيا سميعا بصيرا بكل ما يصدر منه من صغير أو كبير ، ومن هنا كانت أهمية الإيمان بهذه الأسماء وترتب الثواب الجزيل على إحصائها بدخول الجنة .

---

[1] الأثر سبق تخريجه: ٨٠ وانظر التدمرية لشيخ الإسلام : ٤٣، والقواعد المثلى ، للشيخ العثيمين : ٣٦.

[2] الصواعق المرسلة : (٢٩٦/١) وانظر : القواعد المثلى، للشيخ العثيمين : ٣٦.

وبقي الأمر على ما كان عليه ، إلى أن ظهرت البدع ، فخرج ممن ينتسب إلى الإسلام بما يخالف منهج السلف في ذلك الاعتقاد، وكان هذا على يد الجعد بن درهم ، الذي تأثر كثيراً بأقوال الكفرة من الفلاسفة [1] وغيرهم ، حتى قام بتعطيل الرب عن الصفات الثبوتية ، وزعم أن فيها ما ينافي عقيدة التوحيد. [2] وقام تلميذه الجهم بن صفوان بنشر هذه البدع ، حتى كان سببا في ضلال كثير من الخلق ، وسمي أتباعه بالجهمية ، وصارت بذلك أصلا لكل انحراف في ما يجب في حق الله تعالى ، أو يمتنع عنه . [3]

وقد انتقل هذا الانحراف العقدي الخطير إلى المعتزلة ، حيث منع مؤسسها : واصل بن عطاء من وصف الله تعالى بصفات قديمة ؛ بحجة أن في اعتقادها إثباتا لتعدد القدماء[4] ، وقد تأثروا في هذه المقولة بردهم على ما ادعته النصارى في التثليث ، حيث زعمت أن معتقدها فيه يقوم على إثبات ثلاث أقانيم لواحد قديم[5] ، ولا شك أن هذه الدعوى باطلة شرعاً وعقلاً ، ولا مجال لإفحامهم هنا ، ولكن المقصود أن هذا ليس بملزم لهؤلاء المعتزلة أن يقوموا بنفي الصفات للرد على أولئك الكفرة ، بل جل ما هنالك أنهم انحرفوا عن منهج السلف في بيان الحق والرد على المخالف ، وتأثروا بما وصل إليهم من كتب الفلاسفة .[6] وقد تقدم أن مادة هذا الفكر مستقاة من شبهة الفلاسفة في التركيب ، حيث اعتمدوا في إثبات التوحيد على نفيه.

وتحصل بهذا أن اعتقاد المعتزلة في باب الصفات يستند إلى أمرين ؛ اعتقاد التوحيد بنفي التركيب ، الثاني : وجوب مخالفته سبحانه لباقي الحوادث بحجة تنزيهه عن مشابهتها.[7]

فصارت هاتان الشبهتان أساسا لنفيهم الصفات الثبوتية عن الله تعالى، حيث قاموا بإثبات الأسماء الحسنى على أساس أنها أعلام محضة ،لا دلالة لها في نفسها على معنى معين ، فأرجعوها إلى ذات الله تعالى ؛ تنزيها له ـ عندهم ـ عن مشابهة الخلق، واكتفوا في هذا الباب بسلب النقائص ،حيث وصفوه بالسلوب .[8]

وقد تأثرت الأشاعرة على جهة العموم بذلك الانحراف، الذي نتج عن الابتعاد عن منهج السلف رضوان الله عليهم في تلقيهم لأسس اعتقاد ما يجب في حق الله تعالى ويمتنع عنه، ويظهر ذلك الانحراف جليا في عدد من المسائل التي تتعلق بصفات الله تعالى ، أما ما يتعلق بمسائل الأسماء فلا يظهر فيها خلاف إلا في بعض التفرعات المتعلقة بمسائل الصفات ، وسيأتي الحديث عنها مفصلا بإذن الله .

[1] سبقت الإشارة إلى بيان معتقدهم في الأساس الذي بنى عليه معتقدهم في التوحيد : ١٢٢.
[2] انظر : بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام(٢٧٧/١) ، مجموع الفتاوى :(٢٢/٥).
[3] انظر الفتاوى :(٥٢٤/١٢). و انظر مقالات الإسلاميين :(١٨١/١)، و الفرق بين الفرق للبغدادي :٢١٣.
[4] انظر : الملل و النحل للشهرستاني :(٤٥/١).
[5] قد سبقت الإشارة على هذا التأثر عند الكلام في معتقد المتكلمين في التوحيد. ١٢٠.
[6] انظر مقالات الإسلاميين : ١٥٦. الملل و النحل للشهرستاني :(٥٠/١).
[7] انظر مقالات الإسلاميين :١٥٦.
[8] انظر الملل والنحل :(٦٥/١).

(المبحث الأول)

المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى[1]

يرتكز مذهب الأشاعرة في أسماء الله تعالى على عدة قواعد من أهمها ما يلي:

أسماء الله تعالى كلها حسنى :

يقر الأشاعرة بأن أسماء الله تعالى بالغة في الحسن أعلى مراتبه ، ويستند هذا الإقرار إلى دلالتها على معاني الكمال والجمال ،[2] لكن هذا الإقرار منهم إنما هو على جهة العموم والإجمال ، حيث يعدون بعضها أعلاماً محضة بحجة إيهامها للتشبيه ، فيبطلون دلالتها على المعنى إما تأويلاً أو تفويضا ، ويظهر هنا التأثر بأقوال المعتزلة واضحاً جلياً.

أسماء الله تعالى توقيفية:

إذ يجمع جمهورهم على اعتقاد وجوب تلقيها عن الشارع الحكيم ؛ فلا مجال لتسمية المولى بغير ما ورد في الكتاب والسنة ، منعا للوقوع في المحظور .[3]

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد:

فهم لا يعتقدون أن العدد في الحديث دليل على الحصر ؛ استدلالا بما ورد في الحديث الذي ورد فيه:(أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك)[4]

وفي الجمع بين ما وردت به الأحاديث : الحديث الصحيح : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحدة من أحصاها دخل الجنة)[5] والحديث السابق ؛ يرجح الغزالي أن كان هذا في معرض الترغيب للجماهير في الإحصاء ، لا لدلالة الحصر "[6]

---

(1) الاسم في اللغة : مشتق من السمو ، حذفت لامه و ألحقت همزة الوصل بدلاً منها ، يقول الزجاج :[معنى قولنا اسم : هو مشتق من السمو وهو الرفعة ، و الأصل فيه سمو مثل: قنو و أقناء] ، لسان العرب ، لابن منظور :(٢١٠٩/٤) : مادة : (سما). وهذا هو الراجح في التعريف كما أن شيخ الإسلام قد وافق هذا الترجيح . انظر : مجموع الفتاوى : (٢٠٨/٦). ولمعرفة باقي الأقوال و أدلتها يرجع إلى : اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي : ٢٥٦، ولسان العرب لابن منظور: (٢١٠٧/٤)، وقد عرفه الجرجاني بأنه : [ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة] . التعريفات : ٤٦.

(2) انظر شرح أسماء الله الحسنى للرازي : ٣٥٨.

(3) انظر المواقف في علم الكلام ، للإيجي : ٣٣٣.

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن مسعود ، برقم:٣٧١٢، وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح :(٥٥٨/٣).وأخرجه ابن حبان في صحيحه:كتاب الرقائق ـ باب الأدعية ، رقم الحديث:٩٧٢:(٢٥٣/٣).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه:كتاب الشروط ـ باب ما يجوز في الاشتراط، رقم الحديث:٢٧٣٦.

(6) المقصد الأسنى:١٣٦ـ١٣٧.وانظر : شرح المقاصد ، للتفتازاني :(٣٤٨/٤).

٤- أسماء الله تعالى غير مخلوقة

وهذا محل إجماع عندهم ، يقول اللقاني في جوهرة التوحيد :

و عندنا أسماؤه العظيمة   كذا صفات ذاته قديمة

ومن جملة ما تعلق بهذه القواعد : المراد بالإحصاء الذي ذكر في الحديث ، فالأشاعرة يؤكدون على وجوب تدبر تلك الأسماء وفهم معانيها والتعبد بمقتضاها ، وإن وجد اختلاف بينهم وبين السلف في مقتضى ذلك الفهم ، حيث يوجبون تأويل بعضها لما تقرر عندهم من أن المعول عليه في ما يجب الإيمان به من الصفات هو ما دل عليه الدليل العقلي ، أو انعدم فيه المعارض من جهته [١]

ومع هذا التوجه الذي يحصر حصول اليقين في إعمال مسلك العقل يجد التصوف لنفسه منفذا واسعا في المذهب الأشعري يلج فيه باسم الكشف والذوق ، فيفسر النصوص بعيدا عن كل تلك القواعد التي غلا المتكلمون في إعمالها ، ولما كان التدرج في طريق التصوف يعتمد كثيرا على التجارب الوجدانية التي ترتكز على مبدأ التأمل والإشارة تأثرا بالمذاهب الإشراقية ؛ صار لأهل التصوف من الأشاعرة مفهوما خاصا لمعنى الإحصاء الوارد في الحديث ، يرجع إلى اعتقاد الصوفية بما اشتهر عندهم من وجوب التخلق بأخلاق الله "[٢]

*****

رأي الشيخ الصاوي

يعرف الصاوي الأسماء بأنها : " جمع اسم ، وهو اللفظ الدال على ذات المسمى ".[٣]

كما أنه يتابع أسلافه في الإقرار بحسنها على جهة العموم ، يقول : " ومعلوم أنها كلها حسنى ، و يشهد له قوله تعالى : {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا}].

وفي تعليل وصفها بالحسن ، يقول : " وحسن أسمائه تعالى لدلالتها على معان شريفة هي أحسن المعاني "[٤] ومن ذلك : " أن الدال يشرف بشرف مدلوله ".[٥] وهذا التعميم لا يمنع عنده - كاعتقاد عامة الأشاعرة - من وجود أسماء يجب تأويلها ؛ لأن ظاهرها موهم للتشبيه .[٦]

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك في مبحث الصفات : ١٨٤ .

(٢) المقصد الأسنى:١٥٠-١٥١ ولم أعثر على تخريج لهذا الحديث وإنما اطلعت على بعض أقوال العلم في كونه مختلقا لا أصل له .

(٣) شرح منظومة أسماء الله الحسنى :١١٣، و انظر حاشية الجلالين:(١٥٧/٤).

(٤) شرح منظومة أسماء الله الحسنى :١١٣.

(٥) حاشية الجلالين :(١٠٢/٢).

(٦) انظر :٣٠.

وفي حديثه عن اعتقاد التوقف فيها والاقتصار على ما ورد في الشرع ، يقول : " أسماء الله توقيفية ، أي : تعليمية ، بمعنى أنه لا يجوز لنا أن نسميه باسم غير وارد لنا[1] "، " فيجوز أن يقال : يا جواد ، ولا يجوز أن يقال : يا سخي ، ويقال : يا عالم دون عاقل ، وحكيم دون طبيب". [2]

لذا كان الانحراف في التسمية بما لم يرد به النص مما فسر به الإلحاد الذي نهى الله تعالى.[3]

أما ما يتعلق بالعدد الذي ذكر في حديث المصطفى صلى الله عليه و سلم فهو يرى أنه ليس للحصر ، يقول : " والإخبار بأنها تسع و تسعون ليس حصراً وإنما ذلك إخباراً عن دخول الجنة بإحصائها واستجابة الدعاء بها "[4] و إلا فـ" أسماؤه تعالى كثيرة ، قيل : ثلاثمائة ، و قيل : ألف ...وقيل : ليس لها حد ، ولا نهاية لها ".[5]

ويفسر الإحصاء المأمور به في الحديث بأنه " معرفة ألفاظها و معانيها " .

ويظهر هنا تصوفه حيث يجعل للإحصاء معنىً آخر للخواص ، حيث يقول : وأما معناه " عند أهل الله فهو الاتصاف بها ، والظهور بحقائقها ، والوقوف على مدارك نتائجها ، وأسرارها ، أي نتائج علومها الغيبية ، التي يخص الله بها من يشاء ومنها سر القدر.." ويمثل لذلك بمقام المصنف " أي الدردير " يقول : " فإنه ما ترجم لنا في هذا الكتاب إلا بأوصافه " .[6]

كما أنه يرى أن الاسم الأعظم الجامع لمعاني الأسماء والصفات هو لفظ الجلالة ": لأن حقائق المؤمنين ممزوجة به".[7]

وفي بيان عظمة هذه الأسماء وأنها قديمة ، يقول : " إنه يجب على الإنسان أن يعتقد أن أسماء الله عظيمة قديمة " ؛ فإنه " كما يجب تعظيم الذات و تنزيهها عن النقائص ، كذلك يجب تعظيم الاسم و تنزيهه عن النقائص ، ولذا قال الفقهاء : من وجد اسم الله تعالى مكتوباً في ورقة وموضوعاً في قذر وتركه فقد كفر ، وذلك لأن التهاون بأسماء الله كالتهاون بذاته ؛ لأن الاسم دال على المسمى".[8]

ويقسم الصاوي الأسماء على حسب علاقتها بالمسمى ، فيقول : " وهي إما ذاتية : كالله و الرحمن ، أو صفاتية : كالحي والعليم ، أو أفعالية : كالمحي والمميت . والصفاتية على أقسام : أسماء صفات جمال : كالرحيم والكريم، وأسماء صفات جلال : كالكبير والعظيم ، وأسماء صفات كمال : كالسميع والبصير ".[9]

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد :٣٠.
(2) حاشية الجلالين :(١٠٢/٢).
(3) المرجع السابق .
(4) حاشية الجلالين :(١٠٢/٢)
(5) شرح المنظومة :١١٣.
(6) المرجع السابق :١١٣،١١٤.
(7) حاشية جوهرة التوحيد : ٣٠.
(8) حاشية الجلالين :(١٥٧/٤).
(9) شرح المنظومة :١١٣ وانظر : حاشية جوهرة التوحيد:٣٠، حاشية الجلالين :(١٠٢/٢).